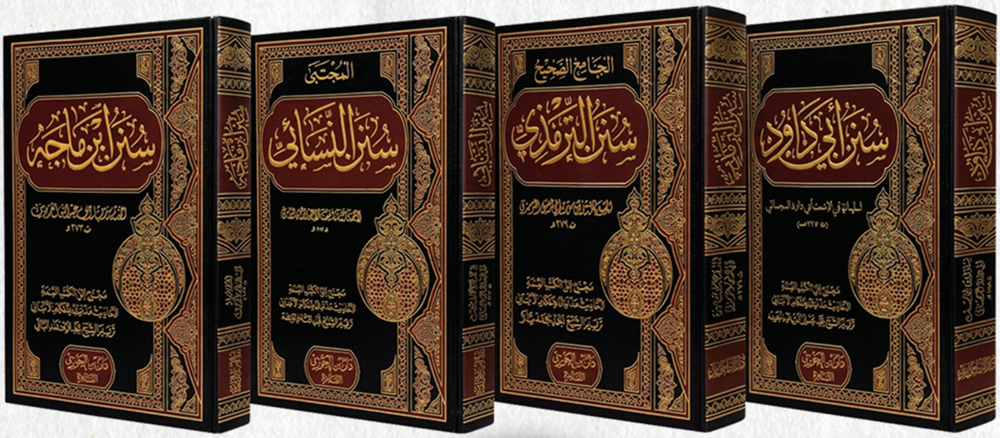
الدكتورة آسيا عمور

مناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة



Jouda
جودة للنشر والتوزيع

Jouda
جودة للنشر والتوزيع

مناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة

الدكتورة آسيا عمور

النّاشر دار جودة للنشر والتوزيع

الجزائر- (باتنة)

الطّبعة الأولى 1447هـ - 2026م

الإيداع القانوني: 05/2026

ISBN: 978-9969-14-044-6

عنوان العمل: **مناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة**

إعداد: **الدكتورة آسيا عمور**

تصميم الغلاف: **زكريا رقاب**

الهاتف: 00213671827876

البريد الإلكتروني: editionjouda@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الحمد لله الذي حفظ سنة نبيه وشطر وحيه بأن قيض لها رجالا أفذاذا وهبوا ربيع أعمارهم، وعزيز أوقاتهم وعصارة أذهانهم لخدمتها والذود عنها، وبذلوا قصارى جهودهم في جمعها وتمحيصها وإحكام تصنيفها، فشيدوا بعلمهم صروحا شامخة قامت على التحري والتثبت حتى غدت دواوين السنة منارات ومآثر خالدة شاهدة على صدق وعد الله ابتداء، وعلى صدق هؤلاء الأعلام وسعة علمهم ودقة مناهجهم، وكريم صنيعهم

والصلاة والسلام على صاحب المحجة البيضاء والطريقة الواضحة الغراء، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الغر الميامين ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن كتاب "مناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة" للأستاذة آسياعمور هو مصنف علمي أكاديمي، رامت من خلاله مؤلفته إضاءة زاوية من زوايا حفظ السنة النبوية وكشف جوانب من عناية علماء الأمة بها رواية ودراية، تدقيقا وتصنيفا، لتجلي عظمة كل ذلك من خلال إبراز روعة الترتيب، وإحكام الصنعة، وقوة ورصانة المنهج، ودقة التتبع والنظر، وترد على كل من سولت له نفسه التطاول على هؤلاء القامات، وثلب جهودهم.

وقد حاولت الأستاذة أثناء عرض مادة الكتاب وفي حديثها عن مناهج هؤلاء الأعلام أن تنتقل بالقارئ من التعريف بالإمام المصنِّف إلى التعريف بكتابه مسلطة الضوء على موضوع الكتاب، وأشهر رواته، ثم إلى بيان منهجه من حيث التبويب والتراجم...وغيرهما مبرزة ملامح الصناعة الحديثية لدى الإمام سواء على مستوى الإسناد أو على مستوى المتن، وشرطه في الرواية

والانتقاء، لتعرج بعد ذلك على بيان درجة أحاديث الكتاب ومنزلته عند علماء الأمة، وأهم ما ألف حوله قديما وحديثا، في تسلسل منطقي يراعي الجوانب البيداغوجية، ويسعى إلى بناء معرفي متكامل رصين.

وهو كتاب قيم في بابه جامع لفوائد ما سبقه من كتب في هذا المجال، مختصر لها بأسلوب علمي محكم جمع بين جمال العرض وحسن الترتيب وسلاسة العبارة ووضوح اللغة، إضافة إلى دقة التأصيل، الأمر الذي يجعله قريب المأخذ سهل الفهم والنفع والإفادة.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفع به ويجازي الأستاذة خير الجزاء، وأن يجزل لها المثوبة والعطاء، وأن يجعل هذا الجهد زادا إلى حسن المصير إليه وعتادا إلى يمن القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كتبته: الأستاذة الدكتورة سلاف لقيقط

أستاذة الحديث وعلومه

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرورأنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له وأشهد إلا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أنّ محمداﷺعبده ورسوله، وبعد:

يأتي هذا الكتاب الموسوم بـ "مناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة" -سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه- بمحتواه العلمي الذي يتضمن التعريف بمناهج تصنيف السنن الأربعة وأساليب تبويبها، مع تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن، سعيت من خلاله إلى تقديم خلاصة مختصرة ومنقحة للعديد من المؤلفات الحديثية التي تناولت هذا الموضوع، ليقف القارئ من خلالها على الأساليب التي اعتمدها المحدثون في جمع الأحاديث وتدوينها وتصنيفها، وليترسخ لديهم أن المحدثين لم يكونوا حُطّابَ ليل؛ بل كانت لهم أصول ومناهج واضحة مطّردة حسب ما اقتضاه نظرهم.

وقد توخيت في هذا المؤلف تقديم المادة بأسلوب بسيط وميسر مع التمثيل لجزئياته؛ لأن أصل هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات موجهة لطلبة الجامعة...

وما توفيقي إلا بالله، والحمد لله رب العالمين

المحور التمهيدي: مدخل مفاهيمي

- التصنيف في السنن
- التعريف بمناهج المحدثين
- كيفية معرفة مناهج المحدثين
- فوائد دراسة مناهج المحدثين

مدخل مفاهيمي

يُعَدُّ التصنيف عند المحدِّثين من أبرز المظاهر العلمية التي أسهمت في حفظ السُّنَّة النبوية، إذ يعكس دقة مناهجهم التي اعتمدوها في نقد وتمحيص الروايات الحديثية، وما أثمره من قواعد ومعايير تضبط الرواية والدراية.

وفي هذا المدخل المفاهيمي سنتعرف على نوع من أنواع المصنفات الحديثية ألا وهو السنن، ونقدم مفهوما موجزا لمناهج المحدثين، كما نستعرض أبرز طرائقَ الوقوف على تلك المناهج، ونسرد بعضَ فوائد دراستها.

التصنيف في السنن: يُعتبر القرن الثالث الهجري من أزهى عصور السُّنَّة النبوية على الإطلاق وقد توالتْ في هذا القرن المصنَّفات الحديثية، وعَمَّتْ كلَّ البلاد الإسلامية، وبلغتْ في الكثرة والتنوُّع مدى بعيدا، واختلفتْ أساليبها في جمع السُّنَّة على طرائق شتى[1]، فكان منها كتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والمصنفات، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء.

وتُبرِز كتب السنن الأربعة -وهي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النَّسائي، وسنن ابن ماجه- مرحلة متقدمة من مراحل التصنيف الحديثي، حيث تعكس وعي المحدثين بأهمية الانتقاء المنضبط والتنظيم الدقيق للروايات[2]، كما أنها أسهمت في ترسيخ المنهج العلمي لتدوين السنة النبوية، حيث جمعت الأحاديث المتعلقة بالأحكام العملية ضمن ترتيب فقهي منظم يخدم الاستنباط والتطبيق، وتبرز قيمتها في كونها حلقة وصل بين النص النبوي والواقع التشريعي، مع التزام مصنفيها بقواعد الرواية والنقد المعتمدة

[1] المدخل في تاريخ السنة لهاني فقيه: 89.

[2] الكتب الستة ومنزلتها بين كتب الحديث لموسى فرحات الزين. انظر الرابط:
https://awkafonline.gov.eg/content-sections/112/5076/الكتب-الستة-ومنزلتها-بين-كتب-الحديث

عند المحدثين، وهذه الكتب تعكس مرحلة متقدمة من الوعي بأهمية الجمع بين الحديث والفقه في بناء المعرفة الشــرعية[1]، وتزداد أهمية كتب الســنن الأربعة عند النظر إلى المنهج العلمي الذي التزم به مؤلفوها، إذ يظهر الحرص على انتقاء الروايات وفق قواعد الإسناد والضبط المعتمدة في علم الحديث.[2]

ويمكن استعراض أشهر كتب السنن بترتيب مصنفيها[3]:

السنن المأثورة للشافعي(ت204هـ)
سنن سعيد بن منصور(ت227هـ)
سنن الدارمي(ت244هـ)
سنن ابن ماجه(ت273هـ)
سنن أبي داود(ت275هـ)
سنن الترمذي(ت279هـ)
السنن الكبرى للنسائي(ت303هـ)
السنن الصغرى للنسائي(ت303هـ)
سنن الدارقطني(ت385هـ)
السنن الكبرى للبيهقي(ت458هـ)
السنن الصغرى للبيهقي(ت458هـ)

[1] كتب السنن الأربعة ومكانتها في تدوين السنة النبوية لوائل عصام صيام. انظر الرابط:
https://www.nabdalarab.com/كتب-السنن-الأربعة/

[2] كتب السنن الأربعة ومكانتها في تدوين السنة النبوية لوائل عصام صيام. انظر الرابط:
https://www.nabdalarab.com/كتب-السنن-الأربعة/

[3] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث لسيد عبد الماجد الغوري: 77.

التعريف بمناهج المحدثين: هي الطرق الواضحة التي سلكها المحدثون في جمع الحديث وتدوينه والشروط التي وضعوها لذلك، وطريقتهم في الترتيب والتبويب وسياق أسانيده وبيان المقاصد الفقهية والإسنادية، وكل الأساليب التي استخدموها في تصنيف كتب الحديث.[1]

كيفية معرفة مناهج المحدثين: لمعرفة مناهج المحدثين مسالك كثيرة، أهمّها[2]:

أولا: التنصيص على المنهج: بأن ينصّ مصنف الكتاب على منهجه من خلال:

1. **مقدّمة الكتاب:** كما فعل الإمام مسلم، فقد أشار في مقدمته على الجامع الصحيح إلى الغرض من تأليفه، ونصّ فيها على شرطه الذي التزمه فيه.
2. **خاتمة الكتاب:** كما فعل الترمذي في كتابه الجامع، حيث عقد في خاتمة كتابه فصلا نفيسا وهو كتاب العلل والذي هو في حكم المقدمة، ضمّنه أصول ومسائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه وأنواع الحديث والكلام في الرجال.
3. **الرسالة:** كما فعل أبو داود السجستانيّ في رسالته إلى أهل مكّة شرح فيها منهجه في كتابه وشرطه.

ثانيا: عنوان الكتاب: فلعناوينُ الكتب الحديثيّة المأثورة عن مؤلّفيها دور مهم للتعرف على مناهج مصنفيها وشروطهم فيها، وهو ما يفسّر حرصَ المحقّقين على التدقيق في صحّة نسبتها إلى أصحابها.

---

[1] بتصرف عن: موسوعة علوم الحديث: 827، والمدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 7، ومناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف: 8-9، 40، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 20، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 11.

[2] بتصرف عن: مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف: 24، 27، 30، والمدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 8، 13، ومحاضرات في مناهج المحدثين لخريف زتون.

فقد سمى البخاري صحيحه بـــ: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

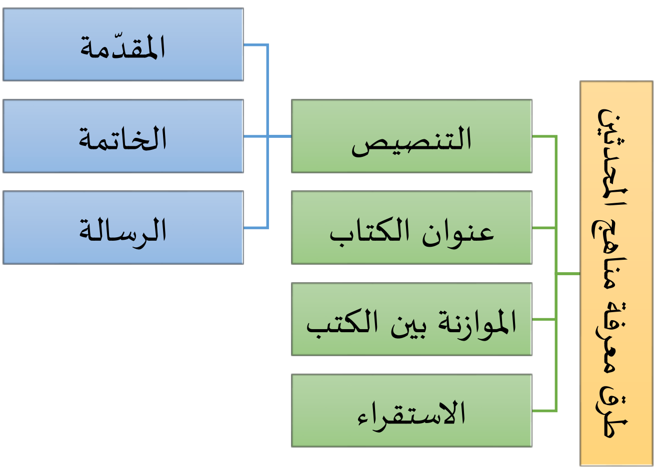
وسمى مسلم صحيحه بـــ: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ.

وسمى ابن خزيمة" صحيحه بـــ: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ، بنقل العدلِ عن العدل، موصــولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار.

ثالثا: الموازنة بين الكتب: بأن نقارن صـــنيع المؤلّف في كتابه بصـــنيع غيره، للوقوف على أهمّ خصائص منهجه.

نحو ما صـــنعه الدكتور نور الدين عتر في كتابه: الإمام الترمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصـــحيحين؛ حيث وازن فيه بين ثلاثة كتب، ليصـــلَ إلى مناهج أصحابها في علوم الحديث رواية ودراية.

رابعا: الاستقراء: بتتبّع طرق المصنفين في جمع الحديث وروايته والحكم عليه والعناية بسنده ومتنه وتلمس كل ذلك في المصنّفات الحديثيّة، ثمّ تحليل النصوص تحليلا علميًّا للوقوف على مناهج أصحابها، وشروطهم التي التزموها فيها.



فوائد دراسة مناهج المحدثين: لدراسة مناهج المحدِّثين ومعرفة أصولهم في مصنّفاتهم الحديثيّة فوائد عديدة، منها[1]:

1. التعرف على مكانة ومنزلة أصحاب المصنفات الحديثية، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، والوقوف على سيرتهم العلمية.
2. تمييز كتب الحديث النبوي الأصيلة عن غيرها.
3. تيسير الاستفادة من المصادر الحديثية، وإكتساب مهارة تخريج الأحاديث منها.
4. الوقوف على شروط الأئمّة أصحاب المصنفات الحديثية، والتعرف على أصولهم في نقد الرواة وانتقاء الروايات، ومعرفة طرائقهم في إيراد الأحاديث في كتبهم، والوقوف على اصطلاحاتهم في طرق التحمل والأداء، والجرح والتعديل والتعليل...
5. معرفة مسالك المحدّثين في انتقاء أحاديث كتبهم، وطرق ترتيبها، والتبويب عليها، وطرائقهم في صياغة تراجم الأبواب، وشرح الغريب، وبيان الناسخ من المنسوخ، وطرق دفع التعارض بين مختلف الحديث.
6. دفع التوهم للقدح على بعض الأئمة المحدثين، ومعرفة مكانتهم العلمية، خصوصا صاحبي الصحيحين؛ لأنّ الجهل بمناهجهم يُوقع في الاشتباه في بعض أحكامهم على الأحاديث.
7. الوقوف على التفكير المنهجي عند علماء الحديث ودقتهم العلمية في انتقاء الأحاديث وتصنيفها.
8. تكوين ملكة البحث العلمي وتنمية التفكير المنهجي لدى الدارس.

---

[1] بتصرف عن: مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف: 22-23، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 20-21، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 13، والمدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 9.

المحور الأول: الإمام أبو داود ومنهجه في السنن

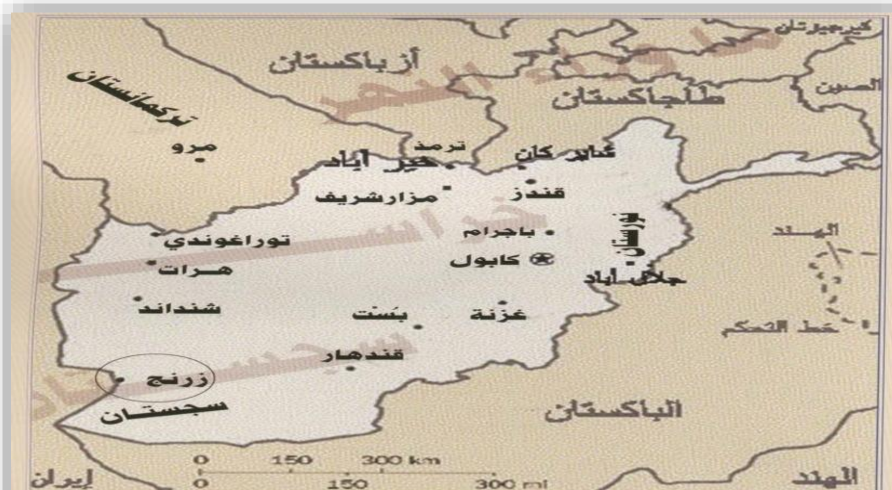
- التعريف بالإمام أبي داود
- التعريف بسنن أبي داود: اسم الكتاب وموضوعه، ورواته
- منهج مؤلفه فيه:
  - منهجه في التبويب
  - منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها
  - الصناعة الحديثية في السنن
  - عدد أحاديث السنن
  - درجة أحاديث السنن
  - منزلته بين كتب السنة
  - شرطه في السنن
  - أهم الشروح حوله
  - الدراسات المعاصرة حول منهجه

التعريف بالإمام أبي داود (271 - 280هـ)

الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتانيّ. ولد (بزَرَنْج) بسِجِستان في مطلع القرن الثالث الهجري (202هــ)[1]، وقد أدرك الإمام أبو داود العصر العباسي الأول والعصر العباسي الثاني، وتعاقب على الخلافة في حياته تسعة خلفاء:

- الخليفة العباسي المأمون(ت218هـ)، ثم المعتصم(ت227هـ)، ثم الواثق(ت232هـ).

- وبعده جاء المتوكل(ت247هـ)، ثم المنتصر(ت248هـ)، ثم المستعين(ت252هـ)، ثم المعتز(ت255هـ)، ثم المهتدي(ت256هـ)، ثم المعتمد(ت279هـ).[2]

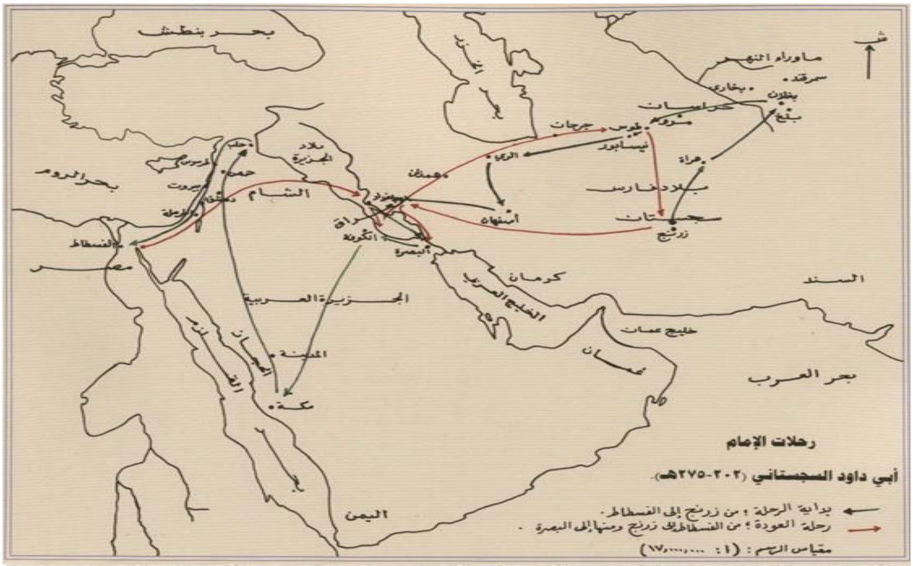


خريطة توضح موقع سجستان في الجنوب الغربي من بلاد الأفغان[1]

---

[1] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 550/6 (209)، وسير أعلام النبلاء 203/13 (117)، وتاريخ بغداد 75/10 (4591)، وتذكرة الحفاظ للذهبي 127/2(615).

[2]علوم الحديث في سنن أبي داود لفايزة محمدي: 17.



خريطة توضح مسار الرحلات التي قام بها الإمام أبو داود

تلقى العلم على علماء بلده، ثم ارتحل وطوف بالبلدان في طلب العلم وتحصيل الرواية، فرحل إلى العراق والجزيرة[1] والشام ومصر، وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين والحجازيين وغيرهم.[2] انتقل إلى البصرة سنة (271هـ) بطلب من الأمير الموفق[3]، الذي جاء إلى منزله في بغداد واستأذن عليه ورجاه أن يتخذ البصرة وطنا؛ ليرحل إليه طلبة العلم

---

[1] وتسمى جَزيرَةُ أَقُورَ لأنها واقعة بين دجلة والفرات ومجاورة الشام، ومن أمهات مدنها حرّان والرّها والرّقّة ورأس عين ونصيبين وسنجار والخابور وماردين وآمد وميّافارقين والموصل وغير ذلك، وتضم اليوم أراض من العراق وتركيا وسوريا. انظر: معجم البلدان 134/2، ومعالم المدرسة الحديثية في الجزيرة، الحارث فخري: 188.

[2] انظر: تاريخ بغداد 55/9.

[3] حكى الخطابي عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود قال: كنت مع أبي داود ببغداد، فصلينا المغرب، فجاءه الأمير أبو أحمد الموفق فدخل، ثم أقبل عليه أبو داود فقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ قال: خلال ثلاث. قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنا ليرحل إليك طلبة العلم، فَتَعْمُرُ بِكَ، فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس، لما جرى عليها من محنة الزنج. فقال: هذه واحدة. قال: وتروي لأولادي السنن فقال: نعم، هات الثالثة. قال: وتفرد لهم مجلسا، فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة. قال: أما هذه فلا سبيل إليها، لأن الناس في العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا يحضرون ويقعدون في كُمّ حِيريّ عليه ستر، ويسمعون مع العامة. انظر: تاريخ الإسلام 553/6-554.

من أقطار الأرض فتعمر بسببه[1]، فإنها قد خربت وهجرت وانقطع الناس عنها لما جرى عليه من فتنة الزنج.[2]

كان من أوسع العلماء معرفة بحديث رسول الله وفقهه وعلله ومتونه ورجاله، وكان رأسا في الحديث، رأسا في الفقه، ذا جلالة وحرمة وصلاح وورع، حتى إن كان يُشَبَّهُ بشيخه أحمد بن حنبل.[3]

قال الإمام الذهبي: "كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول".[4]

وقال أبوعليّ القوهستانيّ : "كان وكيع يشبّه بسفيان، وكان أحمد بن حنبل يشبّه بوكيع، وكان أبو داود يشبّه بأحمد بن حنبل".[5]

توفي يوم الجمعة 15 شوال من سنة (275هـ) بالبصرة، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري.[6]

---

[1] انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 2/ 128.

[2] **فتنة الزنج**: وهي اضطراب شؤون الدولة العباسية قد بدأ بمقتل المتوكل، الذي أراد أن يحد من سلطة العسكريين الأعاجم، الذين بدأ تسلطهم أيام المعتصم فلم يفلح، ففي 255هـ خرج العلوي قائد الزنج بالبصرة وعسكر، وزعم أنه من نسب زيد بن علي، فالتفت عليه عبيد أهل البصرة من الزنج، حتى استفحل أمره. وهزم جيوش الخليفة. وأخذوا البصرة واستباحوها، وعظم أمره وفعل بالمسلمين الأفاعيل، إلى أن قتل في سنة 270هـ على يد أبي أحمد الموفق، وامتدت أيامه أربع عشرة سنة وأربعة أشهر. انظر: تاريخ الإسلام 9/6-10، وسير أعلام النبلاء 374/12، والبداية والنهاية 585/14، والعبر في خبر من غبر 364/1.

[3] انظر: العبر في خبر من غبر 396/1، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب 314/3.

[4] سير أعلام النبلاء 13/ 215.

[5] تاريخ بغداد 57-58.

[6] انظر: تاريخ بغداد 75/10 (4591)، ووفيات الأعيان 404/2 (272)، وطبقات علماء الحديث 290/2 (584)، وتاريخ الإسلام 550/6 (209)، وتذكرة الحفاظ للذهبي 127/2 (615)، وسير أعلام النبلاء 203/13 (117).

أبرز شيوخه

ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني أن شيوخه في السنن وغيرها من كتبه نحو من ثلاثمائة (300) شيخ.[1]

وقد ألف الحافظ أبا الحسين بن محمد الجياني(ت498هـ) كتابا مستقلا في (تسمية شيوخ أبي داود السجستاني)،جمع فيه شيوخ أبي داود في السنن وغيرها، فبلغ عددهم عنده (449).

وقد استخرجهم الشيخ عبد الله بن صالح البراك من كتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) للحافظ ابن عساكر، مقتصرا على شيوخ أبي داود في السنن فقط، فوصل عددهم إلى (421).[2]

ومن أبرز شيوخه[3]:

- أحمد بن حنبل (ت241هـ)[4]
- مسدد بن مسرهد البصري (ت228هـ)
- يحيى بن معين (ت233هـ)
- علي بن المديني (ت234هـ)
- قتيبة بن سعيد (ت240هـ)
- أبو بكر محمد بن بشار البصري -بُنْدار- (ت252هـ)
- أحمد بن صالح المصري (ت248هـ)

---

[1] تهذيب التهذيب 172/4.

[2] الإمام أبو داود ومنهجه في كتبه للنورستاني (أبحاث ملتقى أعلام الإسلام): 189.

[3] انظر: سير أعلام النبلاء: 202/13، وتهذيب الكمال 356/11.

[4] كتب عنه الإمام أحمد شيخه حديث العتيرة. انظر: تاريخ الإسلام 551/6، قال الذهبي: "كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسه مدة، وسأله عن دقاق المسائل في الفروع والأصول". انظر: سير أعلام النبلاء 215/13.

- محمد بن يحيى الذهلي (ت258هـ)
- عثمان بن أبي شيبة (ت239هـ)
- إسحاق بن راهويه (ت238هـ)
- موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت223هـ)
- عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت221هـ)
- سليمان بن حرب الأزدي (ت224هـ)

أبرز تلامذته

روى عنه خلق كثير من العلماء منهم[1]:

- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)
- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)
- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت311هـ)
- أبو عوانة الإسفراييني (ت316هـ)
- أبو بشر الدولابي (ت320هـ)
- أبو بكر ابن أبي الدنيا (ت281هـ)

أشهر مصنفاته

من مصنافات الإمام أبي داود[2]:

- السنن
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه
- كتاب المراسيل
- كتاب الزُّهْد

[1] انظر: سير أعلام النبلاء 205/13، وبذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 94.

[2] انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 90، والمدخل إلى سنن الامام أبي داود للنورستاني: 61-62، ومنهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السنن لعصام الضو: 108.

- الرواة من الإخوة والأخوات
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل
- مسائل الإمام أحمد
- الناسخ والمنسوخ
- كتاب القَدر
- دلائل النبوّة
- التفرد في الدين
- كتاب البعث والنشور
- فضائل الأنصار
- كتاب الدعاء
- ابتداء الوحي
- أخبار الخوارج

التعريف بسنن أبي داود

اسم الكتاب

صنف الإمام أبو داود كتابه وسماه السنن وعرضه على الإمام أحمد، فاستجاده واستحسنه[1]، وقد صرح في عدة مواضع من رسالته لأهل مكة بتسميته بالسنن ، كقوله: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في **كتاب السنن** أهي أصح ما عرفت في الباب؟".[2]

والسنن: في اصطلاح المحدّثين : هي الكتب التي رتبت فيها الأحاديث المرفوعة على الأبواب الفقهية، والأصل أن لا تذكر فيها الآثار[3]، إلا على سبيل التبع، ويكون عددها قليل نسبيا.

---

[1] انظر: تاريخ الإسلام 552/6.

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة : 22.

[3] انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني: 32.

موضوع الكتاب

موضوع سنن أبي داود هو الأحاديث المتعلقة بالأحكام، حاول الإمام أبو داود أن يستوعب السنن الواردة في الأحكام، ورتب أحاديثه على أحسن ترتيب وانتقاها أحسن انتقاء، وقد انتخبه من خمس مائة ألف حديث .

قال أبو داود: "فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة[1] **كلها في الأحكام**، فأمّا أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرها، فلم أخرجها"[2]. وقال: "لم أصنف في **كتاب السنن إلا الأحكام**، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها".[3]

وقد ذكر في رسالته إلى أهل مكة أنه قصد جمع أكبر قدر ممكن من السنن التي عليها مدار الأحكام، فقال: "فإن ذكر لك عن النبي (سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم، ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيري".[4]

قال الخطابي: "فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على ما اتفق لأبي داود".[5]

كما ذكر الخطّابي في معالم السنن أنه استوعب مواضيع ومحاور أحاديث الأحكام، وجمع أصولها، ولم يفوّت حكما منها، فقال: " وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه".[6]

---

[1] أي بنسبة تقريبية = 1% مما انتخبه.

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة : 35.

[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة : 34.

[4] رسالة أبي داود إلى أهل مكة : 26.

[5] معالم السنن 7/1.

[6] معالم السنن 8/1.

قال الدهلوي: "كانت هِـــمته جمع الأحاديث التي اســـتدل بها الفقهاء ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكامَ علماءُ الأمصار، فصنّف سُننه، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل".[1]

وقال الإمام النوويّ: "ينبغي للمشـــتغل بالفقه وغيره الاعتناء بســـنن أبي داود وبمعرفته التامة. فأن معظم أحاديثه يحتج بها، مع ســـهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنِّفه، واعتنائه بتهذيبه".[2]

وقال الســـخاوي: "والمقدم منها كتاب أبي داود لكثرة ما اشـــتمل عليه من أحاديث الأحكام".[3]

وقال ولي الله الدهلوي: "وكان همته جمع الأحاديث التي اســـتدل بها الفقهاء، ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكام علماء الأمصـــار، فصـــنف ســـننه، وجمع فيها الصـحاح والحســـن واللين والصـــالح للعمل، ...وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم، وذهب إليه ذاهب".[4]

وعلى الرغم من أن كتابه قد خصـــصـــه لأحاديث الأجكام الفقهية، إلا أنه ضـــمنه بكتب في (العلم، والطب، والحروف والقراءات، والفتن، والمهدي، والسنة، والأداب).

رواة سنن أبي داود

عدد روايات الســـنن تســـعة، خمســـة منها ورد ذكرها في كتب الحديث وشروحاته، ويوجد في بعضها ما ليس في الأخرى، حيث كان أبو داود يحذف أو يزيد بعضا الأحاديث في محاولات تنقيح الكتاب وإحكام ترتيبه. قال ابن كثير:

---

[1] حجة الله البالغة 258/1.

[2] مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود 30/1.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 308/3.

[4] حجة الله البالغة 258/1.

"الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن" كثيرة جدا، ويوجد في بعضها من الكلام -بل والأحاديث- ما ليس في الأخرى".[1]

1. أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤلُؤي البصري(ت333هـ)[2]: قرأ كتاب (السنن) على أبي داود عشرين سنة، آخرها في السنة التي تُوفي فيها أبو داود، وكان يدعى وراق[3] أبي داود، وتُعدّ روايته أصح روايات الكتاب كلها وهي آخر ما أملى أبوداود، وهو آخر من حدث عنه بكتاب السنن؛ ولذا يقال لها: أصح الروايات، وهو الطريق الذي طبعت السنن على أساسه، وهي تقارب رواية ابن داسة، وليس بينهما اختلاف إلا من حيث الترتيب. وهي المتداولة في بلاد المشرق والحجاز وبلاد الهند، وهي المقصودة عند الإطلاق[4]، قال السيوطي: والمتصلة الآن بالسماع رواية أبي علي اللؤلؤي.[5]

وقد اعتمدها ابن الجارود في المنتقى، وابن الأثير في جامع الأصول، والزيلعي في نصب الراية، والتبريزي في مشكاة المصابيح، والحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، وابن عساكر في الإشراف على معرفة الأطراف، وعليها شرح ابن رسلان، والعراقي، وحاشية ابن القيم والسندي والسيوطي.[6]

---

[1] الباعث الحثيث 137/1.

[2] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 307/15 (147).

[3] الوَرَّاق: مَنْ حِرفته الوِراقة، وهو الذي يورق وَيكْتب، والوراق في لغة أهل البصرة: القارئ للناس، وكان هو القارئ لكل قوم يسمعونه. انظر: المحكم والمحيط الأعظم 556/6، وتاج العروس 460/26، والمعجم الوسيط 1026/2، وسير أعلام النبلاء 307/15، وشرح سنن أبي داود لابن رسلان 134/1.

[4] انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود 202/14، ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود 32/1، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 1139/3، ومقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 159/1، وبرنامج التجيبي: 96، وموارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى: 83.

[5] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 186/1.

[6] عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي 202/14.

2. أبو بكر محمد بن بكر بن محمّد بن عبدالرزاق بن داسة التمّار البصري (ت346هـ)[1]: وهو آخر من حدث بالسنن كاملا عن أبي داود، وروايته أصح الروايات وأكملها[2]، وهي مشهورة في بلاد المغرب، وتقارب نسخته نسخة اللؤلؤي، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان.[3] وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب، من قوله: (باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى)، إلى (باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه). فكان يقول: قال أبو داود، ولا يقول: حدثنا أبوداود.[4]

وهذه الرواية هي التي اعتمدها الخطّابي في شرحه (معالم السنن)، واعتمدها البيهقي واعتنى بها، واقتبس منها في (السنن) ألفي رواية إلا قليلا.[5]

3. أبو سعيد أحمد بن محمد ابن زياد البصري، المعروف بابن الأعرابي (ت340هـ)[6] : وروايته تنقص عن رواية اللُّؤلُؤي وابن داسة كثيرا[7]، حيث سقط من روايته عدة كتب وهي: كتاب الفتن، وكتاب الملاحم، وكتاب الحروف، وكتاب الخاتم، وكتاب اللباس، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة

---

[1] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 538/15 (317).

[2] انظر: سير أعلام النبلاء 538/15، وتدريب الراوي 186/1، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 342/1، وعون المعبود شرح سنن أبي داود 202/14، ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود 32/1، والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 1139/3، وبرنامج التجيبي: 96.

[3] انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان 142/1، والمعجم المفهرس لابن حجر: 31، وعون المعبود شرح سنن أبي داود 202/14، وبذل المجهود في حل سنن أبي داود 1/ 128، ومقدمة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود 19/1، وموارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى: 83 (في القسم2 من الدراسة النقدية لمنهج البيهقي في"السنن الكبرى").

[4] المعجم المفهرس لابن حجر: 31.

[5] انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود 203/14، وموارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى: 83.

[6] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 733/7 (307)، و سير أعلام النبلاء 407/15 (229).

[7] انظر: المعجم المفهرس لابن حجر: 31، وشرح سنن أبي داود لابن رسلان 142/1، وسنن أبي داود (مقدمة الأرنؤوط: 68).

والنكاح مواضع كثيرة خرجها من رواياته عن عوالي شيوخه بعد أن سمعها من محمد بن عبد الملك الرواس عن أبي داود[1]، وهذه الرواية لم يرو عنها البيهقي إلا نادرا؛ وذلك لنقصها عن سائر الروايات، وعلى العموم فإن الإمام البيهقي قد استعمل هذه الطرق الثلاثة في اقتباسه من "سنن أبي داود".[2]

4. أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي (ت320هـ)[3] وراق أبي داود: وروايته تقارب رواية ابن داسة.[4]

5. أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت328هـ)[5] يعرف بأبي الحسن الوراق[6]: وهذه الرواية فيها زيادة لكثير من الكلام على الأحاديث[7] مما ليس في رواية اللؤلؤي. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:"فإن في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر".[8]

6. أبو أسامة محمد بن عبد الملك بن يزيد الروّاس البغدادي[9]: وهو الذي أتم ابن الأعرابي روايته عنه.

---

[1] انظر: المعجم المفهرس: 31، وعون المعبود شرح سنن أبي داود 203/14، وبذل المجهود في ختم السنن لأبي داود: 70-71.

[2] موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى: 83.

[3] انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 433/7 (3394)، وتاريخ دمشق لابن عساكر 286/8 (676).

[4] انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: 216، وبذل المجهود في حل سنن أبي داود 129/1، ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود 32/1، وبرنامج التجيبي: 96.

[5] انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 313/13 (6204)، وتاريخ الإسلام 552/7 (398).

[6] مجلة البحوث الإسلامية 292/1.

[7] بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 71.

[8] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 441/1.

[9] كما في تاريخ الإسلام 551/6، وطبقات علماء الحديث 291/2.

7. أبو ســـالم محمد بن ســـعيد بن حماد بن ماهان بن زياد بن عبد الله الجلودي(ت329هـ).[1]

8. أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري(ت322هـ).[2]

9. أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن الاشناني البغدادي.[3]

والخلاف بين الروايات يقع على أربعة أضرب[4]:

- الأول: الاختلاف في بعض ألفاظ المتون والأسانيد.
- والثاني: المخالفة في عنوان التبويب، ففي بعضـــها بلفظ، وفي أخرى بلفظ آخر موافق في المعنى، ومع الزيادة والنقصـــان أيضـــا، ففي بعضـــها الأحاديث المتعددة تحت باب واحد وفي بعضها تلك الأحاديث تحت الأبواب.
- والثالث: المخالفة في محل الكتب والأبواب بالتقديم والتأخير.
- والرابع: المخالفة في زيادة الأحاديث ونقصـــانها، فوجد بعض الحديث في بعض النسخ وأخرى خالية منه، وفي بعضها أحاديث كثيرة ليست في غيرها.

[1] انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 249/3 (845)، و تاريخ الإسلام 581/7 (463).

[2] كما في تهذيب الكمال 360/11، وتاريخ الإسـلام 551/6، وسـير أعلام النبلاء 205/13، وطبقات علماء الحديث 291/2.

[3] كما في تهذيب الكمال 360/11، وسير أعلام النبلاء 205/13، ومجلة البحوث الإسلامية 293/1.

[4] شرح سنن أبي داود لابن رسلان 144/1.

منهج الإمام أبي داود في السنن

سنن أبي داود تنقسم إلى كتب كبيرة، وكل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب، وهي:

1-(كتاب اللقطة)

2-(كتاب الحروف والقراءات)الذي انفرد به على الصحيحين[1]

3-(كتاب المهدي)

والملاحظ أن الإمام أبو داود يكثر من عدد الأبواب في سننه مهما قلت أحاديثها إلى درجة ألا يكون في الباب إلا حديث واحد[2]، وهذا ما أكده في رسالته لأهل مكة حيث قال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته".[3]

ومجموع عدد أبواب كتاب السنن هو (1871) بابا في النسخ الشائعة، وقد يصل إلى (1889) بابا في بعض التحقيقات[4]، وسنن الإمام أبي داود أقل الكتب الستة من حيث تفريعات كتبه، ففيه(35) كتابا، أولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الأدب.[5]

---

[1] انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 51، ويشتمل على أربعين حديثا في باب واحد.

[2] مدرسة الحديث في مصر: 161.

[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23,

[4] حسب إحصاء الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد. انظر: مجلة البحوث الإسلامية 295/1.

[5] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 82.

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
1	الطهارة	13	الفرائض	25	الحمام
2	الصلاة	14	الخراج والفيء والإمارة	26	اللباس
3	الزكاة	15	الجنائز	27	الترجل
4	اللقطة	16	الأيمان والنذور	28	الخاتم
5	المناسك	17	البيوع	29	الفتن
6	النكاح	18	الأقضية	30	المهدي
7	الطلاق	19	العلم	31	الملاحم
8	الصوم	20	الأشربة	32	الحدود
9	الجهاد	21	الأطعمة	33	الديات
10	الأضاحي	22	الطب	34	السنة
11	الصيد	23	العتاق	35	الأدب
12	الوصايا	24	الحروف والقراءات		

منهج الإمام أبي داود في التبويب

ترتيب الأبواب: رتب الإمام أبو داود السنن وفق الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، بدأه بكتاب الطهارة وختمه بكتاب الأدب[1]، فجمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد في الموضع الواحد.

ترتيب الأحاديث في الباب: سلك الإمام أبي داود مسلك الاختصار لأجل ألا يطول كتابه، فلا يذكر في أبوابه إلا حديثا أو حديثين، وكانت عناية بالمتون أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا كان يبدأ بالصحيح من الأسانيد ويقدم رواية الأقدم على الأحفظ، وربما لم يذكر الأحاديث المعللة مطلقا، لكن هذا في الغالب إذ قد يذكر الإسناد الضعيف لكونه أعلى ويترك الأقوى لكونه نازلا[2]،

[1] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 83.

[2] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 121-122، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 88، بتصرف.

ولهذا قال في رسالته لأهل مكة: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرضت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم، فاعلموا: أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث".[1]

منهج الإمام أبي داود في تراجم الأبواب ومسالكها

تراجم الأبواب لها قيمة كبيرة في كتب الحديث، ففيها يتجلى فقه المؤلف وعلمه واستنباطه الدقيق وفهمه، ذلك لأن جهده كان مقصورا على تبويب هذه الأحاديث والتعليق على بعضها فهو يترجم للأبواب بما تدل عليه الأحاديث تحتها من أحكام فقهية يريد أن ينبه عليها[2]، ويلاحظ أن:

1. عناوين تراجم السنن امتازت بالوضوح والإيجاز، ويبدو ذلك واضحا إذا قورنت تراجم السنن بتراجم صحيح البخاري.

كقوله: (باب في الضيافة)[3]، نجد ترجمته عند البخاري: (باب إكرام الضيف، وخدمته إياه بنفسه وقوله: ﴿ضيف إبراهيم المكرمين﴾ قال: أبو عبد الله: "يقال: هو زور، وهؤلاء زور وضيف، ومعناه أضيافه وزواره، لأنها مصدر، مثل: قوم رضا وعدل. يقال: ماء غور، وبئر غور، وماءان غور، ومياه غور. ويقال: الغور الغائر لا تناله الدلاء، كل شيء غرت فيه فهو مغارة (تزاور): تميل، من الزور، والأزور الأميل").[4]

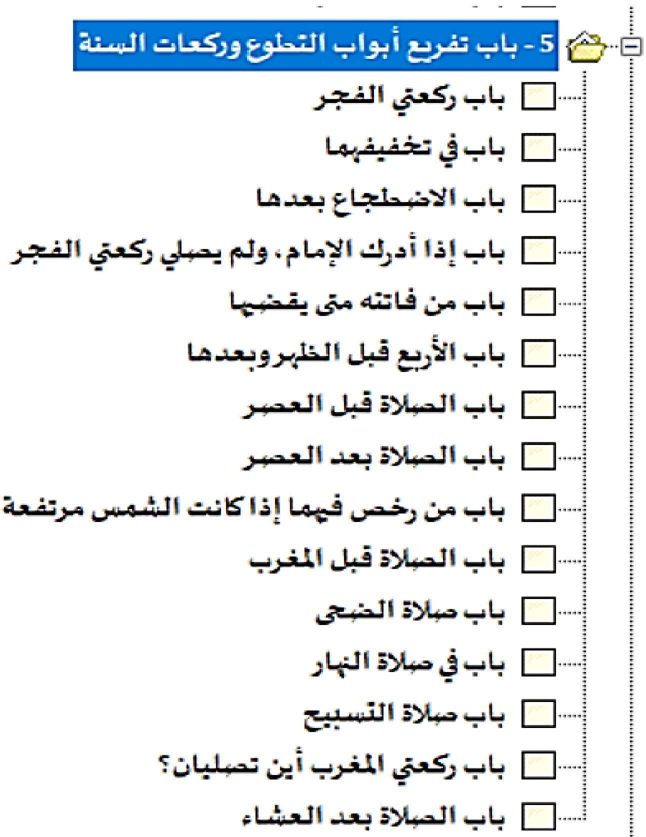
---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23.
[2] انظر: المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 233.
[3] سنن أبي داود، كتاب الأطعمة 574/5.
[4] صحيح البخاري، كتاب الأدب 32/8.

2. عناوين السنن مصوغة صياغة تغري قارئها وسامعها بقراءة أحاديث الباب التي تندرج تحته.

كقوله: (باب الرجل ينعس والإمام يخطب)، وذكر فيه حديث: «إذا نعس أحدكم وهو في المسجد فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره».[1]

3. وقد يأتي بعنوان كبير ويسميه كتاب: (**جماع أبواب** صلاة الاستسقاء وتفريعها)[2]، وتحته ثلاثة أبواب، أو يقول **(باب تفريع** أبواب التطوع وركعات السنة)[3]، وتحته (19) بابا.



[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة 292/1 (1119).

[2] سنن أبي داود 364/2، الباب: 257 من كتاب الصلاة.

[3] سنن أبي داود 437/2، الباب 289 من كتاب الصلاة.

أنواع تراجم السنن: ويمكن تقسيم تراجم الكتاب إلى ثلاثة أنواع[1]:

1. تراجم ظاهرة
2. تراجم خفية
3. تراجم مرسلة

أولا: التراجم الظاهرة: وهي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة دون الحاجة لإعمال الفكر لمعرفة وجه الاستدلال، وهي الغالبة.[2]

وقد نوّع الإمام أبو داود في ذلك بأساليب كثيرة تدل على سعة أفق، وكثرة اطلاع، وحسن صياغة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم[3]:

- الترجمة بآية قرآنية، وهذه التراجم قليلة جدا

كقوله: في كتاب الجهاد، باب: في قوله تعالى ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[4].

- الترجمة بصيغة خبرية عامة تدل على المحتوى العام للباب، كقوله:

---

[1] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة للبقاعي: 180، 190، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 83، والمدخل إلى سنن الإمام أبي داود للنورستاني: 12، والإمام أبو داود ومنهجه في كتبه للنورستاني (أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث): 228، 232.

[2] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 306، والإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح: 74، ومناهج المحدثين العامة والخاصة للبقاعي: 180، و التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 83.

[3] وقد أفدت من كتاب: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ومن كتاب: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية في بيان مسالك التراجم الظاهرة والخفية عند أئمة الحديث في هذا الكتاب.

[4] سنن أبي داود 166/4، الباب 22 من كتاب الجهاد.

(باب: السواك)[1]، (باب: المسح على الخفين)[2]، (باب: في الإقامة)[3].

- الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة في الباب، كقوله:

(باب: الوضــوء بماء البحر)[4]، (باب: الصــلاة عند دخول المســجد)[5]، (باب: الدعاء للميت إذا وضع في قبره)[6].

- الترجمة بالإخبار عن بدء الحكم، كقوله: (باب: بدء الآذان)[7].

- اقتباس الترجمة من حديث الباب، ومن هذا الاقتباس قد يكون:

اقتباسا حرفيا من حديث أخرجه في الباب. كقوله في كتاب الصلاة:

(باب: من قال: لا يقطع الصلاة شيء)، أخرج فيه حديث أبي سعيد ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء، وادْرَؤوا ما استطعتم، فإنّما هو شيطان».[8]

(باب في الدعاء بين الأذان والإقامة)، أخرج فيه حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله (: «لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة».[9]

وقد يكون الاقتباس مستنبطا من حديث في الباب. كقوله في كتاب الصلاة:

(باب: من ذكر أنّه يرفع يديه إذا قام من اثنتين)، أورد فيه حديث عبدالله بن عمر، قال: « كان رسول الله ﷺ إذا قام من الركعتين كبّر ورفع يديه».[10]

---

[1] سنن أبي داود 34/1، الباب 24 من كتاب الطهارة.

[2] سنن أبي داود 105/1، الباب 57 من كتاب الطهارة.

[3] سنن أبي داود 383/1، الباب 29 من كتاب الصلاة.

[4] سنن أبي داود 62/1، الباب 39 من كتاب الطهارة.

[5] سنن أبي داود 350/1، الباب 19 من كتاب الصلاة.

[6] سنن أبي داود 121/5، الباب 69 من كتاب الجنائز.

[7] سنن أبي داود 369/1 ، الباب 27 من كتاب الصلاة.

[8] سنن أبي داود 42/2 (719).

[9] سنن أبي داود 392/1 (521).

[10] سنن أبي داود 62/2 (743)

(باب في المؤذن ينتظر الإمام)، أورد فيه حديث جابر بن ســـمرة، قال: «كان بلال يؤذن، ثم يمهل، فإذا رأى النبي (قد خرج أقام الصلاة».[1]

- وضع تراجم للمسائل الخلافية، كقوله:

(باب: كراهية استقبال القبلة عند الحاجة)[2]. ثم بوب: (باب: الرخصة في ذلك).[3]

(باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم)[4]، ثم بوب: (باب: الرخصة في ذلك).[5]

- وضع تراجم لبيان مذاهب الفقهاء، كقوله:

(باب: في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض)[6]

وبوب على هذه المسألة الخلافية فاستعرض كل مذاهب الفقهاء فيها:

109 - باب في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض

110 - باب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة

111 - باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة

112 - باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة

113 - باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا

114 - باب من قال: تغتسل من طهر إلى طهر

115 - باب من قال: تغتسل من ظهر إلى ظهر

116 - باب من قال تغتسل كل يوم مرة ولم يقل: عند الظهر

117 - باب من قال: تغتسل بين الأيام

118 - باب من قال: توضأ لكل صلاة

---

[1] سنن أبي داود 402/1 (537).

[2] سنن أبي داود 7/1، الباب 4 من كتاب الطهارة.

[3] سنن أبي داود 10/1، الباب 5 من كتاب الطهارة.

[4] سنن أبي داود 89/4، الباب 51 من كتاب الصوم.

[5] سنن أبي داود 90/4، الباب 52 من كتاب الصوم.

[6] سنن أبي داود 196/1، الباب 105 من كتاب الطهارة.

- تراجم لبيان النسخ في الحكم الشرعي، كقوله:

(باب النهي أن يخص يوم الجمعة بصوم)[1]، و(باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم)[2]، ثم أعقبهما بـ: (باب الرخصة في ذلك).[3]

(باب الصائم يحتجم)[4]، ثم أعقبه بـ: (باب في الرخصة في ذلك).[5]

(باب قدر القراءة في المغرب)[6]، ثم أعقبه بـ: (باب من رأى التخفيف فيها).[7]

- التراجم الاستفهامية: وهي كثيرة وقد استخدمها أبوداود لعدة معان، منها:

* لبيان الكيفية، كقوله: (باب كيف الأذان؟)[8]، (باب كيف التكشف عند الحاجة)[9]، (باب كيف غسل الميت)[10].

* أن تكون المسألة خلافية، كقوله: (باب هل يرث المسلم الكافر؟)[11]، (باب في الرجل يرد السلام وهو يبول؟)[12].

* لجلب انتباه القارئ إلى الحكم، كقوله: (باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟)[13]، (باب في الهجرة هل انقطعت؟)[14].

---

[1] سنن أبي داود 89/4، الباب 50 من كتاب الصوم.

[2] سنن أبي داود 89/4، الباب 51 من كتاب الصوم، وقال فيه: "وهذا الحديث منسوخ".

[3] سنن أبي داود 90/4، الباب 52 من كتاب الصوم.

[4] سنن أبي داود 46/4، الباب 28 من كتاب الصوم.

[5] سنن أبي داود 50/4، الباب 29 من كتاب الصوم.

[6] سنن أبي داود 107/2، الباب 131 من كتاب الصلاة.

[7] سنن أبي داود 109/2، الباب 132 من كتاب الصلاة، وقال فيه: "هذا يدل على أن ذاك منسوخ".

[8] سنن أبي داود 371/1، الباب 2 من كتاب الصلاة.

[9] سنن أبي داود 11/1، الباب6 من كتاب الطهارة.

[10] سنن أبي داود 61/5، باب 33 من كتاب الجنائز.

[11] سنن أبي داود 535/4، الباب 10 من كتاب الفرائض.

[12] سنن أبي داود 13/1، الباب 8 من كتاب الطهارة.

[13] سنن أبي داود 64/1، الباب :41 من كتاب الطهارة.

[14] سنن أبي داود 136/4، الباب 2 من كتاب الجهاد.

ثانيا : التراجم الاستنباطية (الخفية): وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد للوقوف على دلالة عنوان الباب مع ما أدرج تحته من الأحاديث، وهي قليلة[1]، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

* أن تكون الترجمة أعمُّ من الحديث، كقوله في كتاب الصلاة، (باب: التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله)، وأخرج فيه حديث أبي هريرة ﵁،قال: قال رسول اللهﷺ: «أما يخشى -أو ألا يخشى- أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجد أن يحوِّل الله رأسه رأس حمار، أو صورته صورة حمار».[2]

فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها الرفعَ قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلا ذكر الرفع.[3]

* أن تكون الترجمة أخصّ من الحديث، كقوله في كتاب الطهارة: (باب: في الرجل يذكر الله عز وجل على غير طُهر)، وأخرج فيه حديث عائشة قالت: «كان رسول اللهﷺ يذكر الله عز وجل على كل أحيانه».[4]

فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها الذكر على غير طُهر فقط، والحديث فيه الذكر على كل حين.[5]

---

[1] بتصرف عن: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 306، والإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح: 74، ومناهج المحدثين العامة والخاصة للبقاعي: 180.

[2] سنن أبي داود 464/1 (623).

[3] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 192.

[4] سنن أبي داود 14/1 (81).

[5] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 193.

* أن تكوم ترجمة الباب بصيغة الإثبات، والحديث يدل على النفي.

كقوله: في كتاب الصلاة (باب: الإمام يتطوع في مكانه)، وأخرج فيه حديث: «لا يصل الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول».[1]

* مسلك تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم.[2]

كقوله: في كتاب الصلاة (باب: سترة الإمام سترة لمن خلفه)، وأخرج فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة -فصلّى إلى جدار- فاتخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمرُّ بين يديه، فما زال يُدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرّت من ورائه».[3]

فاستنتج الإمام أبو داود من منع البَهمة من المرور بين يدي الإمام والسماح لها بالمرور أمام المصلين، وأن سترة الإمام سُترة لمن خلفه.[4]

ثالثا: التراجم المرسلة: وهي التي اكتفي فيها بلفظ (باب)، ولم يُعَنْوِنْ بشيء يدل على المضمون بل ترك الباب خاليا من العنوان[5]، وهو قليل[6] ، وغالبا ما يكون لها ارتباط بما سبقها من الأبواب، مثاله:

---

[1] سنن أبي داود 461/1 (616).

[2] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 195، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 320.

[3] سنن أبي داود 35/2 (708).

[4] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 195.

[5] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 306، والإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح: 74، وانظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة للبقاعي: 190.

[6] انظر مثلا: (كتاب المناسك)، و(كتاب الملاحم)، و(كتاب الأدب).

- في كتاب الطهارة، في الباب رقم (60)، لم يذكر له ترجمة، وأخرج فيه حديث أوس بن أوس الثقفي: أن النبي (فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه[1]، وكان قد بَوَبَ قبله: (باب: المسح على الجوربين) [2].

- في كتاب المناسك، في الباب رقم (4)، لم يذكر له ترجمة، وأخرج فيه حديث ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد الحج فليتعجل»[3]، وكان قد بَوَبَ قبله: (باب: التزود والتجارة في الحج) [4]

[1] سنن أبي داود 116/1 (160).

[2] سنن أبي داود 114/1، الباب 59.

[3] سنن أبي داود 155/3 (1732).

[4] سنن أبي داود 153/3، الباب 3.

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في سنن أبي داود

منهج الإمام أبي داود في رواية الحديث وبيان طرقه

- **سلوكه طريق الاختصار:** راعى الإمام أبو داود عدم التطويل، حيث صرح في رسـالته إلى أهل مكة أنه يعتمد قلة الأحاديث في الباب فقال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكبر، وإنما أردت قرب منفعته".[1]

- الأبواب قليلة ومتساوية في حجمها ويغلب على معظمها القصر، فقلما نجد بابا يجاوز الصفحة، وقد سلك منهج الانتقاء والاختصار فيكتفي عادة بحديث أو حديثين في الباب الواحد ، ولا يذكر أحاديث كثيرة[2]، على أننا قد نقف على بعض الأبواب الطويلة كباب صفة حجة النبي ﷺ[3]، الذي استغرق سبع صفحات، ولعل السبب يعود إلى موضوع الباب نفسه.

- اختصاره للأحاديث الطويلة فلا يورد إلا موضع الفقه منها، وإذا كان فيه قصة حذفها، وقال: (وفي الحديث قصة)، وإذا أورد متابعة فهو يورد السند، ثم يقول: (نحوه أو مثله).[4]

قال أبو داود : "وربما اختصرتُ الحديث الطويل، لأنّي لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعض من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك".[5]

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23.

[2] انظر: الواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 247، بتصرف.

[3] سنن أبي داود 282/3.

[4] انظر: أعلام المحدثين ومناهجهم لرجاء مصطفى: 142، والواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 247، والإمام أبو داود ومنهجه في كتبه للنورستاني(أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث): 236-237 .

[5] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 24.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان -يعني ابن بلال-، عن جعفر، عن أبيه عن جابر: أن رسول الله ﷺ مر بالسوق داخلا من بعض العالية، والناس كَنَفَتَيْهِ، فمر بجدي أسك ميت، فتناوله، فأخذ بأذنه، ثم قال: «أيكم يحب أن هذا له؟»، **وساق الحديث**.

فذكر أبو داود الرواية مختصرة، والحديث بتمامه أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسلمة، بهذا الإسناد، وتتمة متنه: قال: «أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، وما نصنع به؟ قال: «أتحبون أنه لكم؟» قالوا: والله لو كان حيا، كان عيبا فيه، لأنه أسك، فكيف وهو ميت؟ فقال: «فوالله للدنيا أهون على الله، من هذا عليكم».[2]

قال أبو داود[3]:

- حدثنا مسدد، وسليمان بن داود العتكي، قالا: حدثنا حماد بن زيد، عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة، عن أبيه قال: مسدد قال: «أتينا رسول الله ﷺ نستحمله فرأيته يستاك على لسانه».

قال أبو داود: وقال سليمان: قال: دخلت على النبي ﷺ وهو يستاك، وقد وضع السواك على طرف لسانه، وهو يقول: «أه أه». يعني يتهوع.

قال أبو داود: قال مسدد: **فكان حديثا طويلا اختصرته**.

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من الميتة 134/1 (186).

[2] صحيح مسلم، كتاب الزهد 2272/4 (2957).

[3] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب كيف يستاك 37/1 (49).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا حســين بن عبد الرحمن الجرجرائي، حدثنا طلق بن غنام، حدثنا يعقوب بن عبد الله، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سـعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب حتى يتفرق أهل المسجد.
قال أبو داود: رواه نصر المجدر، عن يعقوب القمي وأسنده **مثله**.
قال أبو داود: حدثناه محمد بن عيسى بن الطباع، حدثنا نصر المجدر، عن يعقوب، **مثله**.

- ومن أنواع الاختصـار أن يأتي بحديث، ثم يأتي بسـند آخر، ويقول: (بمعناه)، وهذه الكلمة أغنته عن تكرار الحديث، وإذا كان في الحديث الآخر زيادة فيها فائدة، فهو يقتصـر على ذكر موضـع الزيادة، ويكتفي بقوله: (وذكر الحديث، أو وزاد)، ولكي يكون كلامه دقيقا قال: (بمعناه) منبها على أن هناك فرقا لفظيا بين الروايتين لا يؤثر في المعنى.[2]

قال أبو داود[3]:

- حدثنا القعنبي، عن مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر، أن رسـول الله ﷺ قال: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها».
-حدثنا مخلد بن خالد، حدثنا أبو أســامة، عن عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ **بمعناه، زاد** "فإن كان مفطرا فليطعم، وإن كان صائما فليدع".
- حدثنا الحســن بن علي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب، عرسا كان أو نحوه».
- حدثنا ابن المصفى، حدثنا بقية، حدثنا الزبيدي، عن نافع، **بإسناد أيوب ومعناه**.

---

[1] سنن أبي داود، باب ركعتي المغرب أين تصليان؟ 2/ 472 (1301).
[2] بتصـرف عن: التعريف الوجيز بمناهج أشـهر المصـنفين في الحديث: 86، والواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 247.
[3] سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في إجابة الدعوة 5/567 (3736، 3737، 3738، 3739).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمد بن رافع، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا زهير، عن أبي الزبير عن جابر، قال: قالت امرأة بشير: انحل ابني غلامك، وأشهد لي رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلاما، وقالت لي: أشهد رسول الله ﷺ، فقال: له إخوة؟ فقال: نعم، قال: فكلهم أعطيت ما أعطيته؟ قال: لا، قال: فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد إلا على حق.

- **ثم قال**: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة: أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: كنت تصدقت على أمي بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة، قال: **وذكر الحديث**.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا مسدد وأحمد بن حنبل، قالا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سالم عن أبيه، قال: سأل رجل رسول الله ﷺ: ما يترك المحرم من الثياب؟ فقال: «لا يلبس القميص، ولا البرنس، ولا السراويل، ولا العمامة، ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران، ولا الخفين، إلا لمن لا يجد النعلين، فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين».

- **ثم قال**: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، **بمعناه**.

- **ثم قال**: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، **بمعناه**، **زاد** «ولا تنتقب المرأة الحرام، ولا تلبس القفازين».

---

[1] سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرجل يفضل بعض ولده على بعض في النحل 403/5 (3545).

[2] سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب ما يلبس المحرم 227/3 -228 (1833، 1834، 1835).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمود بن خالد، حدثنا مروان، حدثنا سـليمان بن بلال، عن يحي بن سـعيد، عن عمرة عن أختها قالت: ما أخذت قاف إلا من في رسـول الله ﷺ، كان يقرؤها في كل جمعة.

كذا رواه يحي بن أيوب وابن أبي الرجال عن يحي بن سـعيد، عن عمرة، عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان.

- ثم **قال:** حدثنا ابن السرح، حدثنا ابن وهب، أخبرني يحي بن أيوب، عن يحي بن سعيد، عن عمرة، عن أخت لعمرة بنت عبد الرحمن كانت أكبر منها، **بمعناه**.

- جمع الشيوخ بالعطف وجمع الأسانيد بالتحويل للاختصار: هناك أحاديث كثيرة في السنن مروية من طريقين أو أكثر وتلتقي أسانيدها عند راو معين، وطلبا للاختصار وتجنبا لتكرار الجزء المشترك بينها، يورد الطرق مع جمع الشيوخ بالعطف قبل أن يأتي بمتن الحديث غالبا، وإذا أراد التحويل من طريق إلى آخر رمز إلى ذلك بالحرف (ح) عند مدار مخرج الحديث على عادة المحدثين في الانتقال من سند إلى آخر، وقد يضعه حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين[2]، حيث قال في رسالته: "وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث"[3]، قال ابن رجب الحنبلي: "فكان عنايته بالمتون، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض. فكانت عنايته في الحديث أكثر من عنايته في الإسناد".[4]

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطُب على قوس 323/2 (1102، 1103).

[2] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 85-86، بتصرف.

[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23

[4] شرح علل الترمذي 52/1.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبان ح وحدثنا زيد بن أخزم الطائي، حدثنا بشر بن عمر، حدثنا أبان بن يزيد العطار، حدثنا قتادة، عن أبي العالية، قال زيد: عن ابن عباس: أن رجلا لعن الريح **-وقال مسلم:** إن رجلا نازعته الريح رداءه على عهد النبي ﷺ فلعنها- فقال النبي ﷺ: «لا تلعنها فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئا ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه».

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، حدثنا الأوزاعي، حدثني يحيى ح وحدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثني أبو داود، حدثنا حرب بن شداد، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثنا أبو هريرة، قال: لما فتحت مكة قام رسول الله ﷺ فقال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يودى وإما أن يقاد»، فقام رجل من أهل اليمن، يقال له: أبو شاه، فقال: يا رسول الله ﷺ، اكتب لي **-قال العباس: اكتبوا لي-** فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه». **وهذا لفظ حديث أحمد.**

قال أبو داود[3]:

- حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا أبو المغيرة ح وحدثنا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي ح وحدثنا محمود بن خالد، حدثنا عمر **-يعني ابن عبد الواحد-**، عن الأوزاعي **-المعنى-** قال: أنبئت أن سعيدا المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب له طهور».

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب النهي عن اللعن 270/7 (4908).

[2] سنن أبي داود، كتاب الديات، باب ولي العمد يرضى بالدية 557/6 (4505).

[3] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب النعل 286/1 (385).

- **الدقة في إيراده للروايات وإفراد كل سـند مع متنه**، مع الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في الصيغ والأنساب، فمن منهجه ذكر اختلاف صيغ التحديث لكل شـيخ إذا روى عن أكثر من واحد، وهو يرى التفريق بين حدثنا وأخبرنا كالإمام مسلم، وإذا سمع الحديث من شيخين له، وكان له عن أحدهما أضبط، نبه عليه، وإذا روى الحديث عن طريق رجلين يثبت الرواية التي يرى أنها الصواب، ثم يورد الرواية الأخرى، وعنوان الباب قد يدلنا على أن أبا داود يرى الصواب الرواية الأولى.[1]

قال أبو داود[2]**:**

- حدثنا عثمان بن أبي شيبة وابن قدامة بن أعين، قالا: حدثنا جرير، عن منصور، عن ذر، عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أحدنا يجد في نفسه، يعرض بالشيء، لأن يكون حممة أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: «الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة».

قال ابن قدامة: "رد أمره" مكان:رد كيده".

قال أبو داود[3]**:**

-حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: جئت على حمار ح وحدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال: أقبلت راكبا على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى، فمررت بين يدي بعض الصف، فنزلت فأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك أحد.

قال أبو داود: **هذا لفظ القعنبي، وهو أتم**، قال مالك: وأنا أرى ذلك واسعا إذا قامت الصلاة.

[1] بتصرف عن: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي : 49-50، والإمام أبو داود ومنهجه في كتبه (أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث): 274.

[2] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة 435/7 (5112).

[3] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قال: الحمار لا يقطع الصلاة 40/2 (715).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، **أخبرنا** سفيان **ح** وحدثنا عثمان بن أبي شيبة وحامد بن يحيى وابن السرح، **قالوا: حدثنا** سفيان، عن صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي حثمة، يبلغ به النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها، لا يقطع الشيطان عليه صلاته».

قال أبو داود: ورواه واقد بن محمد، عن صفوان، عن محمد ابن سهل، عن أبيه أو عن محمد بن سهل عن النبي ﷺ.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن كثير، حدثنا همام، عن قتادة، **عن** صفية بنت شيبة عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يغتسل بالصاع، ويتوضأ بالمد.

قال أبو داود: **رواه أبان، عن قتادة قال: سمعت صفية**.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا أحمد بن يونس **و**قتيبة بن سعيد – المعنى- **قال أحمد: حدثنا الليث**، حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي أن المسور بن مخرمة حدثه، أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن [ثم لا آذن] إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنما ابنتي بضعة مني، يريبني ما أرابها، ويؤذيني ما آذاها».

قال أبو داود: **والإخبار في حديث أحمد**.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الدنو من السترة 27/2 (695) .

[2] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء 68/1 (92).

[3] سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء 415/3 (2071).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي، أخبرنا ح وحدثنا مسدد، حدثنا عيسى - **وهذا لفظ إبراهيم** - عن ثور، عن راشد بن سعد، عن عبد الله بن عامر بن لحي عن عبد الله بن قرط، عن النبي ﷺ قال: «إن أعظم الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر». **قال عيسى: قال ثور: وهو اليوم الثاني**.

تكرار الحديث في سنن أبي داود: يكرر الإمام أبو داود الحديث في الباب، لاشتمال الروايات الأخرى على معان زائدة، ويسوق الرواية الثانية بتمامها إذا اشتملت على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، أما إذا كان الاختلاف في لفظة فإنه يذكر من الرواية الثانية هذه اللفظة فقط بعد ذكر إسنادها[2]، قال في رسالته إلى أهل مكة: "وإذا أعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة: فإنّما هو من زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث".[3]

فإعادة الحديث عند أبي داود منحصرة في[4]:

1. وجود زيادة كلام في الحديث المعاد والمكرر؛ لاشتمال الروايات على معان زائدة
2. وجود كلمة زائدة أو لفظة مختلفة في الروايات الأخرى.
3. اشتمال الروايات الأخرى على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، فيعيد الحديث مختصرا لتحديد الحكم الفقهي، إذا ما جاء الحديث في الأول مطولا.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ 179/3 (1765).

[2] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 142، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 84.

[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23.

[4] مناهج المحدثين العامة والخاصة: 142، وعلوم الحديث في سنن أبي داود لفايزة محمدي: 206.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة، عن خالد بن علقمة عن عبد خير قال: أتانا علي ﷺ وقد صلى، فدعا بطهور، فقلنا: ما يصنع بالطهور وقد صلى؟ ما يريد إلا ليعلمنا، فأتي بإناء فيه ماء وطست فأفرغ من الإناء على يمينه فغسل يديه ثلاثا، ثم تمضمض واستنثر ثلاثا، فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه، ثم غسل وجهه ثلاثا، وغسل يده اليمنى ثلاثا، وغسل يده الشمال ثلاثا، ثم جعل يده في الإناء فمسح برأسه مرة واحدة، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثا، ورجله الشمال ثلاثا، ثم قال: من سره أن يعلم وضوء رسول الله ﷺ فهو هذا.

- **ثم قال**: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، حدثنا خالد بن علقمة الهمداني، عن عبد خير، قال: صلى علي ﷺ الغداة، ثم دخل الرحبة، فدعا بماء، فأتاه الغلام بإناء فيه ماء وطست، قال: فأخذ الإناء بيده اليمنى، فأفرغ على يده اليسرى وغسل كفيه ثلاثا، ثم أدخل يده اليمنى في الإناء- فمضمض ثلاثا، **ثم ساق قريبا من حديث أبي عوانة**، قال: ثم مسح رأسه مقدمه

- **ثم قال**: حدثنا محمد بن المثنى، حدثني محمد بن جعفر، حدثني شعبة، قال: سمعت مالك بن عرفطة، سمعت عبد خير: رأيت عليا عليه السلام أتي بكرسي فقعد عليه، ثم أتي بكوز من ماء، فغسل يديه ثلاثا، ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد، وذكر هذا الحديث.

- **ثم قال**: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو نعيم، حدثنا ربيعة الكناني، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش: أنه سمع عليا ﷺ وسئل عن وضوء رسول الله ﷺ، **فذكر الحديث، وقال: ومسح على رأسه حتى الماء يقطر، وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا**، ثم قال: هكذا كان وضوء رسول الله ﷺ.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ 80/1 (111، 112، 113، 114).

إيراده للمتابعات والشواهد: يسوق الإمام أبو داود المتابعة بعد سياق الطريق الأصل إما معلقة أو على شكل تعقيب أو بأسانيد منفصلة **و**إذا أورد متابعة فهو يورد السند ثم يقول (نحوه) أو (مثله).[1]

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن الصباح البزار، حدثنا شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبر عن أنس، قال: كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين، ويغتسل بالصاع.

-**ثم قال**: رواه شعبة قال: حدثني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال: سمعت أنسا، إلا أنه قال: "يتوضأ بمكوك"، ولم يذكر: "رطلين".

-**ثم قال**: ورواه يحيى بن آدم، عن شريك، قال: عن ابن جبر بن عتيك. قال: ورواه سفيان، عن عبد الله بن عيسى، قال: حدثني جبر بن عبد الله.

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: الصاع خمسة أرطال، وهو صاع ابن أبي ذئب، وهو صاع النبي ﷺ.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا جرير بن حازم، حدثنا قتادة عن أنس، قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ فضة.

- **ثم قال**: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن، قال: كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ فضة. قال قتادة: وما علمت أحدا تابعه على ذلك.

- **ثم قال**: حدثنا محمد بن بشار، حدثني يحيى بن كثير أبو غسان العنبري، عن عثمان بن سعد عن أنس بن مالك، قال: كانت **فذكر مثله**.

قال أبو داود: أقواها حديث سعيد بن أبي الحسن، والباقية ضعاف.

---

[1] الواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 247، بتصرف.

[2] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء 69/1 (95).

[3] سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السيف يحلى 227/4 (2583، 2584، 2585).

قال أبو داود[1]**:**

- حدثنا نصر بن علي، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا ابن جريج، قال: قال أبو الزبير: قال جابر بن عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «ليس على المنتهب قطع، ومن انتهب نهبة مشهورة فليس منا».

- **ثم قال**: **وبهذا الإسناد** قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على الخائن قطع".

- **ثم قال**: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير عن جابر، عن النبي ﷺ، **بمثله؛ زاد** "ولا على المختلس قطع".

قال أبو داود: وهذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات.

قال أبو داود: **وقد رواهما** المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ.

إيراده لبعض الآثار الموقوفة أو المقطوعة ولكلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين[2]، ومذاهب الفقهاء الذين أخذوا بأحاديث الباب.[3]

قال أبو داود[4]**:**

- حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة: أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين.

قال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين.

وروي هذا أيضا عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين، وليس بالمتصل ولا بالقوي.

قال أبو داود: ومسح علي الجوربين علي بن أبي طالب، وأبو مسعود، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسهل بن سعد، وعمرو بن حريث، **وروي ذلك** عن عمر بن الخطاب وابن عباس.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والخيانة 444/6 (4391، 4392، 4393).

[2] فمثل هذا الكلام لا يوجد في كتابه إلا نادرا. انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة: 134.

[3] بتصرف عن: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 84، ومدرسة الحديث في مصر : 161.

[4] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين 114/1 (159).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن بحينة أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته وانتظرنا التسليم كبر، فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، ثم سلم ﷺ.

- حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا أبي وبقية، قالا: حدثنا شعيب عن الزهري، بمعنى إسناده وحديثه، زاد: وكان منا المتشهد في قيامه.

قال أبو داود: وكذلك **سجدهما ابن الزبير**، قام من ثنتين قبل التسليم، وهو قول الزهري.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا سعيد بن شبيب وحيوة بن شريح الحمصي، -قال حيوة:- حدثنا بقية، عن ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب، عن أبيه، عن جده عن خالد بن الوليد: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، زاد حيوة: وكل ذي ناب من السباع.

قال أبو داود: وهو قول مالك.

قال أبو داود: لا بأس بلحوم الخيل، وليس العمل عليه.

قال أبو داود: وهذا منسوخ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ: منهم ابن الزبير، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك، وأسماء بنت أبي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبحها.

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قام من ثنتين ولم يتشهد 268/2 (1034، 1035).

[2] سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل 609/5 (3790).

إيراده للروايات المعلقة: المعلق هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر[1]، وليس كل كتب الحديث نجد فيها المعلق، وهو أسلوب فني من أساليب التصنيف عند المحدثين، فأغلب المصنفات الحديثية لا تخلو من الأحاديث المعلقة، بين مكثر كالبخاري، وأبي داود، والترمذي، ومقل: كمسلم، والنسائي. وقد بلغ عدد الروايات المعلقة في سنن أبي داود (1009) رواية، وقد وصل (60) منها في كتابه، وهي قليلة إذا ما قورنت مع عدد معلقاته، والسبب في ذلك أنه كان يورد مذاهب فقهاء الأمصار وأدلتهم، فلم يلجأ إلى اختصار الروايات وتقطيعها على الأبواب.[2]

ومن أسباب إيراده للأحاديث المعلقة في السنن[3]:

- إظهار الفوائد الحديثية التي تعين على فهم النص.
- الاختصار، حيث لجأ عند إيراد متابعات الرواية الواحدة، فيسند رواية ما في الباب، ثم يعلق متابعات هذه الرواية مبينا اختلاف ألفاظها.
- استخدام التعليق في اختصار شواهد الحديث، حيث يذكر في الباب حديثا أو حديثين، ثم يعلق الروايات الأخرى عن صحابة آخرين.

قال أبو داود[4]:

-حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، يبلغ به النبي ﷺ، قال: " أخنع اسم عند الله تبلرك وتعالى يوم القيامة رجل تسمى ملك الأملاك.

قال أبو داود: رواه شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، بإسناده، قال: "أخنى اسم".

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 24.

[2] انظر: تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود لعلي بن إبراهيم: 161، 163، بتصرف.

[3] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 84، بتصرف.

[4] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح 316/7 (4961).

قال أبو داود[1]:

-حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا الأعمش، عن زيد ابن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، قال: انطلقت أنا وعمرو بن العاص إلى النبي ﷺ، فخرج ومعه درقة، ثم استتر بها، ثم بال، فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة، فسمع ذلك، فقال: "ألم تعلموا ما لقي صاحب بني إسرائيل؟ كانوا إذا أصابهم البول قطعوا ما أصابه البول منهم، فنهاهم، فعذب في قبره.

قال أبو داود: قال منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى في هذا الحديث، قال: "جلد أحدهم". وقال عاصم، عن أبي وائل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ. قال: "جسد أحدهم.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عباس بن عبد العظيم ومحمد بن يحيى، قالا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، وقص نحو حديث الليث، قال: فقطع النبي ﷺ يدها

قال أبو داود: روى ابن وهب هذا الحديث، عن يونس، عن الزهري، وقال فيه كما قال الليث: إن امرأة سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح. ورواه الليث عن يونس، عن ابن شهاب، بإسناده، قال: استعارت امرأة.

وروى مسعود بن الأسود، عن النبي ﷺ نحو هذا الخبر، قال: سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ.

ورواه أبو الزبير، عن جابر: أن امرأة سرقت فعاذت بزينب بنت رسول الله ﷺ، وساق نحوه.

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الاستبراء من البول 18/1 (22).

[2] سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع فيه 427/6 (4374).

إخراجه للحديث المرسل إذا لم يجد في الباب غيره: قال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة: وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ... وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل.[1]

وقد بلغ عدد الأحاديث المرسلة عنده مائة (100) حديث[2]، منها أربعة وستون (64) أسندت من وجه آخر، وستة وثلاثون (36) لم تسند من وجه آخر[3]، قال الإمام أبو داود: "وأمّا المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى... فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة".[4]

قال أبو داود[5]:

- حدثنا محمد بن العلاء، أن زيد بن حباب أخبرهم، عن أبي هلال عن قتادة: أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى الهلال صرف وجهه عنه.

قال أبو داود: **ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ حديث مسند صحيح.**

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 30، بتصرف.

[2] كان عدد المراسيل في السنن نحو **ستمائة** كما صرح هو في رسالته لأهل مكة: 32، وكان قد أفردها بآخر جزء من أجزاء السنن، وهو المطبوع باسم (**المراسيل**)، والذي ضمنه **أربعة وأربعين وخمسمائة** (544) حديث. انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 32، ومناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 75، ومراسيل التابعين في سنن أبي داود لجمال شوكت: 29.

[3] انظر: مراسيل التابعين في سنن أبي داود لجمال شوكت: 239-240، والواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 248.

[4] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 24-25.

[5] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا رأى الهلال 423/7 (5093).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر، عن أجلح عن الشعبي أن النبي ﷺ تلقى جعفر بن أبي طالب، فالتزمه وقبل ما بين عينيه.

والمرسل عند جمهور العلماء والمحدثين هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم[2]،

ومنهم من يعم فيطلق المرسل على كل حديث سقط منه راو للدلالة على الانقطاع في سنده، قال الحافظ ابن حجر: "وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا"[3]، وهي عادة المتقدمين، وأبو داود من هؤلاء، يدل على ذلك:

قال أبو داود[4]:

- حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني، قالا: حدثنا الوليد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد، -قال يعقوب: ابن دريك-عن عائشة: أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ، وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»، وأشار إلى وجهه وكفيه.

قال أبو داود: **هو مرسل**، خالد بن دريك **لم يدرك** عائشة، وسعيد ابن بشير ليس بالقوي.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في قبلة ما بين العينين 508/7 (5220).

[2] انظر: التمهيد لابن عبد البر 19/1.

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 57.

[4] سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها 198/6 (4104).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمد بن بشـــار، حدثنا يحيى وعبد الرحمن، قالا: حدثنا ســـفيان، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي عن عائشة: أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ.
قال أبو داود: **وهو مرسل**، إبراهيم التيمي **لم يسمع** من عائشة.

كما قد يورد الإمام أبو داود في السنن الرواية المرسلة والمسندة معا، من أجل أن يظهر اختلاف الرواة في إسناد هذا الحديث أو إرساله، وأغلب الأحاديث المرسلة التي أوردها أبو داود في السنن تقع تحت هذا القسم، وهو في الغالب لا يرجح بينهما، لكن قد يعقب بقوله "هذا أصح الحديثين".[2]

* **يذكر تفردات أهل الأمصار**[3]، كقوله:

- هذا مما تفرد به أهل المدينة[4]
- هذا مما تفرد به أهل اليمامة[5]
- هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد[6]
- هذا مما تفرد به أهل البصرة[7]

قال أبو داود[8]:

- حدثنا مسدد وأحمد بن أبي شعيب الحراني، قالا: حدثنا وكيع، حدثنا دلهم بن صالح، عن حجير بن عبد الله، عن ابن بريدة عن أبيه: أن النجاشي أهدى إلى رسول الله ﷺ خفين أسودين ساذجين، فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما. قال مسدد: عن دلهم بن صالح. قال أبو داود: **هذا مما تفرد به أهل البصرة**.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة 128/1 (178).
[2] انظر: مراسيل التابعين في سنن أبي داود لجمال شوكت: 30-31، بتصرف.
[3] انظر: المدخل إلى سنن الامام ابي داود للنورستاني: 183.
[4] سنن أبي داود 567/3، و 526/6.
[5] سنن أبي داود 33/4.
[6] سنن أبي داود 68/1.
[7] سنن أبي داود 111/1، و 1/ 249، و 172/3.
[8] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين 110/1 (155).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمود بن خالد السلمي، حدثنا أحمد بن علي، حدثنا ثور، عن يزيد بن شريح الحضرمي، عن أبي حي المؤذن عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حقن حتى يتخفف»، ثم ساق نحوه على هذا اللفظ، قال: «ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما إلا بإذنهم، ولا يختص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم».
قال أبو داود: **هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد.**

قال أبو داود[2]:

- حدثنا الحسن بن علي، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن سالم بن أبي سالم الجيشانى، عن أبيه عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر، إني أراك ضعيفا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، فلا، تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم».
قال أبو داود: **تفرد به أهل مصر.**

التعريف بالرواة، والتمييز بينهم إذا كان الراوي مظنة الالتباس بآخر أشهر منه، فيعقب على بعض الأحاديث بوصف بعض الرجال أو نسبته أو تسميته زيادة في تحقيقه وتحديده، فيسمي الرواة المشهورين بالكنى، ويكني المشهورين بأسمائهم، ويعين المهمل والمبهم، في سياق الإسناد أو بعده، ولقد أكثر أبو داود من التحري في ذلك.[3]

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟ 67/1 (91).
[2] سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الدخول في الوصايا 490/4 (2868).
[3] انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 52، والمدخل إلى سنن الإمام أبي داود للنورستاني: 176، ومدرسة الحديث في مصر: 160.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا الحسن بن عمرو -يعني السَّلُوسيّ-، قال: حدثنا وكيعُ، عن شُعبة، عن عبد العزيز -هو ابن صُهيب-، عن أنس، بهذا الحديث، قال: «اللهم إني أعوذُ بِكَ».

قال أبو داود[2]:

- حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا عمرو بن يحيى، عن أبي زيد عن معقل بن أبي معقل الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين ببول أو غائط.

قال أبو داود: **وأبو زيد: هو مولى بني ثعلبة**.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا عباس بن عبد العظيم ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا بشر ابن عمر، عن أبي الغضن، عن صخر بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن جابر ابن عتيك عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «سيأتيكم ركب مبغضون، فإذا جاؤوكم، فرحبوا بهم، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلأنفسهم، وإن ظلموا فعليها، وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم، وليدعوا لكم».

قال أبو داود: **أبو الغصن: هو ثابت بن قيس بن غصن**.

قال أبو داود[4]:

- حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أجاهد؟ قال: "ألك أبوان؟ " قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد».

قال أبو داود: **أبو العباس هذا: الشاعر، اسمه السائب بن فروخ**.

---

[1] سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء 5/1 (5).

[2] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة 9/1 (10).

[3] سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب رضا المصدق 37/3 (1588).

[4] سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان 182/4 (2529).

قال أبو داود[1]**:**

- حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا شعبة، أخبرني أبو الحسن -**قال أبو داود: أبو الحسن: هو مهاجر**- قال: سمعت زيد بن وهب يقول: سمعت أبا ذر يقول: كنا مع النبي ﷺ، فأراد المؤذن أن يؤذن الظهر، فقال: "أبرد"، ثم أراد أن يؤذن فقال: "أبرد" مرتين أو ثلاثا، حتى رأينا فيء التلول، ثم قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة».

قال أبو داود[2]**:**

- حدثنا إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي، حدثنا عمر بن يونس بن القاسم اليمامي، حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا **أبو زميل** حدثني عبد الله بن عباس، قال: لما خرجت الحرورية أتيت عليا، فقلت: آتي هؤلاء القوم، فلبست أحسن ما يكون من حلل اليمن -قال أبو زميل: وكان ابن عباس رجلا جميلا جهيرا-، قال ابن عباس: فأتيتهم، فقالوا: مرحبا بك يا أبا عباس، ما هذه الحلة؟ قال: ما تعيبون علي؟ لقد رأيت على رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من الحلل.

قال أبو داود: **اسم أبي زميل: سماك بن الوليد الحنفي.**

قال أبو داود[3]**:**

- حدثنا القعنبي، عن مالك، عن نعيم بن عبد الله المجمر، أن محمد بن عبد الله بن زيد- **وعبد الله بن زيد هو الذي أري النداء بالصلاة**- أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال: أتانا رسول الله (في مجلس سعد بن عبادة فقال بشير بن سعد: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال رسول الله ﷺ: "قولوا" فذكر معنى حديث كعب بن عجرة، زاد في آخره: "في العالمين، إنك حميد مجيد".

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الظهر 302/1 (401).

[2] سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب لباس الغليظ 149/6 (4037).

[3] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد 226/2 (980).

فالتعليق هنا كان في جملة اعتراضية حرصا على إفادة القارئ والسامع، حيث ورد في الإسناد اسم رجل اشتهر أبوه بحادثة مهمة فعَرَّفَ بأبيه.

- تصويبه للخطأ أو للتصحيف في اسم أحد الرواة:

قال أبو داود[1]:

- حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا يحي بن حسان، حدثنا **الوليد بن رباح الذماري** حدثني عمي نمران بن عتبة الذماري، قال: دخلنا على أم الدرداء ونحن أيتام، فقالت: أبشروا فإني سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: «يشفع الشهيد في سبعين من أهل بيته».

قال أبو داود: **صوابه رباح بن الوليد**.

- ذكره للاختلاف في الاسم، وتحقيقه لأسماء اختلف فيها:

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا أشعث بن شعبة، عن المنهال بن خليفة، عن الأزرق بن قيس، قال: صلى بنا إمام لنا **يكنى أبا رمثة** فقال: صليت هذه الصلاة -أو مثل هذه الصلاة- مع النبي ﷺ، قال: وكان أبو بكر وعمر يقومان في الصف المقدم عن يمينه، وكان رجل قد شهد التكبيرة الأولى من الصلاة، فصلى نبي الله ﷺ، ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا بياض خديه، ثم انفتل كانفتال **أبي رمثة**- **يعني نفسه**- فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلاة يشفع، فوثب إليه عمر، فأخذ بمنكبه، فهزه، ثم قال: اجلس، فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنهم لم يكن بين صلواتهم فصل، فرفع النبي ﷺ بصره فقال: «أصاب الله بك يا ابن الخطاب».

قال أبو داود: وقد قيل: **أبو أمية مكان أبي رمثة**.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الشهيد يشفع 176/4 (2522).

[2] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة 246/2 (1007).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا أحمد بن صالح وابن رافع، قالا: حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان، حدثني أبي، عن وهب بن مانوس قال: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت أنس بن مالك يقول: ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى- **يعني عمر بن عبد العزيز**-قال: فحزرنا في ركوعه عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات.

قال أبو داود: قال أحمد بن صـــالح: قلت له: مانوس أو مابوس؟ قال: أما عبد الرزاق فيقول: مابوس، **وأما حفظي فمانوس**، وهذا لفظ ابن رافع. قال أحمد: عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك.

بيان الإمام أبي داود لأحوال الرواة: لقد أودع الإمام أبو داود في مواطن كثيرة من السنن تعليقات تتعلق بالرواة والحكم عليهم جرحا وتعديلا، حيث يورد قوله فيهم أو يكتفي بذكر كلام من تقدمه من الأئمة في الراوي جرحا وتعديلا.[2]

قال أبو داود[3]:

- حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وعند الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، قالا: حدثنا مروان، حدثنا محمد بن حسان -**قال عبد الوهاب: الكوفي**- عن عبد الملك بن عمير عن أم عطية الأنصارية: أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ: «لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة، وأحب إلى البعل».

قال أبو داود: روي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك، بمعناه وإسناده. وليس هو بالقوي وقد روي مرسلا.

قال أبو داود: **ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف.**

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود 164/2 (888).

[2] بتصرف عن: المدخل إلى سنن الامام ابي داود للنورستاني: 176، والمنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه لمختار نصيرة: 36.

[3] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في الختان 541/7 (5271).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا نصر بن علي، حدثني الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر».

قال أبو داود: **الحارث حديثه منكر، وهو ضعيف**.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا عبد الله بن إبراهيم، قال: حدثني إسحاق بن محمد الأنصاري، عن ربيح بن عبد الرحمن، عن أبيه عن جده أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ كان إذا جلس احتبى بيده.

قال أبو داود: **عبد الله بن إبراهيم شيخ منكر الحديث**.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا مسدد، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن ابن إسحاق الكوفي، عن سيار أبي الحكم، عن أبي وائل، قال: قال أبو هريرة: أخذ الأكف على الأكف في الصلاة تحت السرة.

قال أبو داود: **سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي**.

بيان الإمام أبي داود لدرجة الحديث: لم يلتزم الإمام أبو داود في سنن بإخراج الصحيح من الحديث؛ لذا قد يعلق بالحكم على الحديث صحة وحسنا وضعفا، وكثيرا ما يسكت عن ذلك.[4]

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الغسل من الجنابة 180/1 (248).

[2] سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في جلوس الرجل 215/7 (4846).

[3] سنن أبي داود، الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة 71/2 (758).

[4] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 85، 88.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا أبو قتيبة، عن عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إذا نكح العبد بغير إذن مولاه، فنكاحه باطل».
قال أبو داود: **هذا الحديث ضعيف**، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر.

روايته للأحاديث المشـــهورة المعروفة التي عمل بها الفقهاء واشـــتهرت بينهم، وتركه للأحاديث الغريبة: قال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السـنن أكثرها مشـاهير...والفخر بها أنّها مشـاهير؛ فإنّه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من حديث مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدتَ من يطعن فيه، ولا يُحتج بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديث غريبا شـــاذا، فأمّا الحديث المشهور المتصل الصحيح، فليس يقدر أن يرده عليك أحد.[2]

تركه الرواية عن المتروكين: فلا يخرج حديثهم لا احتجاجا ولا اعتبارا، كما نص في رســـالته لأهل مكة: "وليس في كتاب الســـنن الذي صـــنفته عن رجل متروك الحديث شـــيء"[3]، ويُروى عنه قوله: "ما ذكرتُ في كتابي حديثا أجمع الناس على تركِهِ"[4]، وقولَه: "خرجت في كتابي الصـــحيح، وما يشـــبهه وما يقاربه"[5]. قال ابن رجب الحنبلي: "ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر لـه، أو لمتروك متفق على تركـه، فـإنـه قـد خَرَّجَ لمن قيـل: "إنـه متروك"، ومن قيل "إنه متهم بالكذب" وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره

[1] سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في نكاح العبد بغير إذن سيده 422/3 (2079).
[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 29.
[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 25.
[4] لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح 265/10.
[5] شرح علل الترمذي 609/2.

لا يتركون إلا حديث من اجتمع على ترك حديثه، وحكي مثله عن النسائي".[1]
وقيل كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وأبو داود كان يأخذ مأخذه ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ويرجحه على رأي الرجال[2]، إلاّ أنّه خرّج حديث من تركهم بعض أهل العلم منهم:

- محمد بن عبد الرحمن البيلماني[3].

قال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي: منكر الحديث، قال ابن حبان : حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به و لا ذكره إلا على وجه التعجب، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال الذهبي: واه، وقال ابن حجر: ضعيف.[4]

- عمرو بن ثابت، أخرج له أبوداود متابعة ثم قال بعدها: رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقا في الحديث.[5]

قال محمد بن سعد: ليس هو عندهم في الحديث بشيء ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه. وكان متشيعا مفرطا، قال يحيى: لا يكتب حديثه. وقال ابن المبارك: دعوا حديثه. وقال العجلي: واهي الحديث، شديد التشيع، غاليا فيه.[6]

- جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، أخرج له أبوداود في موضع واحد، ثم قال: وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث.[7]

---

[1] شرح علل الترمذي 612/2.

[2] الحطة في ذكر الصحاح الستة: 104.

[3] أخرج له أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح 410/7 (5076).

[4] انظر ترجمته في: المجروحين لابن حبان 264/2 (948)، تهذيب الكمال 594/25 (5392)، والكامل في ضعفاء الرجال 384/7 (1661)، وميزان الاعتدال 617/3 (7827)، وتهذيب التهذيب 293/9 (489)، وتقريب التهذيب: 492 (6067).

[5] سنن أبي داود الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة 211/1.

[6] انظر: إكمال تهذيب الكمال 137/10 (4067).

[7] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس 270/2 (1036).

قال سفيان: كان جابر الجعفي ورعا في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث. وقال شعبة: جابر صدوق في الحديث، قال النسائي: متروك الحديث. وقال: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال ابن عدي: له حديث صالح...وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به: أنه كان يؤمن بالرجعة، ولم يختلف أحد في الرواية عنه، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق، وقال الذهبي: وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ، من أكبر علماء الشيعة، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي.[1]

التزمه ببيان ما فيه وهن شديد :نَلْمَحُ ذلك في قوله في رسالته لأهل مكة: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض".[2]

قال الحافظ ابن حجر: "وفي قول أبي داود (وما كان فيه وهن شديد بيّنته) ما يُفهم أنّ الذي يكون فيه وهن غير شديد أنّه لا يبيّنه"[3]. وقال الإمام الذهبي: "فقد وَفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل".[4]

---

[1] انظر ترجمته في: وتاريخ الإسلام 385/3 (40)، والكامل في ضعفاء الرجال 327/2 (326)، وإكمال تهذيب الكمال 3/ 139 (921)، وميزان الاعتدال 379/1 (1425)، وتهذيب التهذيب 46/2 (75)، وتقريب التهذيب: 137 (878).

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 27.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 435.

[4] سير أعلام النبلاء 13/ 214.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا عاصم بن النضر، حدثنا المعتمر، قال: سمعت أبي، حدثنا قتادة، عن أبي غلاب، يحدثه عن حطان بن عبد الله الرقاشي، بهذا الحديث، زاد: "فإذا قرأ فانصتوا"، وقال في التشهد بعد "أشهد أن لا إله إلا الله" زاد: "وحده لا شريك له".
قال أبو داود: قوله: "وأنصتوا" **ليس بمحفوظ**، لم يجئ به إلا سليمان التيمي في هذا الحديث.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا ابن إدريس، عن محمد بن عمرو، بهذا الحديث بإسناده، زاد فيه: قال: "فإن بكت أو سكتت" زاد: "بكت".
قال أبو داود: **وليس** "بكت" **بمحفوظ، وهو وهم في الحديث، الوهم** من ابن إدريس، أو من محمد بن العلاء.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري عن أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتم.
قال أبو داود: **هذا حديث منكر**، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشهد 222/2 (973).
[2] سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الاستئمار 435/3 (2094).
[3] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء 15/1(19).

استعماله لمصطلحات خاصة: اصطلح الإمام أبو داود على استخدام مصطلح "**صالح**" في سننه، فذكر أن ما سكت عنه فهو صالح، فقال: "وما لم أذكر فيه شيئا **فهو صالح**، وبعضه أصحّ من بعض".[1]

وقد حصر الحافظ ابن حجر **أسباب سكوته** في أنه[2]:

- تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.
- وتارة يكون لذهول منه.
- وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته.
- وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر، فإن في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر.

وقد اختلف العلماء في **مراد** الإمام أبي داود **بقوله "صالح"**[3]:

- الأوّل: أن مراده: ما يكون حسنا عنده

قال الحافظ العلائي:" وذكر أنّ ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به، ومقتضى ذلك أنّه يكون حسنا عنده".[4]

وقال ابن كثير: "وهذا الحديث حسن عند الإمام أبي داود، لأنّه رواه وسكت عنه".[5]

- الثاني: أن ما سكت عنه لا ينزل عن درجة الحسن

قال ابن الصلاح: "فعلى هذا: ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يُميزُ بين الصحيح

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 27.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 440/1، بتصرف.

[3] تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الألباني: 27.

[4] النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح: 23.

[5] تفسير ابن كثير 362/1.

والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود"[1]، قال النووي: "فعلى هذا، ما وجدنا في كتابه مطلقاً ولم يصححه غيره من المعتمدين، ولا ضعفه، فهو حسن عند أبي داود".[2]

- **الثالث**: أن المراد بالصالح عنده أن يكون صالحا للاحتجاج، ولكن شرطه في الصلاحية للاحتجاج يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتدّ ضعفُه، فكلّ ما سكت عنه أبو داود ليس من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل قد يكون دونه.[3]

قال الذهبي معلقا على كلام أبي داود (فإن كان فيه وهن شديد فقد بينته): "فقد وفّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضَعفُه شديد، ووَهْنُه غير محتمل، وكاسر-أي تغاضى- عن ما ضعفُه خفيف مُحتمل، فلا يلزم من سكوته -والحالةُ هذه- عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولاسيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبوعبدالله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذبا بين الضعف والحسن".[4]

وذكر الحافظ ابن حجر أن جميع ما سكت عليه لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام[5]:

1. منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.
2. ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 106.

[2] التقريب والتيسير للنووي: 30.

[3] المدخل إلى سنن أبي داود للنورستاني: 154-155.

[4] سير أعلام النبلاء 13/ 214.

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 435/1.

3. ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد[1].

4. ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يُجمع على تركه غالبا. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

ثم قال: "فالصواب: عدم الاعتماد على مجرد سكوته؛ لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس، إن ثبت ذلك عنه".[2]

وخلاصة كلام العلماء في المسألة: هل يعني صالح للاحتجاج أو صالح للاعتبار؟[3]:

هناك طائفة من العلماء يرون أنه صالح للاحتجاج، كقول بدر الدين الزركشي عن حديث (لا تجتمعوا على ضلالة)[4]، قال: "سكت عنه أبو داود فهو حجة عنده".[5]

وهناك طائفة يرون أن ما سكت عنه فهو صالح للاعتبار، كقول الذهبي في ترجمة إبراهيم بن سعيد المدني: "له حديث واحد في الإحرام، أخرجه أبو داود وسكت عنه، فهو مقارب الحديث".[6]

والذي يشير إليه استقراء ما سكت عنه أبو داود يدل على أنه يريد الصلاحية بمعناها الأعم، الذي يشمل الصلاحية للاحتجاج والصلاحية للاعتبار.[7]

---

[1] وهذان القسمان كثير في كتابه جدا.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 443/1.

[3] انظر: منهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السنن لعصام عبد الله الضو: 112، بتصرف.

[4] سنن أبي داود، كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها 307/6 (4253).

[5] المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي: 57.

[6] ميزان الاعتدال 35/1 (98).

[7] سنن أبي داود مكانتها وشرطها ورواياتها وشروحها لزياد عبد الوهاب أوزون: 109. وللاستزادة راجع مقال الأستاذ مختار نصيرة المعنون بـ: شرط الصلاحية عند أبي داود من خلال سننه، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد16 العدد3، جويلية 2001.

قال أبو داود[1]:

- حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا أبو التياح، قال: **حدثني شيخ**، قال: لما قدم عبد الله بن عباس البصرة، فكان يحدث عن أبي موسى، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى: إني كنت مع رسول الله ﷺ ذات يوم، فأراد أن يبول فأتى دمثا في أصل جدار، فبال، ثم قال ﷺ: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله».

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز، عن **مولى ليزيد بن نمران**، عن يزيد بن نمران قال: رأيت رجلا بتبوك مقعدا فقال: مررت بين يدي النبي ﷺ وأنا على حمار، وهو يصلي، فقال: «اللهم اقطع أثره فما مشيت عليها بعد».

فهذه الأحاديث سكت عنها أبو داود ولم يبين ما في إسنادها من جهالة وضعف.

ينبه الإمام أبو داود إلى ما اشتمل عليه الإسناد من أنواع العلل: وقد عدّه العلماء أحد أساطين علم علل الحديث، لبراعته فيه، فهو يخرج الحديث المعل ويشير إلى علته إن وقف عليها، وربما يتوسع في إيراد العلل، ولم يستخدم في ذلك لفظ العلة صراحة، بل يبين سبب العلة في السند بإطلاق الحكم العام على الحديث المعلول، ثم يبين سبب نكارة الحديث.[3]

---

[1] سنن أبي داود، الطهارة، باب الرجل يتبوأ لبوله 4/1 (3). وهي رواية فيها إبهام تقتضي ضعف السند. وهذا الحديث من الأفراد.

[2] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة 34/2 (705). وسعيد مولى يزيد بن نمران الذماري، وهو مجهول. انظر: تهذيب الكمال 11/ 129، وتهذيب التهذيب 105/4.

[3] سنن أبي داود مكانتها وشرطها ورواياتها وشروحها: 110، ومنهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السنن: 114، بتصرف.

قال أبو عبد الله بن منده: "الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب البخاري ومسلم، وبعدهما أبو داود والنسائي".[1]

وقال الدهلوي: "وما كان فيه علة بيَّنها بوجه يعرفه الخائض في هذا الشأن"[2]، فكان الإمام أبو داود يشـير إلى علل الأحاديث التي أوردها في السـنن، ويذكر ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل[3]، لكنه لم يستخدم في بيانها مصطلح العلة صراحة، وكان منهجه يقوم على بيان سبب العلة في السـند أولا بإطلاق الحكم العام على الحديث المعلول، كقوله (هذا حديث منكر) ثم يبين سبب نكارته، من ذلك[4]:

- إعلال السند بالوقف، حيث يبين بيانه خطأ رفع الحديث وأن الصواب وقفه

قال أبو داود[5]:

- حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا محمد بن شعيب، عن المغيرة بن زياد، عن أبي الزبير المكي، أنه حدثه عن جابر بن عبد الله، قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به.

قال أبو داود: رواه النعمان بن عبد السلام عن المغيرة - أبي سلمة - بإسناده، ورواه شبابة عن مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: **كانوا، لم يذكر النبي** ﷺ.

---

[1] شروط الأئمة لابن منده: 42، بتصرف.

[2] حجة الله البالغة 258/1.

[3] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 88، بتصرف.

[4] انظر: منهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السـنن لعصـام الضـو: 114، 123، والمنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه لمختار نصيرة: 30، 34.

[5] سنن أبي داود، كتاب اللقطة 139/3 (1717).

قال أبو داود[1]:

-حدثنا مسدد، حدثنا يحيى عن شعبة، حدثنا قتادة، قال: سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس-**رفعه شعبة**- قال: "يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب".

قال أبو داود: **وقفه** سعيد وهشام وهمام، عن قتادة، على ابن عباس.

- إعلال الحديث بالانقطاع في السند، حيث يبين الانقطاع في السند مع أن ظاهره الاتصال

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة".

قال أبو داود: أبو إسحاق **لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها**.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا موسى -يعني ابن إسماعيل-، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيي بن يعمر عن عمار بن ياسر: أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ.

قال أبو داود: **بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل**. وقال علي بن أبي طالب وابن عمر وعبد الله بن عمرو: الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ.

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة 32/2 (703).

[2] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين 176/2 (908).

[3] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال يتوضأ الجنب 161/1 (225).

قال أبو داود[1]**:**

- حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، حدثنا عبد العزيز بن عبد الملك القرشي، حدثنا عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصل الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول».
قال أبو داود: عطاء الخراساني **لم يدرك** المغيرة بن شعبة.

قال أبو داود[2]**:**

- حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا الحجاج، عن الزهري، عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء».
قال أبو داود: هذا حديث ضعيف، **الحجاج لم ير الزهري، ولم يسمع منه.**

- إعلال الرواية بالإرسال، فيبين خطأ من وصل الحديث وأن الصواب إرساله

قال أبو داود[3]**:**

- حدثنا هناد بن السري، حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل، عن قيس عن جرير بن عبد الله، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم، فاعتصم ناس منهم بالسجود، فأسرع فيهم القتل، قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر لهم بنصف العقل. وقال: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين» قالوا: يا رسول الله، لم؟ قال: «لا تراءى نراهما».
قال أبو داود: رواه هشيم، ومعمر، وخالد الواسطي، وجماعة، **لم يذكروا جريرا.**

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يتطوع في مكانه 461/1 (616).

[2] سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار 336/3 (1978).

[3] سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود 280/4 (2645).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمد بن بشـــار، حدثنا يحيى وعبد الرحمن، قالا: حدثنا ســـفيان، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي عن عائشة: أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ.
قال أبو داود: **وهو مرسل**، إبراهيم التيمي **لم يسمع** من عائشة.

- التنبيه على المحفوظ والشـاذ، فيبين شـذوذ زيادة في المتن لتفرد أحد الرواة بها ومخالفته لغيره

قال أبو داود[2]:

- حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن عروة عن عائشة قالت: كنت بين النبي ﷺ وبين القبلة. **قال شعبة: وأحسبها قالت: وأنا حائض** .
قال أبو داود: رواه الزهري، وعطاء، وأبو بكر بن حفص، وهشام ابن عروة، وعراك بن مالك، وأبو الأسود، وتميم بن سلمة، كلهم عن عروة، عن عائشة. وإبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وأبو الضحى، عن مسروق، عن عائشة. والقاسم بن محمد وأبو سلمة عن عائشة. **لم يذكروا: "وأنا حائض"**.

- التنبيه على نكارة الحديث وتفرد أحد الرواة به

قال أبو داود[3]:

- حدثنا نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري عن أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه.
قال أبو داود: هذا **حديث منكر**، **وإنما يعرف عن** ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه.. **والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام**.

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة 128/1 (178).
[2] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة 37/2 (710).
[3] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء 15/1 (19).

- التنبيه على الاضطراب

قال أبو داود[1]:

- حدثنا يحي بن معين، حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق، أخبرنا يحيى ابن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن عن أبى بن عمارة -قال يحيى بن أيوب: وكان قد صلى مع رسول الله ﷺ القبلتين- أنه قال: يا رسول الله، أمسح على الخفين؟ قال: "نعم " قال: يوما؟ قال: "يوما" قال: ويومين؟ قال: "ويومين" قال: وثلاثة؟ قال: "نعم، وما شئت".

قال أبو داود: رواه ابن أبي مريم المصري، عن يحيي بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن عبادة بن نسي، عن أبي بن عمارة، قال فيه: حتى بلغ سبعا، قال رسول الله ﷺ: "نعم، مما بدا لك". **وقد اختلف في إسناده**، وليس بالقوي.

- التنبيه على الإدراج

قال أبو داود[2]:

- حدثنا مسدد وعبيد الله بن عمر وأبو كامل - المعنى - قالوا: حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ، مثله: "ولكن المسكين المتعفف"، زاد مسدد في حديثه: "ليس له ما يستغني به، الذي لا يسأل، ولا يعلم بحاجته فيتصدق عليه، فذاك المحروم" ولم يذكر مسدد: "المتعفف الذي لا يسأل".

قال أبو داود: روى هذا محمد بن ثور وعبد الرزاق عن معمر، **جعلا "المحروم" من كلام الزهري، وهو أصح**.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح 113/1 (158).

[2] سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى 75/3 (1632).

- التنبيه على الزيادة والوهم في المتن

قال أبو داود[1]:

-حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا أبو معاوية عن ابن إسحاق، بهذا الحديث قال: "حتى يستبرئها بحيضة"

زاد فيه: "بحيضة"، وهو **وهم** من أبي معاوية، وهو صحيح في حديث أبي سعيد...

قال أبو داود: الحيضة **ليست بمحفوظة**.

- التنبيه على الوهم في إسناد الحديث

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة».

قال أبو داود: ورواه سفيان وغيره عن منصور، عن ربعي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، لم يسم حذيفة.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في وطء السبايا 488/3 (2159).

[2] سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب إذا أغمي الشهر 17/4 (2326).

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في سنن أبي داود

شرح غريب الألفاظ والمصطلحات الواردة في متون الأحاديث[1]

قال أبو داود[2]:

- حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ومجاهد بن موسى -وهو أتم- قالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن المسجد كان على عهد رسول الله ﷺ مبنيا باللبن والجريد، وعمده -قال مجاهد: عمده- خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا، وزاد فيه عمر، وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد، وأعاد عمده -قال مجاهد: عمده- خشبا، وغيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج، قال مجاهد: وسقفه الساج.

قال أبو داود: **القصة: الجص**.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، حدثنا سلمة بن كهيل، عن الحسن العرني عن ابن عباس قال: قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب على حمرات فجعل يلطح أفخاذنا، ويقول: «أبيني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس».

قال أبو داود: **اللطح: الضرب اللين**.

---

[1] انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 50، ومناهج المحدثين العامة والخاصة: 197، ومدرسة الحديث في مصر: 161.

[2] سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في بناء المساجد 338/1 (451).

[3] سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع 311/3 (1940).

قال أبو داود[1]:

- حدثنا محمد بن الصباح البزار، حدثنا شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن جبر عن أنس، قال: كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يسع رطلين، ويغتسل بالصاع.
قال أبو داود: رواه شـعبة قال: حدثني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال: سـمعت أنسا، إلا أنه قال: "يتوضأ بمكوك"، ولم يذكر: "رطلين".
قال أبو داود: ورواه يحيى بن آدم، عن شـريك، قال: عن ابن جبر بن عتيك. قال: ورواه سفيان، عن عبد الله بن عيسى، قال: حدثني جبر بن عبد الله.
قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: **الصاع خمسة أرطال**، وهو صاع ابن أبي ذئب، وهو صاع النبي ﷺ.

قال أبو داود[2]:

- حدثنا ابن نفيل، حدثنا زهير، قرأت على عبد الملك بن أبي سليمان، وقرأه عبد الملك على أبي الزبير. ورواه أبو الزبير عن جابر، قال: كنا نعفي السبال إلا في حج أو عمرة.
قال أبو داود: **الاستحداد حلق العانة**.

عنايته بألفاظ الحديث: قال ابن رجب الحنبلي: "وأما أبو داود -رحمه الله- فكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد"[3]، وقال السخاوي: "وقرب شبهه من صنيع مسلم الإمام في الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في الصيغ والنساب، فضلا عن المتون المقصودة بالانتخاب."[4]

---

[1] سنن أبي داود،كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء 69/1 (95).
[2] سنن أبي داود، كتاب الترجل، باب في أخذ الشارب 265/6 (4201).
[3] شرح علل الترمذي 626/2 .
[4] بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 49.

والإمام أبو داود حريص على تعيين صاحب اللفظ من شيوخه، وفي إيراده للفروق بين شيوخه طرق، بأن يشير للفروق إجمالا، أو يورد كل لفظ بتمامه، أو يذكر الفروق بين الرواة مفصلة من غير إعادة للمتن، ونحو ذلك مما يأتي[1]:

-التنبيه على اختلاف اللفظ إجمالا

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي **و**عثمان بن أبي شيبة **و**هشام بن عمار **و**سليمان بن عبد الرحمن الدمشقيان - **وربما زاد بعضهم على بعض الكلمة والشيء**- قالوا: حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فلما انتهينا إليه سأل عن القوم، حتى انتهى إلي، فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين، فأهوى بيده إلى رأسي فنزع زري الأعلى، ثم نزع زري الأسفل، ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذ غلام شاب فقال: مرحبا بك وأهلا يا ابن أخي. سل عم شئت، فسألته وهو أعمى، وجاء وقت الصلاة فقام في نساجة ملتحفا بها، يعني ثوبا ملفقا، كلما وضعها على منكبه رجع طرفاها إليه من صغرها، فصلى بنا ورداؤه إلى جنبه على المشجب، فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ، فقال بيده، فعقد تسعا، ثم قال: إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج...

[1] انظر: الفوائد المتعلقة بالمتن عند الإمام أبي داود السجستاني في كتابه السنن لكلثوم حريد، وقاسم سعد: 693، 697، بتصرف.

[2] سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ 282/3 (1905).

- إيراد لفظ كل واحد بتمامه

قال أبو داود[1]:

-حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي و محمد بن عيسى، قالا: حدثنا عبد السلام بن حرب، أخبرنا الليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة، **قال النفيلي**: قالت: كان النبي ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف، فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه، **وقال ابن عيسى**: قالت: إن كان النبي ﷺ يعود المريض وهو معتكف.

-ذكر الفروق مفصلة من غير إعادة للمتن

قال أبو داود[2]:

-حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، حدثنا ابن وهب وحدثنا أحمد ابن صالح، حدثنا عنبسة، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: قال ابن المسيب: إن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة -قال ابن السرح: للكسب- وقال: عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال أبو داود[3]:

-حدثنا حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة، عن الأشعث بن سليم، عن أبيه، عن مسروق عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله: في طهوره، وترجله، ونعله. قال مسلم: وسواكه، ولم يذكر: شأنه كله.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب المعتكف يعود المريض 129/4 (2472).
[2] سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب كراهية اليمين في البيع 224/5 (3335).
[3] سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في النعال 224/6 (4140).

- إيراد الفروق بين الاختصار والإتمام، بأن يسوق المتن كاملا، ثم يذكر ما وقع فيه الاختلاف

قال أبو داود[1]:

- حدثنا سليمان بن حرب ومسدد -المعنى- قالا: حدثنا حماد، عن خالد، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ -قال مسدد: خطب يوم الفتح بمكة، فكبر ثلاثا، ثم قال: "لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده -إلى هاهنا حفظته، عن مسدد، ثم اتفقا-، ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية تذكر وتدعى من دم أو مال تحت قدمي، إلا ما كان من سقاية الحاج، وسدانة البيت، ثم قال: "ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مئة من الإبل: منها أربعون في بطونها أولادها. وحديث مسدد أتم.

- إيراد الحديث عن شيخين ثم التنصيص على لفظ أحدهما

قال أبو داود[2]:

- حدثنا أحمد بن يونس وعبد الله بن مسـلمة، قالا: حدثنا مالك، عن عبد الله بن الفضـل، عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسـول الله ﷺ: «الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها، وإذنها صماتها». **وهذا لفظ القعنبي**.

[1] سنن أبي داود، كتاب الديات، باب الدية، كم هي؟ 606/6 (4547).

[2] سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الثيب 438/3 (2098).

- إيراده الحديث عن شيخين ثم ذكره الفرق بين لفظيهما

قال أبو داود[1]**:**

- حدثنا مسدد بن مسرهد، حدثنا حماد بن زيد وعبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء، **قال عن حماد**: قال: «اللهم إني أعوذ بك». **وقال عن عبد الوارث**: قال: «أعوذ بالله من الخبث والخبائث».

ذكره للناسخ والمنسوخ أو تصريحه بالنسخ: وقد جرت عادة معظم المحدثين بأن يقدموا الأحاديث المنسوخة، ثم يتبعوها بالناسخة تحت عناوين (باب الرخصة في ذلك)، أو (باب ترك ذلك).[2]

قال أبو داود[3]**:**

-حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشير، حدثنا زكريا، حدثنا مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب العنزي، عن عبد الله بن الزبير عن عائشة، أنها حدثته: أن النبي ﷺ كان يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، وغسل الميت.

- حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ».

- حدثنا حامد بن يحيى، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمعناه.

قال أبو داود: **هذا منسوخ**، سمعت أحمد بن حنبل سئل عن الغسل من غسل الميت، فقال: يجزئه الوضوء.

قال أبو داود: أدخل أبو صالح بينه وبين أبي هريرة في هذا الحديث إسحاق مولى زائدة. وحديث مصعب ضعيف، فيه خصال ليس العمل عليه.

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء 1/5 (4).

[2] الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري: 323.

[3] سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت 5/72، 75 (3160، 3161، 3162).

قال أبو داود[1]:

-حدثنا مسدد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يصم أحدكم يوم الجمعة، إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده".

- حدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا سفيان بن حبيب (ح) وحدثنا يزيد بن قبيس من أهل جبلة، حدثنا الوليد، جميعا عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته، -وقال يزيد: الصماء- أن النبي ﷺ قال: "لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة أو عود شجرة فليمضغهما.

قال أبو داود: وهذا الحديث منسوخ

- حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا همام، عن قتادة (ح) وحدثنا حفص بن عمر، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أبي أيوب -قال حفص: العتكى- عن جويرية بنت الحارث: أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: "صمت أمس؟ " قالت: لا، قال: "تريدين أن تصومي غدا؟ " قالت: لا، قال: "فأفطري".

ذكره لمذاهب السلف[2]:

- كقوله في كون المستحاضة تدع الصلاة أيام إقرائها: وهو قول إبراهيم النخعي وعبد الله بن شداد.[3]

- وقوله في المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر: وهو قول سالم بن عبد الله والحسن وعطاء.[4]

---

[1] سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم 89/4 .

[2] انظر: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 52.

[3] سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب من قال: تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا 217/1 (296).

[4] سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب من قال: تغتسل من ظهر إلى ظهر 222/1 (301).

- **التعريف بالأمكنة** وتحديدها[1]

قال أبو داود[2]:

- حدثنا أحمد بن أبي شعيب وعبد العزيز بن يحيى الحرانيان، قالا: حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سليط بن أيوب، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري ثم العدوي عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يقال له: إنه يستقى لك من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها لحوم الكلاب والمحايض وعذر الناس، فقال رسول الله ﷺ: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء».

قال أبو داود: سمعت قتيبة بن سعيد قال: سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها، قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة، قلت: فإذا نقص؟ قال: دون العورة. قال أبو داود: وقدرت أنا بئر بضاعة بردائي مددته عليها، ثم ذرعته، فإذا **عرضها ستة أذرع**، وسألت الذي فتح لي البستان فأدخلني إليه: هل غير بناؤها عما كانت عليه؟ قال: لا، ورأيت فيها ماء متغير اللون.

قال أبو داود[3]:

- حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، حدثنا ابن وهب، حدثني عمرو ابن الحارث أن أبا على الهمدانى حدثه، قال: كنا مع فضالة بن عبيد برودس من أرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها.

قال أبو داود: رودس **جزيرة في البحر**.

[1] انظر: الفوائد المتعلقة بالمتن عند الإمام أبي داود السجستاني في كتابه السنن: 711، والمنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه: 40.

[2] سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في بئر بضاعة 50/1 (67).

[3] سنن أبي داود كتاب الجنائز، باب في تسوية القبر 125/5 (3219).

- ذكره لبعض الاستنباطات الفقهية[1]

قال أبو داود[2]:

- حدثنا عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغ الحراني، حدثني محمد -يعني ابن سلمة- عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة بن الزبير عن عائشة، قالت: وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس، أو ابن عم له، فكاتبت على نفسها، وكانت امرأة ملاحة تأخذها العين، قالت عائشة: فجاءت تسأل رسول الله ﷺ في كتابتها، فلما قامت على الباب فرأيتها كرهت مكانها، وعرفت أن رسول الله ﷺ سيرى منها مثل الذي رأيت، فقالت: يا رسول الله ﷺ أنا جويرية بنت الحارث، وأنا كان من أمري ما لا يخفى عليك، وإني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس، وإني كاتبت على نفسي، فجئتك أسالك في كتابتي، فقال رسول الله ﷺ: "فهل لك إلى ما هو خير منه؟، قالت: وما هو يا رسول الله؟ قال: "أؤدي عنك كتابتك وأتزوجك" قالت: قد فعلت، قالت: فتسامع -تعني الناس- أن رسول الله ﷺ قد تزوج جويرية، فأرسلوا ما في أيديهم من السبي، فاعتقوهم، وقالوا: أصهار رسول الله ﷺ فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها، أعتق في سببها مئة أهل بيت من بني المصطلق.

قال أبو داود: **هذا حجة في أن الولي هو يزوج نفسه.**

---

[1] المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه: 41.

[2] سنن أبي داود، كتاب العتاق، باب بيع المكاتب إذا فسخت المكاتبة 74/6 (3931).

قال أبو داود[1]:

-حدثنا مسدد, حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا مجالد، حدثنا أبو الوداك قال: مر شاب من قريش بين يدي أبي سعيد الخدري وهو يصلي، فدفعه، ثم عاد فدفعه، ثلاث مرات، فلما انصرف قال: إن الصلاة لا يقطعها شيء ولكن قال رسول الله ﷺ: "ادرؤوا ما استطعتم، فإنه شيطان.

قال أبو داود: **إذا تنازع الخبران عن النبي ﷺ نظر ما عمل به أصحابه من بعده.**

قال أبو داود[2]:

-حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء بن السائب، عن أبي يحيى عن ابن عباس: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ الطالب البينة، فلم تكن له بينة، فاستحلف المطلوب فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله ﷺ: "بلى قد فعلت، ولكن غفر لك بإخلاص قول لا إله إلا الله.

قال أبو داود: **يراد من هذا الحديث أنه لم يأمره بالكفارة.**

---

[1] سنن أبي داود كتاب الصلاة، باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء 2/(44) (720).

[2] سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن يحلف كاذبا متعمدا 172/5 (3275). فيفهم من تعقيب الإمام أبي داود أن اليمين الغموس لا كفارة لها، وبه قال جمهور فقهاء الأمصار.

عدد أحاديث السنن

ذكر الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة أن: "عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة[1] حديث من المراسيل"[2]، وقال: "كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنتُه هذا الكتاب -يعني كتاب السنن- جمعتُ فيه أربعةَ آلاف وثمان مائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه".[3]

وبلغ عددها في الطبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعة عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، وطبعة شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل: (5274)، وفي طبعة محمد عوامة: (5232).

ويُعلل هذا التفاوت في العدد بأمور[4]:

1. اختلاف روايات ونسخ الكتاب بالزيادة والنقصان في عدد الأحاديث.
2. وجود تكرار للأحاديث في في موضعين أو أكثر.
3. أن المحقق عدّ كل تكرار حديثا مستقلا باعتبار أن أسانيدها متغايرة.
4. أن أبا داود اقتصر في هذه العِدّة على غير المتكرر، كونه يعتبر الحديث المكرر حديثا واحدا.

---

[1] قال أبو داود: " وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءا مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل"، فهذا هو العدد الإجمالي للمراسيل في السنن مع ما ورد في كتاب (المراسيل) الذي هو في الأصل جزء من أجزاء السنن، لكن أفرد على حدة كجزء مستقل، وبلغ عدد المراسيل فيه (544) حديثا. انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 32، ومناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 75، ومراسيل التابعين في سنن أبي داود لجمال شوكت: 4.

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 32

[3] تاريخ بغداد 75/10.

[4] بتصرف عن: بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود للسخاوي: 48، وأعلام المحدثين، أبو شهبة: 228، وأعلام المحدثين ومناهجهم: 144.

درجة أحاديث سنن أبي داود

عدّ العلماء كتاب السنن لأبي داود من مظان الحديث الحسن، قال ابن الصلاح: "ومن مظانّه -أي الحسن- سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى، رُوّينا عنه أنه قال : **ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه**. قال ورُوّينا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، وقال: **ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض**، قال ابن الصلاح فعلى هذا؛ ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود".[1]

ووافقه على ذلك الإمام النوويّ فقال: "والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبينه، ولم ينص على صحته أو حُسنه أحد ممن يُعتمد ؛ فهو حسَن عند أبي داود، وإن نصّ على ضعفه من يُعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف، ولا جابر له؛ حكمَ بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود".[2]

وقد حلل البقاعي في حاشيته على الألفية كلام أبي داود في رسالته، وانتهى إلى أن هناك - على قول أبي داود - ستة أنواع من الأحاديث في كتابه وهي[3]:

1. الصحيح: ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.
2. شبهه: ويجوز أن يريد به الصحيح لغيره.
3. مقاربه: ويجوز أنه يريد به الحسن لذاته.
4. الذي فيه وهن شديد.

---

[1] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: 41.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 444/2.

[3] النكت الوفية بما في شرح الألفية 258/1.

5. وقوله (**وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح**)[1] يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم خامس، فإن لم يعتضد كان قسمًا صالحا للاعتبار فقط.
6. وإن اعتضد صار حسنا لغيره، أي للهيئة المجموعة وصلح للاحتجاج وكان قسما سادسا.

وكما ذكر الذهبي في السير[2] فإن أحاديث أبي داود على ستة أقسام[3] :

1. أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو شطر الكتاب.[4]
2. ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر.[5]
3. ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيدا سالما من العلة والشذوذ.
4. ثم يليه ما كان إسناده صالحا وقَبِلَهُ العلماء لمجيئه من وجهين لَـيِّنَيْن فصاعدا.
5. ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالبا.
6. ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يُوَهِنُه غالبا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته.

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 27.

[2] انظر: سير أعلام النبلاء 214/13.

[3] توضيح الأفكار للصنعاني 19/1، وانظر: تحرير علوم الحديث للجديع 859/2.

[4] وتعداده (909)، وهذا لا يستقيم إلا إذا قيل إن ذلك يشمل ما أخرجاه معا أو أخرجه أحدهما وهو (1964). انظر: الإمام أبو داود ومنهجه في كتبه للنورستاني(أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث): 245.

[5] عدد ما أخرجه البخاري وهو في سنن أبي داود (385)، وعدد ما أخرجه مسلم وهو في سنن أبي داود (670). انظر: الإمام أبو داود ومنهجه في كتبه للنورستاني (أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث): 244 (في الإحالات).

شرط الإمام أبي داود في سننه

لم يذكر أبو داود في مقدمة سننه شيئا عن شرطه في الكتاب ومنهجه فيه، لكن لما راسله أهل مكة وسألوه عن منهجه في كتابه، أرسل إليهم رسالة تتضمن كثيرا من النقاط المتعلقة بمنهجه في الكتاب، فذكر أهم خصائص كتابه، وتعد تلك الرسالة في حكم المقدمة للسنن ومعبرة عن منهجه، وأحسن ما تكون توضيحا لعمله وعرضا لخطته[1]. حيث أبان الإمام أبو داود عن شرطه في أحاديث السنن في رسالته، ويمكن تلخيص هذه الشروط في[2]:

أولا: إخراجه لأصح ما عرف من أحاديث الأحكام التي عمل بها الفقهاء واشتهرت بينهم.

ثانيا: إخراجه أحاديث الرواة الذين لم يجمع النقاد على ترك حديثهم.

ثالثا: ذكره أحاديث ليست بمتصلة، عندما لا يكون في الباب حديث صحيح أو حسن يغني عنها.

منزلة سنن أبي داود بين كتب السنة

تبوأت سنن أبي داود مكانة عظيمة بين المصنفات الحديثية وهي من كتب السنة الأصيلة، أو ما اصطلح على تسميته بالأصول الستة[3]؛ لما اشتمل عليه من خصائص ومزايا، وقد روي أن أحمد بن حنبل استحسن سنن أبي داود لمّا عرضه عليه[4]، لذا عدّه بعض العلماء والأئمة الكتاب الثالث في الرتبة بعد الصحيحين.[5]

---

[1] انظر: الواضح في مناهج المحدثين لياسر الشمالي: 240.

[2] انظر: سنن أبي داود (مقدمة/46)، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 83، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 102.

[3] توجيه النظر إلى أصول الأثر 229/1.

[4] الحطة في ذكر الصحاح الستة: 212.

[5] مدرسة الحديث في مصر: 162.

قال ابن الصلاح: "وليقدم العناية بالصحيحين، ثم سنن أبي داود، وسنن النسائي، وكتاب الترمذي، ضبطا لمشكلها، وفهما لخفي معانيها"[1]، وقال: "ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث، كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم، منصوصا على صحته فيها".[2]

قال النووي: "إنه ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بسنن أبي داود، وبمعرفته المعرفة التامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتجُّ بها فيه، مع سهولة تناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مُصَنَّفِهِ، واعتنائه بتهذيبه".[3]

قال ابن تيمية: "البخاري وأبو داود أفقه أهل الصحيح والسنن المشهورة".[4]

قال الخطّابي: كتاب السنن لأبي داود، كتاب شريف، لم يصنّف في علم الدّين كتابٌ مثلُه، وقد رزق القبول من الناس كافة، فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم...فأمّا أهل خراسان، فقد أولع أكثرهم بكتاب محمّد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلاّ أنّ كتب أبي داود أحسن رصفا وأكثر فقها.[5]

وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما، فتَجمَع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارا وقصصا ومواعظ وآدابا، فأما السنن المحضة فلم يقصد أحد منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 359.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 87.

[3] الإيجاز في شرح سنن أبي داود للنووي: 56.

[4] مجموع الفتاوى 321/20.

[5] معالم السنن الخطابي 6/1.

على تخليصــها واختصــار مواضــعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حلّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل.[1]

أهم شروح سنن أبي داود

• **معالم الســنن**، للإمام أبي ســليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البســتي الخطابي(ت388هـ)، من أقدم شــروحه وأشــهرها، وأغزرها مادة، وأكثرها فوائد وأصــولا ونكتا، وهو شــرح وســط، اعتنى فيه الخطابي باللغات وتحقيق الروايات وضبط الكلمات واستنباط الأحكام والآداب والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث وبيان ما اســتغلق من المعاني[2]، لكنه لم يشـرح جميع الأحاديث، بل يأتي إلى الباب الذي تعددت فيه الروايات فإذا كان المآل فيها واحدا شـرح منها حديثا واحدا، وكأنّه بذلك شـرح جميع الباب، وإلاّ شـرح أكثر من ذلك على حسـب ما يتراءى له. والكتاب مجمع على فضـله واحتوائه على فوائد كثيرة تنير السـبيل للمســتفيدين، وتنشــئ فيهم ملكة الاســتنباط وفقه الحديث، وقد جاءت في ثنايا الكتاب ثروة ذات قيمة من مقاصد الشريعة وأسرارها.[3]

• **الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت676هـ)، ولم يتمه.

• **شرح السنن**، لشهاب الدين أحمد بن حسين ابن رسلان الرملي الشافعي (ت844هـ)، وهو من أحسن الشروح لسنن أبي داود، وهو حافل بالفوائد والدرر

---

[1] معالم السنن للخطابي 7/1.

[2] أعلام المحدثين لأبي شهبة: 228.

[3] انظر: مقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 13/1، 28، ومقدمة معالم السنن: 7/1.

لا سيما ما يتعلق بالفقه وأصوله وقواعده، فهو شرح فيه شيء من التوسع، يُعنى مؤلفه ببيان اختلاف النسخ والروايات، وبيان الغريب وضبطه، ويخرج الأحاديث المشروحة من الكتب المشهورة، ويبين درجات الأحاديث من صحة أو حسن أو ضعف، يُعنى بفقه الحديث والاستنباط، وبالجوانب البلاغية.[1]

- **شرح سنن أبي داود**، لمحمود بن أحمد العيني الحنفي(ت855هـ)
- **غاية المقصود في حل سنن أبي داود:** لشمس الحق بن أمير علي الديانوي العظيم آبادي(ت1329هـ)، من أحسن الشروح عليه، وهو شرح كبير، وقد احتوى على بحوث مفيدة وفوائد كثيرة، ولعل المؤلف قد شعر بأن هذا العمل لا يتم في حياته، فضيق دائرة التأليف، وصغر إطار الكتاب، وأخرج الكتاب في أربعة أجزاء، وسماه "**عون المعبود**"، ونسبه إلى صنوه محمد أشرف بن أمير علي الديانوي العظيم آبادي وهو من تأليفه حقيقة.[2]
- **بذل المجهود في حل أبي داود**، خليل أحمد السهارنفوري(ت1346هـ)، مع تعليقات قيمة على هوامشه لتلميذه محمد زكريا الكاندهلوي(ت1422هـ)، وهو من أعظم الشروح وأكثرها فائدة واستيعابا للمذهب الحنفي، اعتمد في شرحه على عدة نسخ لسنن أبي داود، وقد بلغت ست نسخ، وهو شرح ممزوج، وهو شرح فقهي حديثي موسع، يستوفي بيان المذاهب من مصادر موثوقة مع أدلتها، وكثيرا ما يستوفي أقوال الصحابة والتابعين، ويتضمن بحوثا قيمة في علم الحديث، وشرح كلام النبوة، ورواة الحديث ومكانتهم، وتراجمهم في ضوء أقوال الأئمة والمحدثين، كما اعتنى بتراجم الأبواب وبيان أغراض الإمام في ما أودعه من العلوم فيها ، ويذكر مناسبة الحديث لترجمة

---

[1] انظر: مقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 61/1.

[2] بتصرف عن: مقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 31/1، 134، والإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام 1350/8.

الباب، كما أنه حكم فيما اختلف الشراح فيه بما شرح الله به صدره، وتكلم بكلام فصل من غير تردد. واهتم بتخريج التعليقات ووصلها، وتخريج الروايات المختصـرة ممن رواها مطولة. واعتمد غالبا في شـرح الحديث على كلام علي القاري في "المرقاة"، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري"، وبدر الدين العيني في "عمدة القاري"، كما نبه على اختلاف الرواية في اللفظ واختلاف الرواة في الأسانيد إن كان هناك اختلاف مع ترجيح بعضها على بعض.[1]

• **المنهل العذب المورود شـرح سـنن الإمام أبي داود**، لمحمود محمد خطاب السـبكي(ت1352هـ)، أحد علماء الأزهر المعاصـرين، وهو من أطول الشـروح المتداولة، وأمتعها وأجمعها لمسـائل الحديث وفوائده، وهو شـرح مرتب منظم طيب، وفيه شيء من البسط، يخرج الأحاديث تخريجا لا بأس به، ويعنى بذكر لطائف الإسناد، ويهتم كثيرا بوصل ما علقه أبو داود، واعتنى فيه بالكلام على رجال السـند وطرق الحديث، منبها على اختلاف الروايات من زيادة ونقصان، وضـبط الأسـماء واللغات وشـرح الألفاظ، ويذكر فقه الحديث وبيان مذاهب الفقهاء بالدليل غالبا، ويعتني بتحرير المسـائل التي اشـتهر الخلاف فيها، ويأتي بالفوائد الفرائد، ويلخص ما ذكره في الباب السـابق تحت عنوان: فقه الحديث، لكنه لم يكمله، وقد قام ابنه أمين محمود خطاب السبكي(ت1387هـ) بمواصلة شرحه، وسماه: "**فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**"، وتوفي ولم يكمله.[2]

---

[1] بتصرف عن: أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية لتقي الدين الندوي: 223، ومقدمة شرح سنن أبي داود لابن رسلان 152/1، ومقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 43/1، 63، 135.

[2] بتصرف عن: مقدمة شرح سنن أبي داود لابن رسلان 153/1 ، ومقدمة بذل المجهود في حل سنن أبي داود 134/1، وأعلام المحدثين لأبي شهبة: 230، والتصنيف في السنة النبوية: 87.

الدراسات المعاصرة حول منهج أبي داود في سننه

- أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، لمعوض بن بلال العوفي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ/1980م
- أبو داود حياته وسننه، لمحمد لطفي الصباغ، مجلة الشريعة، 1974م
- أبو داود وجهوده في الحديث، لعبد الوهاب السامرائي
- الإمام أبوداود وكتابه السنن، لعبد الله بن صالح البراك
- الإمام أبوداود ومكانة كتابه السنن، لتقي الدين الندوي، 1393هـ
- إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة، لأبي عبد الله سير بن كسروي بن حسن
- تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني (ت498هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور
- تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود لعلي إبراهيم سعود عجين، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد
- زوائد سنن أبي داود على الصحيحين، لعبد القادر سليماني، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، 2003م
- سنن أبي داود السجستاني: منهجه ومنزلة سننه في الحديث، لعبد المنعم السيد إبراهيم نجم، رسالة ماجستير، الأزهر، 1402هـ
- شرط الصلاحية عند أبي داود من خلال سننه، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 16 العدد 3، جويلية 2001
- علوم الحديث في سنن أبي داود-دراسة في عوالي السنن- لفايزة محمدي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007/2006
- عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث: سنن أبي داود أنموذجا، لزتون خريف، رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2016

- الفوائد المتعلقة بالمتن عند الإمام أبي داود السجستاني في كتابه السنن، كلثوم محمد حريد، وقاسم علي سعد، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 20، العدد 3، سبتمبر 2023
- الكليات الشرعية في السنة من خلال سنن أبي داود، لعبد الإله القاسمي
- ما سكت عنه أبو داود، لعبد الحميد أزهر الهندي
- ما سكت عنه أبو داود وفي إسناده ضعف، لمحمد بن هادي المدخلي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1993
- المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود، لمحمد صبران الأندونيسي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1396هـ/1976م
- المدخل إلى سنن أبي داود، لمحمد محمدي النورستاني
- مراسيل التابعين في سنن أبي داود، جمال شوكت أحمد دلال، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1415هـ/1994م
- مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن، لمحمد سعيد حوى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1411هـ
- الموقوفات في سنن أبي داود: دراسة حديثية فقهية، لإلهام عطوي، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2016
- منهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السنن، عصام عبد الله الضو، مجلة كلية أصول الدين، العدد 6، جامعة أم درمان الإسلامية
- منهج أبي داود في كتابه السنن، لعبد الوهاب عبد الرزاق السامرائي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد
- المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه، لمختار نصيرة، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1997/1996م

المحور الثاني: الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع

- التعريف بالإمام الترمذي
- التعريف بجامع الترمذي: اسم الكتاب وموضوعه، ورواته
- منهج مؤلفه فيه:
  - منهجه في التبويب
  - منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها
  - الصناعة الحديثية في الجامع
  - عدد أحاديث الجامع
  - درجة أحاديث الجامع
  - شرطه في الجامع
  - منزلته بين كتب السنة
  - أهم شروح جامع الترمذي
  - الدراسات المعاصرة حول منهجه

الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع

التعريف بالإمام الترمذي (210-279هـ)

الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلمي الترمذي الضرير، ولد في حدود 210هـ، وتوفي في ليلة الإثنين في 13رجب 279هـ، ببُوغ من قرى ترمذ.[1]

قال ابن كثير: "إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنف".[2]



تقع (ترمذ) جنوب أوزبكستان قرب الحدود الأفغانية، تبعد عن العاصمة طشقند 708كم على خط عرض 37 شمالا، وخط طول 67 شرق غرينتش

[1] انظر ترجمته في: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 96 (104)، وتهذيب الكمال 250/26 (5531)، وتاريخ الإسلام 617/6 (406)، وطبقات علماء الحديث 338/2 (626).

[2] البداية والنهاية 649/14.



ارتحل الترمذي في طلب الحديث إلى عدة بلدان، فطاف بلاد خراسان[1] والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام[2]، وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم. وكان يضرب به المثل في الحفظ، قال: ابن حبان: "كان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر".[3]

---

[1] خرســـان وتعني البلاد الشـــرقية، أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وإقليم خراسـان وكرسـيه نيسـابور يضـم بلاد واسـعة من بلاد ما وراء نهر جيحون، كهراة، ومرو، وبلخ، ونسـا، وسـرخس، تتقاسـمها اليوم إيران وأفغانســتان وتركمانســتان .انظر: معجم البلدان 350/2، وبلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج: 423، والمختصر في أخبار البشر 3/4.

[2] سير أعلام النبلاء 271/13.

[3] الثقات لابن حبان 153/9 (15735).

أبرز شيوخه

حدث عن تسعة من كبار شيوخ أصحاب الكتب الخمسة، وبلغ عدد شيوخه (217)، منهم[1]:

- محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) وهو من أبرز شيوخه. وقد أخذ عنه علم الحديث.
- قتيبة بن سعيد الثقفي (ت240هـ)، وهو أحد شيوخ أصحاب الكتب الستة، روى عنه في الجامع (601) حديثا.
- محمد بن بشار البصري، المشهور بـ: بُندار (ت252هـ)، روى عنه في الجامع (442) حديثا.
- أبو حفص عمرو بن علي الفلاس(ت249هـ)
- أبو زرعة الرازي (ت264هـ)
- أحمد بن منيع البغوي (ت244هـ)
- إسحاق بن راهويه (ت238هـ)
- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي(ت255هـ)
- محمد بن المثنى البصري العنزي -الزمِن- (ت252هـ)

أبرز تلاميذه

من أبرز تلاميذ الإمام الترمذي[2]:

- أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي.
- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن دود المروزى التاجر.

[1] انظر: تاريخ الإسلام 618/6، وسير أعلام النبلاء 271/13، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 96.

[2] انظر: تهذيب الكمال 250/26، وسير أعلام النبلاء 271/13، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 97، وتهذيب التهذيب 387/9.

- أبو حامد أحمد بن علي بن حسنوية المقرئ النيسابوري.
- أحمد بن يوسف النسفي.
- أبو الحارث أسد بن حمدوية النسفي.
- الحسين بن يوسف الفَرَبْري.
- حماد بن شاكر الوراق النسفي، صاحب البخاري.
- داود بن نصر بن سهيل البزدوي.
- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي، راوي الجامع عنه
- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، راوي الشمائل عنه.

أشهر مصنفاته

كان الترمذي ممن جمع وصنف[1]، ومن مؤلفاته[2]:

- كتاب السنن أو الجامع
- كتاب العلل (الصغير) الواقع بآخر كتابه الجامع
- كتاب الشمائل المحمدية
- كتاب العلل الكبير، أو العلل المُفْرد[3]
- كتاب الأسماء والكنى
- كتاب الزهد
- كتاب التفسير
- كتاب التاريخ

---

[1] كذا وصفه ابن حبان في كتابه الثقات 153/9.

[2] انظر: إكمال تهذيب الكمال 320/3، وطرق التخريج بحسب الراوي الأعلى: 190، ومقدمة شرح علل الترمذي 77/1، والاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى 18/1 ، وانظر الرابط: https://www.islamweb.net/ar/article/236194الإمام-أبو-عيسى-الترمذي/

[3] وهو مرتب بحسب الراوي الأعلى، وقد قام بترتيبه على الأبواب أبو طالب محمود بن علي القاضي

التعريف بجامع الترمذي

اسم الكتاب

- (الجامع المختصر من السنن عن النبي ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) هذه التسمية ذكرها ابن خير الإشبيلي[1]، كما ذكرها الدكتور عبد الفتاح أبو غدة[2]، الذي وقف على مخطوطين قديمين مبثوت عليهما هذا الاسم.[3]

وكان قد عرف بتسميات عدة[4]:

- (صحيح الترمذي)، وهو إطلاق ابن النّديم[5]، والخطيب البغدادي[6]، وابن الأثير[7].
- (الجامع الصحيح)، وهو إطلاق أبي عبد الله الحاكم[8]، وأبي بكر البرقاني[9].
- (الجامع الكبير) ذكره الوادي آشي[10]، والكتاني.[11]

---

[1] فهرسة ابن خير: 156.

[2] تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لعبد الفتاح أبو غدة: 57.

[3] المخطوط الأول كتب سنة479هـ، والمخطوط الثاني كتب سنة 582هـ.

[4] انظر: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي 189/1، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 44.

[5] الفهرست لابن النديم: 285.

[6] مقدمة ابن الصلاح: 126، و تدريب الراوي 180/1.

[7] جامع الأصول لابن الأثير 193/1.

[8] مقدمة ابن الصلاح: 40، و تدريب الراوي 180/1.

[9] تاريخ بغداد 231/6.

[10] برنامج الوادي آشي: 195.

[11] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: 11.

- (سنن الترمذي)، وهو الاسم المشهور للكتاب، ووجه هذه التسمية اشتماله على أحاديث الأحكام مرتبة على ترتيب أبواب الفقه، وممن سماه به أبو يعلى الخليلي[1]، وابن عطية الأندلسي[2]، والشوكاني.[3]

- (جامع الترمذي)، وهو الأكثر استعمالا، وهو إطلاق القاضي عياض[4]، والذهبي[5]، وابن كثير[6]، وابن حجر[7]، وغيرهم.

والجامع في اصطلاح المحدثين: هو ما اشتمل على فنون الحديث الثمانية[8]، وهي: العقائد، الأحكام (وقد اعتنى بها على الخصوص)، السير، الفتن، الأشراط، الآداب، المناقب، التفسير.[9]

موضوع الكتاب

اشتمل جامع الترمذي على الصناعة الحديثية والفقه استنباطا واختلافا، فموضوع كتابه هو الحديث الشريف صناعة وفقها[10]، فقد جمع بين أغراض الصحيحين وموضوعيهما إجمالا، وصرح الإمام الترمذي بأصول مقاصده المتصلة بما التزمه في جامعه في فصل نفيس[11] في أول كتاب العلل الصغير[12]،

---

[1] الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 905/3.

[2] فهرسة ابن عطية: 70.

[3] إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر للشوكاني 141/1.

[4] الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض: 132.

[5] سير أعلام النبلاء 270/13.

[6] البداية والنهاية 647/14.

[7] المعجم المفهرس لابن حجر: 31.

[8] المجموعة في عبارة: (**عارف شامت**)

[9] انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: 42، ومدرسة الحديث في مصر: 243، ومناهج المحدثين العامة في الرواية: 91.

[10] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 48.

[11] الواضح في مناهج المحدثين: 178، بتصرف.

[12] في آخر السنن، وهو في حكم المقدمة للكتاب.

فذكر أنّ: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين:

1. حديث ابن عباس (أن النبيﷺ جمع بين الظهر والعصـر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر).[1]
2. وحديث النبي ﷺأنه قال: (إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه)[2]، وقد بينا علة[3] الحديثين جميعا في الكتاب. وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء.[4]

وقد بنى كتابه على الاختصار فقال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة".[5]

رواة الجامع

- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي (ت346هـ)[6]، وروايته هي التي عليها طبعاته اليوم.
- أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي (ت335هـ)[7]
- أبو علي محمد بن محمد بن يحيى الهروي (ت324هـ)[8]
- أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي
- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان الأسلمي الفارسي (ت343هـ)[9]

---

[1] كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر.

[2] كتاب الحدود، باب ما جاء في شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه.

[3] يقصد النسخ، قال ابن الصلاح (في مقدمته: 191): "وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث"..

[4] العلل الصغير للترمذي: 736.

[5] العلل الصغير للترمذي: 763.

[6] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 838/7 (230)، وسير أعلام النبلاء 537/15 (315) .

[7] انظر: التقييد: 479 (650)، وتاريخ الإسلام 697/7 (188)، وسير أعلام النبلاء 359/15 (183).

[8] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 501/7 (206).

[9] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 788/7 (80).

منهج الإمام الترمذي في جامعه

قســم الترمذي جامعه إلى كتب وعددها (51) كتابا[1]، ويســتعمل لها عبارة (**أبواب**) بالجمع، بدأها بأبواب الطهارة، وختمها بأبواب المناقب. ثم قســم الأبواب الرئيســية إلى أبواب فرعية بصــيغة الإفراد، وجعل تحت كل باب أحاديث، يختلف عددها من باب لآخر، وجعل أبواب كتابه تحمل عناوين المسائل التي روى الأحاديث من أجلها.

وقد بلغ عدد الأبواب (2231) بابا.[2]

أما عدد أحاديث الكتاب فهو (3956) حديثا[3]

وقد ألحق بالجامع كتابا ســماه (العلل)[4] وهو بمثابة المقدمة لكتابه الجامع، حيث ذكر فيها مضامين المقدمات، كذكره سبب تأليفه الجامع، وبيانه درجة الأحاديث التي أخرجها فيه.

---

[1] حسب ترقيم الشيخ أحمد محمد شاكر في طبعة دار إحياء الكتب العربية.

[2] حسب طبعة دار الغرب الإسلامي.

[3] حسب طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلامي.

[4] وصار يُعرف بـ : (**العلل الصغير**) تمييزا له عن كتابه "**العلل الكبير**".

الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب
1	الطهارة	18	الصيد	35	الفتن
2	الصلاة	19	الأطعمة	36	الرؤيا
3	الوتر	20	الأحكام والفوائد	37	الشهادات
4	الجمعة	21	الأضاحي	38	أبواب الزهد
5	العيدين	22	النذور والأيمان	39	صفة القيامة والرقائق والورع
6	السفر	23	السير	40	صفة الجنة
7	الزكاة	24	فضائل الجهاد	41	صفة جهنم
8	الصوم	25	الجهاد	42	الإيمان
9	الحج	26	اللباس	43	العلم
10	الجنائز	27	الأطعمة	44	الاستئذان والآداب
11	النكاح	28	الأشربة	45	الأدب
12	الرضاع	29	البر والصلة	46	الأمثال
13	الطلاق واللعان	30	الطب	47	فضائل القرآن
14	البيوع	31	الفرائض	48	القراءات
15	الأحكام	32	الوصايا	49	تفسير القرآن
16	الديات	33	الولاء والهبة	50	الدعوات
17	الحدود	34	القدر	51	المناقب

منهج الإمام الترمذي في التبويب

- **ترتيب الأبواب**: رتّب الإمام الترمذي كتابه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، لأن الأحاديث التي أوردها أغلبها أحاديث تدور حول الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن، ولكنه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب على طريقة الجوامع[1]، وأورد فيه كتابا لا يوجد في الكتب الستة وهو كتاب المثال.

[1] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 96.

- **ترتيب الأحاديث في الباب:** من منهج الترمذي أنه يعنون للباب بما يدل على مضمونه، ولم يكثر من تخريج الأحاديث في كل باب، حيث يراعي ترتيبا في تخريج الأحاديث يرتبط بالصناعة في مغزاه الفني.[1]

يخرج الحديث في ألصق الأبواب به وأظهره دلالة عليه ويختار له أنسب الأبواب بموضوعه، وتجنب التكرار الذي نجده في كتب الحديث، فلم يكرر إلا القليل من الحديث في القليل من المواضع.[2]

كما اعتمد الإمام الترمذي في غالب الأبواب تقديم الأحاديث الغريبة الإسناد، حيث كان يبدأ بالأحاديث المعلولة غالبا، ثم يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح من الإسناد ويذكر الأحاديث الصحيحة.[3]

منهج الإمام الترمذي في تراجم الأبواب ومسالكها

أولا: التراجم الظاهرة: وهذا النوع هو الأعم الغالب، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم[4]:

- الترجمة بصيغة خبرية: إذا كانت المسألة بينة، خاصة فيما إذا كانت المسألة الفقهية متفقا عليها، أو كانت في الفضائل، ويسرد بعدها الحديث دون ذكر أقوال الفقهاء.

---

[1] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 106، وما بعدها.

[2] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 99، بتصرف

[3] انظر: شرح علل الترمذي52/1، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 83، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 96.

[4] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 306، وما بعدها.

- الترجمة الخبرية العامة: وتكون في الغالب دالة على المعنى العام لمضمون الباب، كقوله: (باب في إسباغ الوضوء)[1]، (باب ما جاء من الكفارة)[2]، (باب ما جاء في التلبية).[3]

- الترجمة الخبرية الخاصة: وفيها تحديد لمسألة الباب، في صورة حكم واضح، كقوله: (باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة)[4]، (باب ما جاء أنه يخفي التشهد)[5]، (باب ما جاء أن مسح الرأس مرة).[6]

• الترجمة بصيغة الاستفهام (الإنشائية) وهي قليلة جدا، وله في ذلك مقصدان:

- أن تكون المسألة موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح، كقوله: (باب كيف الجلوس في التشهد؟)[7]، (باب كيف النهوض من السجود؟)[8]، (باب هل يُسهم للعبد؟).[9]

- أن تكون مسألة الباب هي محل اتفاق العلماء ويكون المقصود إثارة الإنتباه لمعرفة دليل المسألة، أو أنّ ثمة تفصيلا فيها بين العلماء، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها[10]، كقوله: (باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل؟)[11]، (باب ما

---

[1] سنن الترمذي 105/1، الباب 39 من كتاب الطهارة.

[2] سنن الترمذي 89/2، الباب 23 من كتاب الصوم.

[3] سنن الترمذي 179/2، الباب 13 من كتاب الحج.

[4] سنن الترمذي 187/1، الباب 94 من كتاب الطهارة.

[5] سنن الترمذي 378/1، الباب 217 من كتاب الصلاة.

[6] سنن الترمذي 89/1، الباب 26 من كتاب الطهارة.

[7] سنن الترمذي 379/1، الباب 218 من كتاب الصلاة.

[8] سنن الترمذي 373/1، الباب 213 من كتاب الصلاة.

[9] سنن الترمذي 179/3، الباب 9 من كتاب السير.

[10] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 310.

[11] سنن الترمذي 166/1، الباب 77 من كتاب الطهارة.

جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات؟)[1]، (باب ما جاء كم فرض الحج؟).[2]

• اقتباس الترجمة من حديث الباب كله أو بعضه، كقوله:

- (باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور)[3]، وأخرج تحته حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول.

- (باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف)[4]، وأخرج تحته حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإن فيهم الصغير والكبير، والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء.[5]

- (باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا؟)[6]، وأخرج تحته حديث جابر أن النبي ﷺ سُئِلَ عن العمرة أواجبة هي؟ قال: لا، وأن تعتمروا هو أفضل.[7]

ثانيا: التراجم الاستنباطية: وهي قليلة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- تطابق الترجمة للحديث بالعموم والخصوص: بأن يكون الحديث خاصا والترجمة أعم منه فيطابقها بتعميم معناها، أو يكون الحديث عاما والترجمة خاصة فتدرج فيه.[8]

* كسوقه في: (باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان)[9]، حديث أبي هريرة قال: أتاه رجل، فقال: يا رسول الله هلكت. قال: «وما أهلكك؟»، قال: وقعت

---

[1] سنن الترمذي 289/1، الباب 159 من كتاب الصلاة.

[2] سنن الترمذي 170/2، الباب 5 من كتاب الحج.

[3] سنن الترمذي 51/1، الباب 1 من كتاب الطهارة.

[4] سنن الترمذي 315/1، الباب 175 من كتاب الصلاة.

[5] سنن الترمذي 315/1 (236).

[6] سنن الترمذي 262/2، الباب 88 من كتاب الحج.

[7] سنن الترمذي 262/2 (931).

[8] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 322.

[9] سنن الترمذي 94/2، الباب 28 من كتاب الصوم.

على امرأتي في رمضـــان، قال: «هل تســـتطيع أن تعتق رقبة؟»، قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟»، قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تطعم ســتين مســكينا؟»، قال: لا، قال: «اجلس»، فجلس، فأتي النبي ﷺ بعَرَق فيه تمر، والعرق المكتل الضخم، قال: «تصدق به»، فقال: ما بين لابَتَيْها أحد أفقر منا، قال: فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، قال: «فخذه، فأطعمه أهلك».[1]

فالترجمة أعم إذ تشمل كل سبب أدى إلى الفطر في رمضان، والحديث خاص بكفارة الفطر بالجماع.

*كسوقه في: باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر[2]، حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله».[3]

فالترجمة أخص لأن فيها ذكر الســهو فقط، والحديث فيه ذكر الفوت، وهو أعم من السهو بالفوت فقط.[4]

- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم

*كسوقه في: باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة؟[5]، حديث سَبْرة بن مَعبَد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر».[6]

ويلزم من هذا الحديث أن يكون أمر الصبي بالصلاة بين السابعة والعاشرة.[7]

---

[1] سنن الترمذي 94/2 (724).

[2] سنن الترمذي 242/1، الباب 128 من كتاب الصلاة.

[3] سنن الترمذي 242/1 (175).

[4] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 193.

[5] سنن الترمذي 526/1، الباب 299 من كتاب الصلاة.

[6] سنن الترمذي 526/1 (407).

[7] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 196.

ثالثا: التراجم المرسـلة: التي اكتفى فيها بلفظ: (باب)، و(باب منه) (باب آخر)، ولم يعنون بشيء يدل على المضمون[1]، ويتضح من صنيع الترمذي أن مضمون الباب المرسل متصل بالباب السـابق ومكمل لما ترجم به في الباب الذي قبله أو متعلقا به.[2]

- كقوله: بعد ذكر (باب ما جاء في الشتم)[3]، أردفه بقوله (باب)[4]، وأخرج تحته حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر.[5]

- كقوله: بعد ذكر (باب ما جاء في ليلة القدر)[6]، أردفه بقوله (باب منه)[7]، وأخرج تحته حديث علي، أن النبي ﷺ كان يوقظ أهله في العشر الأواخر من رمضان.[8]

- كقوله: بعد ذكر (باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر)[9]، أردفه بقوله (باب آخر)[10]، وأخرج تحته حديث عائشـــة، أن النبي (كان إذا لم يصـــل أربعا قبل الظهر صلاهن بعدها.[11]

---

[1] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 306.

[2] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 325، 328، بتصرف.

[3] سنن الترمذي 420/3، الباب 51 من كتاب البر والصلة.

[4] سنن الترمذي 421/3، الباب 52 من كتاب البر والصلة.

[5] سنن الترمذي 421/3 (1983).

[6] سنن الترمذي 150/2، الباب 72من كتاب الصوم.

[7] سنن الترمذي 153/2، الباب 73من كتاب الصوم.

[8] سنن الترمذي 153/2 (795).

[9] سنن الترمذي 551/1، الباب 316 من كتاب الصلاة .

[10] سنن الترمذي 552/1، الباب 317 من كتاب الصلاة.

[11] سنن الترمذي 552/1 (426).

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في جامع الترمذي

منهج الإمام الترمذي في رواية الحديث وبيان طرقه: جامع الترمذي ينمّ على ذوق وملكة قوية امتاز بها الترمذي في الفهم والترتيب، كما يدلّ على عمق في فقه الحديث، يتجلى ذلك كلّه في تبويبه للكتاب، وفي ترجماته للأبواب، ثم في الاستدلال بالحديث، وذكر المذاهب الفقهية في المسائل التي تضمنتها أحاديثه، كما يتميز بحسن الترتيب ودقة التبويب، الذي يعكس دراية فقهية عنده، فنجده يذكر أحاديث الباب في موضع واحد، مما يشكل وحدة موضوعية، وقد وجه الإمام الترمذي همته نحو الأحاديث التي يصلح الاستدلال بها لتراجم كتابه، وسلك الطرق إلى جمعها واستيعابها والاختيار منها، فيذكر ما للحديث من طرق، مع اختصارها فاستعمل طريقة[1]:

- جمع أسانيد الحديث في سياق واحد بأسلوبية العطف على الشيوخ والتحويل
- تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول
- إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية
- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي باختصار

قال الترمذي[2]:

- حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله الأنصاري، عن حذيفة بن اليمان، عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو، **بهذا الإسناد نحوه.**

[1] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 69، 74، 105، والواضح في مناهج المحدثين: 181، والمدخل إلى جامع الترمذي للخذيري: 81، بتصرف.

[2] سنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 38/4 (2169).

قال الترمذي[1]:

- حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا سفيان، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال، قال: جاء أعرابي جهوري الصوت قال: يا محمد الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم، فقال رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن عاصم، عن زر، عن صفوان بن عسال، عن النبي ﷺ **نحو** حديث محمود.

قال الترمذي[2]:

- حدثنا نصر بن علي، وبشر بن معاذ العقدي، قالا: حدثنا بشر بن المُفَضَّل، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثِفال المُرِّي، عن رَباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان ابن حُوَيطِب، عن جدته، عن أبيها، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عائشة، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأنس.

قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد.

وقال إسحاق: إن ترك التسمية عامدا أعاد الوضوء، وإن كان ناسيا أو متأولا أجزأه.

قال محمد: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن، ورباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها، وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو ثِفال المري اسمه ثمامة بن حصين، ورباح بن عبد الرحمن، هو أبو بكر بن حويطب. منهم من روى هذا الحديث، فقال: عن أبي بكر بن حُوَيطب، فنسبه إلى جده.

- حدثنا الحسن بن علي الحلواني قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن أبي ثِفال المُرِّي، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُوَيْطِب، عن جدته بنت سعيد ابن زيد، عن أبيها، عن النبي ﷺ **مثله**.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء أن المرء مع من أحب 174/4 (2387).

[2] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء 1/ 79 (25-26).

قال الترمذي[1]:

- حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أميرا على جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا، فقال: «اغزوا بسم الله وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدا». **وفي الحديث قصة.**

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وشداد بن أوس، وعمران بن حصين، وأنس، وسمرة، والمغيرة، ويعلى بن مرة، وأبي أيوب: حديث بريدة.

حديث حسن صحيح. وكره أهل العلم المثلة.

قال الترمذي[2]:

-حدثنا قتيبة، عن مالك ح وحدثنا الأنصاري إسحاق بن موسى، قال: حدثنا معن، قال: حدثنا مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق، أن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أخبره، أنه سمع أبا هريرة، يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر، والفراسي، هذا حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عباس، لم يروا بأسا بماء البحر، وقد كره بعض أصحاب النبي ﷺ الوضوء بماء البحر، منهم: ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وقال عبد الله بن عمرو: هو نار.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الديات، باب النهي عن المثلة 75/3 (1408).

[2] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور 125/1 (69).

تكرار الحديث في جامع الترمذي: تجنب الإمام الترمذي التكرار، فلم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث في القليل من المواضع، حتى لا يعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث[1]، وقد يراعي في تكراره المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو الإسناد.[2]

كحديث أبي شــريح العدوي في حرمة مكة، أخرجه الترمذي في أبواب الحج باب ما جاء في حرمة مكة[3]، ثم أخرجه في الديات باب ما جاء في حكم ولي القتيل في القصاص والعفو[4]، وفيه من الزيادة: ثم إنكم معشـر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله، فمن قتل له قتيل بعد اليوم فأهله بين خيرتين، إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل.[5]

التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة: حرر **الإمام الترمذي** ألفاظ الرواة وأشار إلى اختلافهم ولو كان يسيرا، بأن يقول: "المعنى واحد"، "واللفظ لفلان".[6]

قال الترمذي[7]**:**

-حدثنا ابن أبي عمر، **و**أحمد بن منيع، **المعنى واحد**، قالا: حدثنا سـفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سـالم، عن أبيه، أن رسـول الله ﷺ مر برجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال له رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان». **قال أحمد بن منيع، في حديثه**: إن النبي ﷺ سمع رجلا يعظ أخاه في الحياء.

قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح، وفي الباب عن أبي هريرة.

---

[1] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصـحيحين: 99. وهذه المكررات جمعها المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي وبين مواضع تكرارها.

[2] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 101، وانظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 142.

[3] سنن الترمذي 165/2 (809).

[4] سنن الترمذي 73/3 (1406).

[5] المصدر نفسه.

[6] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 76.

[7] سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب أن الحياء من الإيمان 307/4 (2615).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا إسماعيل بن موسى، وهناد، **ومحمد بن عبيد المحاربي، المعنى واحد**، قالوا: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد، حتى غط أو نفخ، ثم قام يصلي، فقلت: يا رسول الله، إنك قد نمت، قال: «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله.

قال أبو عيسى: وأبو خالد اسمه يزيد بن عبد الرحمن. وفي الباب عن عائشة، وابن مسعود، وأبي هريرة.

قال الترمذي[2]:

-حدثنا هناد قال: حدثنا عبدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده، بسبع وعشرين درجة».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس بن مالك.

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وهكذا روى نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة».

وعامة من روى عن النبي ﷺ **إنما قالوا**: «خمس وعشرين»، إلا ابن عمر فإنه قال: «بسبع وعشرين».

[1] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم 132/1 (77).
[2] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الجماعة 291/1 (215).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا محمد بن بشار، **و**محمود بن غيلان، قالا: حدثنا أبو داود، عن شعبة، عن عاصم، قال: سمعت أبا حاجب يحدث، عن الحكم بن عمرو الغفاري: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة - **أو قال: بسؤرها**.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وأبو حاجب اسمه سوادة بن عاصم

وقال محمد بن بشار في حديثه: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة»، **ولم يشك فيه** محمد بن بشار.

قال الترمذي[2]:

- حدثنا الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، إمام عادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل كان قلبه معلقا بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحابا في الله فاجتمعا على ذلك وتفرقا، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه، ورجل دعته امرأة ذات حسب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وهكذا روي هذا الحديث عن مالك بن أنس من غير وجه مثل هذا، **وشك فيه** وقال: عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد، وعبيد الله بن عمر، رواه عن خبيب بن عبد الرحمن، **ولم يشك فيه** يقول: عن أبي هريرة حدثنا سوار بن عبد الله العنبري، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر قال: حدثني خبيب، عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ **نحو** حديث مالك بن أنس **بمعناه، إلا أنه قال**: «كان قلبه معلقا بالمساجد»، وقال: «ذات منصب وجمال».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب في كراهية فضل طهور المرأة 119/1 (64).

[2] سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في الحب في الله 176/4 (2391).

- **تتبعه لشواهد الحديث:** وجه الإمام الترمذي همته نحو الأحاديث التي يصلح الاستدلال بها لتراجم كتابه، وسلك الطرق إلى جمعها واستيعابها، مراعيا منزلة الأحاديث بعضها من بعض في الترتيب على طريقة فنية غزيرة الفوائد في صناعة الحديث فضلا عن الفقه في دلالتها على مسألة الباب، وقد نوع طريقة جمع أحاديث الباب إلى مسلكين[1]:

الأول: رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها

الثاني: الإشارة إلى أحاديث في معنى ما خرجه في الباب، بأن يذكر روايتها من الصحابة، فيقول: (وفي الباب...)، ولم يُرِدْ الترمذي بقوله: (وفي الباب) الاستيعاب، إنما أراد بذلك أنه توجد أحاديث أخرى تصلح أن تورد في ذلك الباب. ومن المؤلفات في ذلك:

- اللباب فيما يقول فيه الترمذي وفي الباب لابن حجر
- كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب لمحمد حبيب الله مختار

- **الحديث المعلق في سنن الإمام الترمذي:** وهو قليل

قال الترمذي[2]:

- حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر، وابن عباس، وأبي سعيد، وأبي، وعائشة، والعرباض بن سارية، وأنس، حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

وقد روي عن النبي ﷺ: «أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثا، وللثاني مرة».

---

[1] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 105، بتصرف.

[2] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب فضل الصف الأول 1/300 (224).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا محمد بن بشـــار، حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال: حدثنا أبي، عن قتادة، عن أنس قال: «كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. **وهكذا روي** عن همام، عن قتادة، عن أنس. **وقد روى بعضهم**، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن قال: «كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة».

- الحديث المرسل في سنن الإمام الترمذي: وهو كثير في سنن الترمذي، وهو يشمل مرسل التابعي، والمنقطع، ويستخدم في الدلالة عليه عدة عبارات تفيد الانقطاع، كقوله: مرسل، أو نقطع، وكثيرا ما يقول: إسناده ليس بمتصل.[2]

قال الترمذي[3]:

-حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا محمد بن المنكدر، قال: مر سلمان الفارسي بشرحبيل بن السمط وهو في مرابط له، وقد شق عليه وعلى أصحابه، قال: ألا أحدثك يا ابن السمط بحديث سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: بلى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رباط يوم في سبيل الله أفضل، وربما قال: خير، من صيام شهر وقيامه، ومن مات فيه وقي فتنة القبر، ونمي له عمله إلى يوم القيامة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

ثم قال: وحديث سلمان **إسناده ليس بمتصل**، محمد بن المنكدر **لم يدرك** سلمان الفارسي.

---

[1] سنن الترمذين كتاب الجهاد، باب في السيوف وحليتها 253/3 (1691).

[2] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 199، 201، بتصرف.

[3] سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط 240/3 (1665).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن **سعيد بن أبي هلال**، أن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ يوما فقال: إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسي وميكائيل عند رجلي يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلا، فقال: اسمع سمعت أذنك واعقل عقل قلبك، إنما مثلك ومثل أمتك كمثل ملك اتخذ دارا ثم بنى فيها بيتا ثم جعل فيها مائدة ثم بعث رسولا يدعو الناس إلى طعامه، فمنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه، فالله هو الملك والدار الإسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول، فمن أجابك دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام دخل الجنة، ومن دخل الجنة أكل ما فيها.

قال أبو عيسى:وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن النبي ﷺ بإسناد أصح من هذا. هذا **حديث مرسل**، سعيد بن أبي هلال **لم يدرك** جابر بن عبد الله.

قال الترمذي[2]:

-حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسـحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله (عن أكل الجلالة وألبانها.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسـن غريب، **ورواه الثوري**، عن ابن أبي نجيح، **عن مجاهد**، عن النبي ﷺ **مرسلا**.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده 442/4 (2860).

[2] سنن الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها 334/3 (1824).

- الحديث الموقوف في سـنن الإمام الترمذي: يورد الإمام الترمذي الحديث الموقوف أحيانا، فيقول فيه حديث موقوف أو رواه فلان ولم يرفعه.[1]

قال الترمذي[2]:

- حدثنا عبد الوارث بن عبد الصـمد بن عبد الوارث، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن **محمد بن إسحاق**، عن أبي إسحاق، عن الحارث، **عن علي قال**: سـألت **رسول الله** ﷺ عن يوم الحج الأكبر، فقال: يوم النحر.

- حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا **سـفيان بن عيينة**، عن أبي إسحاق، عن الحارث، **عن علي قال**: يوم الحج الأكبر يوم النحر.

قال أبو عيسى: **ولم يرفعه** وهذا أصح من الحديث الأول، ورواية ابن عيينة موقوفا أصح من رواية محمد بن إسحاق مرفوعا، هكذا روى غير واحد من الحفاظ، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفا. وقد روى شعبة، عن أبي إسحاق قال: عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي موقوفا.

قال الترمذي[3]:

- حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق، أنه قال: يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا ظالما، فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أبي خالد، نحو هذا الحديث **مرفوعا**، وروى بعضهم عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر، **قوله ولم يرفعوه**.

---

[1] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 214، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 135.

[2] سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في يوم الحج الأكبر 283/2 (957، 958).

[3] سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة 106/5 (3057).

- **تسـميته للمبـــهمين والمهملين**: نوع الإمام الترمذي في ذكر الرواة في جامعه، فمرة يذكرهم بأســمائهم، ومرة بكناهم، ولإزالة الإشــكال الحاصــل من ظن الرجل الواحد رجلين لذكره مرة باسمه ومرة بكنيته، كان الإمام الترمذي يبين ويوضح، فكنى المعروفين بالأسماء، وسمى المعروفين بالكنى، وإذا كان لا يعرف له اسم بين أنه لا يعرف اسمه.[1]

قال الترمذي[2]:

- حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا. قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت مستقبل القبلة، فننحرف عنها، ونستغفر الله».

قال أبو عيســى: وفي الباب عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومعقل بن أبي الهيثم، ويقال: معقل بن أبي معقل، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وســهل بن حنيف .حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

وأبو أيوب اسـم خالد بن زيد، والزهري اسـمه محمد بن مسـلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، وكنيته أبو بكر .

قال أبو الوليد المكي: قال أبو عبد الله الشـــافعي: إنما معنى قول النبيﷺ: «لا تســتقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تســتدبروها»، إنما هذا في الفيافي، فأما في الكنف المبنية له رخصــة في أن يســتقبلها، وهكذا قال إسـحاق. وقال أحمد بن حنبل: إنما الرخصــة من النبي (في اســتدبار القبلة بغائط أو بول، فأما اســتقبال القبلة فلا يستقبلها، كأنه لم ير في الصحراء ولا في الكنف أن يستقبل القبلة.

---

[1] انظر: المدخل إلى جامع الإمام الترمذي للطاهر الأزهر خذيري: 90، والإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 252/1.

[2] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء من الرخصة في ذلك (أورده بعد باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول) 58/1 (8).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا حميد بن مسعدة قال: حدثنا بشر بن المفضل قال: حدثنا الجريري، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أحدثكم بأكبر الكبائر؟». قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين»، قال: وجلس وكان متكئا، فقال: «وشهادة الزور، أو قول الزور»، فما زال رسول الله ﷺ يقولها حتى قلنا ليته سكت.

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي سعيد. هذا حديث حسن صحيح. **وأبو بكرة اسمه نفيع بن الحارث.**

قال الترمذي[2]:

- حدثنا محمد ابن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، قال: قام رجل فأثنى على أمير من الأمراء، فجعل المقداد، يحثو في وجهه التراب وقال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نحثو في وجوه المداحين التراب».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة، هذا حديث حسن صحيح. وقد روى زائدة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد، وحديث مجاهد عن أبي معمر أصح.

وأبو معمر اسمه: عبد الله بن سخبرة، والمقداد بن الأسود هو: المقداد بن عمرو الكندي ويكنى أبا معبد، وإنما نسب إلى الأسود ابن عبد يغوث لأنه كان قد تبناه وهو صغير.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالدين 376/3 (1901).

[2] سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية المدحة والمداحين 177/4 (2393).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا خالد الحذاء، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وإياكم وهيشات الأسواق».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي بن كعب، وأبي مسعود، وأبي سعيد، والبراء، وأنس. حديث ابن مسعود حديث حسن غريب وروي عن النبي ﷺ: أنه كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار، ليحفظوا عنه.

وخالد الحذاء هو خالد بن مهران، يكنى أبا المنازل. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن خالدا الحذاء ما حذا نعلا قط، إنما كان يجلس إلى حذاء فنسب إليه.

وأبو معشر اسمه زياد بن كليب.

قال الترمذي[2]:

- حدثنا أحمد بن عبدة قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: حدثني إسماعيل بن حماد، عن أبي خالد، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ يفتتح صلاته بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾.

قال أبو عيسى: وليس إسناده بذاك.

وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: منهم أبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، ومن بعدهم من التابعين، رأوا الجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، وبه يقول الشافعي .

وإسماعيل بن حماد هو ابن أبي سليمان، وأبو خالد، هو أبو خالد الوالبي واسمه هرمز وهو كوفي.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء لِيَلِيني منكم أولو الأحلام والنهى 303/1 (228).

[2] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب من رأى الجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ 328/1 (245).

قال الترمذي[1]:

- حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف التنيسي الشامي، قال: حدثنا الهيثم بن حميد قال: أخبرني العلاء بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عنبسة بن أبي سفيان، قال: سمعت أختي أم حبيبة زوج النبي ﷺ، تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

والقاسم هو ابن عبد الرحمن **يكنى** أبا عبد الرحمن، **وهو مولى** عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية وهو ثقة شامي، **وهو صاحب** أبي أمامة.

بيان الإمام الترمذي لدرجة الحديث وأحوال الرواة: حيث يبين درجة الأحاديث من حيث القَبول أو الرَد، وله مصطلحات خاصة في ذلك، مع بيانه لأحوال رواة الإسناد من حيث الجرح والتعديل وهو أكثر أصحاب السنن كلاما في ذلك، ومما تميز به الترمذي ورعه في باب الجرح واقتصاده في ذلك، ويفعل ذلك أيضا في حكمه على الحديث.[2]

قال الترمذي[3]:

-حدثنا هناد قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يلج النار رجل بكى من خشية الله حتى يعود اللبن في الضرع، ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم». وفي الباب عن أبي ريحانة، وابن عباس.

قال أبو عيسى: هذا **حديث حسن صحيح**. ومحمد بن عبد الرحمن هو: مولى آل طلحة **وهو مديني ثقة** روى عنه شعبة، وسفيان الثوري.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب آخر (أورده بعد باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر) 554/1 (428).

[2] المدخل إلى جامع الترمذي لعبد الله السعد 71/1، 79، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 154.

[3] سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في فضل البكاء من خشية الله 133/4 (2311).

قال الترمذي[1]:

- حدثنا علي بن خشرم قال: أخبرنا عيسى بن يونس، عن الحسن، عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد، عن عيسى بن طلحة، عن معاذ، أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات وهي البقول؟ فقال: «ليس فيها شيء».

قال أبو عيسى: إسناد هذا الحديث **ليس بصحيح**، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة، عن النبي ﷺ **مرسلا**. والعمل على هذا عند أهل العلم: أنه ليس في الخضراوات صدقة. والحسن هو ابن عمارة **وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك**.

قال الترمذي[2]:

- حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا يزيد بن عياض، عن عاصم بن عمر بن قتادة، ح وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أحمد بن خالد، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع ابن خديج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته».

قال أبو عيسى: حديث رافع بن خديج حديث حسن. ويزيد بن عياض **ضعيف عند أهل الحديث**. وحديث محمد بن إسحاق **أصح**.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الخضراوات 23/2 (638).

[2] سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق 30/2 (645).

قال الترمذي[1]**:**

-حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن رافع، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفيه ثلمة.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، عن إسماعيل بن رافع وإسماعيل بن رافع **قد ضعفه بعض أصحاب الحديث** **وسمعت محمدا** يقول: **هو ثقة مقارب الحديث**. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

استعماله لمصطلحات خاصة: أطلق الترمذي جملة وافرة من المصطلحات في جامعه عددها أكثر من (300) مصطلح ووصف أطلقه الترمذي في كتابه على الروايات والرواة، وأما اصطلاحاته الخاصة بالحكم على الروايات صحة وضعفا فعددها (96) اصطلاحا[2]، وقد عقد المباركفورى في مقدمة تحفة الأحوذي فصلا في شرح بعضها.[3]

- **قوله: أصحابنا، وقد أكثر الترمذي من استعمال هذا اللفظ في بيان المذاهب وأراد به** أهل الحديث.[4]

[1] سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط241/3 (1666).

[2] منهج الامام الترمذي في جامعه لعبد العزيز أحمد العباد: 48، نقلا عن كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع -دراسة نقدية تطبيقية-

[3] انظر: مقدمة تحفة الأحوذي 396/1، في الفصل (11) في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الترمذي في هذا الكتاب.

[4] مقدمة تحفة الأحوذي 425/1.

قال الترمذي[1]**:**

-حدثنا الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وعن بسر بن سعيد، وعن الأعرج يحدثونه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر».
قال أبو عيسى: وفي الباب عن عائشة. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. **وبه يقول أصحابنا**، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر، مثل الرجل ينام عن الصلاة، أو ينساها فيستيقظ، ويذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها.

- **استعماله لفظ الكراهية**، وقد أكثر من استعمال هذا اللفظ في تراجم الأبواب، ولم يُرِدْ به ما هو مشهور من التنزيه وترك الأولى، بل أراد به معنى عاما شاملا للتنزيه والحرمة، وقد جاء هذا اللفظ في كلام السلف بمعنى الحرمة كثيرا[2]، كقوله:

- باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض[3]
- باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك[4]
- باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة[5]
- باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر[6]
- باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع[7]

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس 257/1 (186).
[2] مقدمة تحفة الأحوذي 411/1.
[3] سنن الترمذي، كتاب الطهارة 199/1.
[4] سنن الترمذي، كتاب الصوم 63/2.
[5] سنن الترمذي، كتاب الصوم 116/2.
[6] سنن الترمذي، كتاب الصوم 133/2.
[7] سنن الترمذي، كتاب البيوع 597/2.

• **قوله: مرسل**: قد يريد به: مرسل التابع، وقد يريد به: المنقطع.[1]

قال الترمذي[2]:

- حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، أن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ يوما فقال: إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسي وميكائيل عند رجلي يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلا، فقال: اسمع سمعت أذنك واعقل عقل قلبك، إنما مثلك ومثل أمتك كمثل ملك اتخذ دارا ثم بنى فيها بيتا ثم جعل فيها مائدة ثم بعث رسولا يدعو الناس إلى طعامه، فمنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه، فالله هو الملك والدار الإسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول، فمن أجابك دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام دخل الجنة، ومن دخل الجنة أكل ما فيها».

قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن النبي ﷺ بإسناد أصح من هذا. **هذا حديث مرسل**، سعيد بن أبي هلال **لم يدرك** جابر بن عبد الله، وفي الباب عن ابن مسعود.

قال الترمذي[3]:

- حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن نمير بن عريب، عن عامر بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء».

قال أبو عيسى: **هذا حديث مرسل** عامر بن مسعود **لم يدرك** النبي ﷺ. وهو والد إبراهيم بن عامر القرشي الذي روى عنه شعبة، والثوري.

---

[1] انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 292/1.

[2] سنن الترمذي، كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده 442/4 (2860).

[3] سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم في الشتاء 154/2 (797).

• **قوله في أحد حديثين: (وهذا أصــح) أو (أصــح ما في هذا الباب)**: يريد بذلك قوة الصحة وتفضيل أحدهما على الآخر، وقد يكون الحديثان ضعيفين فالذي قال فيه: أصح أقل ضـعفا من الآخر . وقد يكونا صحيحين وقد يكون أحدهما صحيح والآخر ضعيف.[1]

قال الترمذي[2]:

- حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا الوليد بن مسـلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤذن إلا متوضئ».

- **ثم قال**: حدثنا يحيى بن موسى قال: حدثنا عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: قال أبو هريرة: «لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ».

قال أبو عيسى: **وهذا أصح** من الحديث الأول، وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، **وهو أصح** من حديث الوليد بن مسلم، والزهري **لم يسمع** من أبي هريرة.

واختلف أهل العلم في الأذان على غير وضــوء، فكرهه بعض أهل العلم، وبه يقول الشـافعي، وإسـحاق، ورخص في ذلك بعض أهل العلم، وبه يقول سـفيان، وابن المبارك، وأحمد.

قال الترمذي[3]:

- حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا يزيد بن عياض، عن عاصم بن عمر بن قتادة، ح وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أحمد بن خالد، عن محمد ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته».

قال أبو عيسى: حديث رافع بن خديج حديث حسـن، ويزيد بن عياض ضـعيف عند أهل الحديث، وحديث محمد بن إسحاق **أصح**.

---

[1] انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 375/1.

[2] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء 274/1 (200-201).

[3] سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق 30/2 (645).

قال الترمذي[1]**:**

- حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، ح وحدثنا قتيبة، عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن».
قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي رافع، وأبي هريرة، وأم حبيبة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن ربيعة، وعائشة، ومعاذ بن أنس، ومعاوية. حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح. وهكذا روى معمر، وغير واحد، عن الزهري مثل حديث مالك. وروى عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، هذا الحديث، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. **ورواية مالك أصح.**

- **قوله: حسن**: جامع الترمذي يكاد يكون المرجع الأساس في الأحاديث الحسنة، وهي ثروة حديثية لا يستهان بقيمتها، ولا يستغني عنها، ولا نعرف أحدًا من المحدثين الكبار الذين عليهم العمدة في هذه الصناعة اعتنى بهذا الجانب مثل اعتنائه[2]. قال ابن الصلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي تفرد باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه"[3]. وقد بين الترمذي مراده بالحسن وه فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى[4]:

1. لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب
2. ولا يكون الحديث شاذا
3. ويروى من غير وجه نحو ذاك

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا أذن المؤذن 284/1 (208).

[2] الكوكب الدري على جامع الترمذي 3/1.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 105.

[4] العلل الصغير للترمذي : 758.

والمراد به الحسن لغيره[1]، قال ابن حجر: "فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري ولكن الترمذي أكثر منه وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره".[2]

- **قوله: غريب**: ذكر الترمذي في كتابه العلل أن الغريب يطلق على ثلاث معان: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان[3]:

1. رب حديث يكون غريبا **لا يروى إلا من وجه واحد**.
2. ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب **لحال الاسناد**.
3. ورب حديث إنما يستغرب **لزيادة تكون في الحديث**

ومن تتبع صنيع الترمذي في إطلاقه الغرابة عار من كل قيد فالأظهر أنه ضعيف.[4]

- **قوله: حديث حسن غريب**: والغرابة هنا إشارة وصفيَّة وليست عِليَّة، إذ لو كانت علَّة لما صحح الحديث وحسَّنه[5]، وحين يقرن بين الصحة والغرابة فيعني التفرد[6]، وبلغ عدد الأحاديث التي وصفها الترمذي بالحسن الغريب فقط (517)[7]، وقد وردت في معناه أقوال[8]:

1. أن لفظة الحسن هنا على ما أراد من الحسن، والغريب عنده على درجات، فهو يريد (الحسن لغيره) والغرابة النسبية من جهة اللفظ.
2. أن الحديث غريب: أي غرابة مطلقة، والحسن يراد به الحسن اللغوي.

---

[1] الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة لابن حجر: 65.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 429/1.

[3] انظر: العلل الصغير للترمذي: 758-759.

[4] انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 427/1، 436.

[5] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 437/1.

[6] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 442/1.

[7] انظر: منهج الامام الترمذي في جامعه لعبد العزيز أحمد العباد: 56.

[8] انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 416/1.

3. أنه يريد بذلك: (حسن لذاته) غريب غرابة مطلقة.

• **قوله:** **حديث حسن صحيح:** **ويبلغ عدد الأحاديث التي أطلق عليها هذا اللفظ المركب (1995) حديثا**[1]، وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح، لأن الحسن دون الصحيح، فكيف يجتمع الحسن والصحة[2]؛ **وهو مما استشكل** لما تقرر من أن الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.[3]

أقوال العلماء في مراده من ذلك[4]:

1- حسن باعتبار إسناد، وصحيح باعتبار إسناد آخر، أي أن يكون الحديث مرويا بإسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن[5]. قال الحافظ ابن حجر: "على هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا، لأن كثرة الطرق تقويه".[6]

ويرد عليه الأحاديث التي ليس لها إلا إسناد واحد ويقول فيها الترمذي: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه.[7]

2-أن المراد بالحسن المعني اللغوي، المتضمن جمال العبارات وبلاغتها وقوة تراكيبها.[8]

---

[1] منهج الامام الترمذي في جامعه لعبد العزيز أحمد العباد: 59، تقلا عن كتاب الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع -دراسة نقدية تطبيقية-

[2] شرح علل الترمذي 608/2.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 121/1.

[4] انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 121/1، وشرح علل الترمذي 608/2، وتدريب الراوي 175/1. وانظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 378/1.

[5] قاله ابن الصلاح، والنووي، وابن تيمية، وابن الملقن.

[6] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 67.

[7] قاله العراقي، وابن دقيق العيد.

[8] وقد استحسن هذا الجواب الحافظ ابن الصلاح والذهبي.

ويرد عليه الأحاديث الموضوعة والضعيفة، فبعضها حسنة الألفاظ[1]، وعلى هذا المعنى يحمل قول شعبة لما قيل له: لمَ تدع حديث عبد الملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث، قال: من حسنها فررت.[2]

3-حسن باعتبار الصفة الدنيا - كالصدق مثلا- صحيح باعتبار الصفة العليا - وهي الحفظ والإتقان[3]، ويلزم من هذا القول: أن كل حديث صحيح حسن.

4 -أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، فما يقول فيه: حسن صحيح: أعلى رتبة من الحسن، ودون الصحيح.[4]

5 -حسن لذاته، صحيح لغيره.[5]

6- حسن باعتبار إسناده، وصحيح أي أنه أصح حديث في الباب.[6]

7-أنه للتردد فيه هل هو صحيح أو حسن، لاختلاف المجتهدين من المحدثين في حكمه، فهو حسن باعتبار قوم صحيح باعتبار آخرين، فكأنه قال: (حسن أو صحيح) ثم حذف حرف التردد (أو) فصارت عبارته: (حسن صحيح)

فما قيل فيه: (حسن صحيح) دون ما قيل فيه: (صحيح)؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا التوجيه إذا كان للحديث إسناد واحد.

أما إذا كان للحديث إسنادان فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين: أحدهما حسن والآخر صحيح، وعلى هذا فما قيل فيه: (حسن صحيح) فوق ما قيل فيه: (صحيح)، إذا كان فردا، لأن كثرة الطرق تقوِّي[7].

---

[1] قاله ابن دقيق العيد.

[2] يعني أنها منكرة.

[3] وهذا قول ابن الموَّاق وابن دقيق العيد.

[4] قال العراقي: وهذا تحكم لا دليل عليه.

[5] قاله السيوطي.

[6] وبه قال السيوطي.

[7] وهذا قول ابن حجر، ولعله أرجح الأقوال، وفيه جمع بين قول ابن الصلاح وابن كثير.

8 -حديث صحيح معمول به إذا قال (حسن صحيح)، وإن قال: (صحيح) فهو صحيح لكن غير معمول به.

9- أن الترمذي يشوب الحسن بالصحة، أي أنه أعلى من الحسن ولكنه لا يصل مرتبة الصحيح.

لكن يجدر التنويه هنا إلى اختلاف النسخ الخطية لسنن الترمذي؛ لذا ينبغي أولا النظر في العبارة المتفق عليها بين جميع النسخ، ولا يصح الجزم في كل موضع بأن الترمذي يقصد كذا وكذا، بل ينبغي إجراء دراسات علمية على كل حديث أطلق عليه الترمذي هذا المصطلح المركب، من خلال جمع طرق الحديث، واستعراض أقوال النقاد حوله، ثم الترجيح في بيان مقصده من ذلك الإطلاق.[1]

- **ينبه إلى ما اشتمل عليه الإسناد من أنواع العلل:** بنى الإمام الترمذي كتابه على بيان العلل بأسلوب واضح وصريح، وقد يورد كلام أهل العلم في إعلال ذلك الحديث، وربما أقرهم على إعلال ذلك الحديث، وربما دافع عن الحديث، ونفى تلك العلة، فإذا كان أحد الطريقين فيه ضعف أو علة فإنه يقدمه غالبا، ويبين ما فيه بوضوح ثم يعقب بالإسناد القوي الذي هو الأصل في الباب[2]، وقد أفرد في آخر كتابه جزءا لذكر أنواع علل الحديث، وكان يذكر أيضا ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل. يقول الشيخ أحمد محمد شاكر في بيان ما تميّز به جامع الترمذي: يُعنى كلُّ العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصِّل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابُه هذا كأنّه

[1] انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 103، بتصرف.
[2] الواضح في مناهج المحدثين: 181، بتصرف.

تطبيق عمليّ لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث.[1]

- **بيانه المنكر:** الحديث المنكر عند الترمذي هو الحديث الذي يتفرد به المتروك، أو من اشتد ضعفه سواء خالفه غيره أو لم يخالفه[2]، وقد أطلق الترمذي مصطلح "غير محفوظ" على أحاديث رواة ضعفاء خالفوا فيها الثقات أو انفردوا بما لا يحتمل منهم التفرد، وهذه المعاني تنطبق على الحديث المنكر.[3]

قال الترمذي[4]:

- حدثنا يحي بن موسى قال: حدثنا هارون بن صالح الطلحي قال: حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: «اغتسل النبي ﷺ لدخوله مكة بفخ».

قال أبو عيسى: قال أبو عيسى: هذا حديث **غير محفوظ**، والصحيح ما روى نافع، عن ابن عمر أنه «كان يغتسل لدخول مكة، وبه يقول الشافعي: يستحب الاغتسال لدخول مكة.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث؛ ضعفه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وغيرهما، **ولا نعرف هذا الحديث مرفوعا إلا من حديثه**.

فهذا حديث غير محفوظ خالف فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم الحفاظ، فرفع ما حقه الوقف، فحديثه منكر لا شاذ.[5]

- **بيانه للشاذ والمحفوظ:** لم يستعمل الترمذي مصطلح "الشاذ" للدلالة على شذوذ الحديث، وأطلق مصطلح "غير محفوظ" بدلا عنه، والشاذ من الحديث عند الترمذي هو الحديث الذي يخالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر

---

[1] مقدمة تحقيقه وشرحه للجامع الصحيح للترمذي 70/1.

[2] الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي لمحمد التركي: 67.

[3] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 341/1.

[4] سنن الترمذي، كتاب الحج، باب الاغتسال لدخول مكة 200/2 (852).

[5] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش342/1.

عددا، سواء كان الراوي المخالف ثقة أم ضعيفا.[1]

قال الترمذي[2]:

-حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن ابن مسعود، وعائشة، وأنيسة، وأنس، وأبي ذر، وسمرة.

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل، فقال بعض أهل العلم: إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد، وهو قول مالك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: إذا أذن بليل أعاد، وبه يقول سفيان الثوري.

وروى حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن بلالا أذن بليل، فأمره النبي ﷺ أن ينادي: "إن العبد نام". **هذا حديث غير محفوظ**، والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر، وغيره، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

وروى عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، «أن مؤذنا لعمر أذن بليل، فأمره عمر أن يعيد الأذان». وهذا لا يصح، لأنه عن نافع، عن عمر منقطع، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث. والصحيح رواية عبيد الله، وغير واحد، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إن بلالا يؤذن بليل»، ولو كان حديث حماد صحيحا لم يكن لهذا الحديث معنى إذ قال رسول الله ﷺ: «إن بلالا يؤذن بليل». فإنما أمرهم فيما يستقبل، فقال: «إن بلالا يؤذن بليل». ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل: «إن بلالا يؤذن بليل».

قال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ **هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة**.

---

[1] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 333/1، 347، بتصرف.

[2] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب الأذان بالليل 276/1 (203).

- **بيانه للاضـــطراب في الإســـناد:** وحَدُّ الاضـــطراب عند الترمذي يعني مطلق اختلاف الراوي المدار أو الرواة عنه في ســـياقة الحديث ســـندا أو متنا أو جميعهما معا.[1]

قال الترمذي[2]:

-حدثنا قتيبة، وهناد، قالا: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، قال: «اللهم إني أعوذ بك». قال شعبة: وقد قال مرة أخرى: «أعوذ بالله من الخبث والخبيث أو الخبث والخبائث».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن علي، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن مسعود. حديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن. **وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب**.

روى هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، فقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم، وقال هشام: عن قتادة، عن زيد بن أرقم.

ورواه شعبة، ومعمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه.

سألت محمدا عن هذا، فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا.

---

[1] الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 356/1.

[2] سنن الترمذي كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء 55/1 (5).

- **ترجيحه أحد وجهي الرفع والوقف أو الوصل والإرسال:**

قال الترمذي[1]**:**

- حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبثر بن القاسم، عن أشعث، عن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا».

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر **لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله**.

واختلف أهل العلم في هذا الباب، فقال بعضهم: يصام عن الميت، وبه يقول أحمد، وإسحاق قالا: إذا كان على الميت نذر صيام يصوم عنه، وإذا كان عليه قضاء رمضان أطعم عنه. وقال مالك، وسفيان، والشافعي: لا يصوم أحد عن أحد. وأشعث هو ابن سوار، ومحمد هو عندي ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

قال الترمذي[2]**:**

- حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: سألت رسول الله ﷺ عن يوم الحج الأكبر، فقال: «يوم النحر».

- **ثم قال**: حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: «يوم الحج الأكبر يوم النحر».

قال أبو عيسى: ولم يرفعه وهذا أصح من الحديث الأول، **ورواية ابن عيينة موقوفا أصح من رواية محمد بن إسحاق مرفوعا**، هكذا روى غير واحد من الحفاظ، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفا، وقد روى شعبة، عن أبي إسحاق قال: عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي **موقوفا**.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء من الكفارة 89/2 (718).

[2] سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في يوم الحج الأكبر 283/2 (957، 958).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائما فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعدا».

قال أبو عيسى:وفي الباب عن عمر، وبريدة، حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح، وحديث عمر إنما روي من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال:رآني النبيﷺأبول قائما، فقال: «يا عمر، لا تبل قائما»، فما بلت قائما بعد .

وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث: **ضعفه أيوب السختياني وتكلم فيه.**

وروى عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: «ما بلت قائما منذ أسلمت»، **وهذا أصح** من حديث عبد الكريم، وحديث بريدة في هذا **غير محفوظ**.

ومعنى النهي عن البول قائما على التأديب لا على التحريم وقد روي، عن عبد الله بن مسعود، قال: «إن من الجفاء أن تبول وأنت قائم».

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في جامع الترمذي

شرح غريب الحديث: عنى الترمذي بشرح الكثير من الألفاظ الغريبة.[2]

قال الترمذي[3]:

-حدثنا قتيبة قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي على الخمرة».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أم حبيبة، وابن عمر، وأم سلمة، وعائشة، وميمونة، وأم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد ولم تسمع من النبي ﷺ.

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وبه يقول بعض أهل العلم. وقال أحمد، وإسحاق: «قد ثبت عن النبي ﷺ الصلاة على الخمرة»، **والخمرة: هو حصير قصير**.

---

[1] سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول قائما 62/1 (12).

[2] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 197

[3] سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الخمرة 433/1 (331).

قال الترمذي[1]:

-حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا، ورؤيا المسلم جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة. والرؤيا ثلاث: فالرؤيا الصالحة بشرى من الله، والرؤيا من تحزين الشيطان، والرؤيا مما يحدث بها الرجل نفسه فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقم وليتفل ولا يحدث بها الناس». قال: «وأحب القيد في النوم وأكره الغل».

قال أبو عيسى: **القيد: ثبات في الدين**. وهذا حديث صحيح.

عرض الإمام الترمذي للمســـائل الفقهية: جامع الترمذي كتاب رواية وفقه ونقد وتعليل للحديث، يعتمد على رواية الحديث بســـنده، ثم بيان حاله من ناحية الصـــناعة الحديثية، واعتنى الترمذي فيه بفقه الحديث وأولاه رعايته الكاملة كما اعتنى بنقل المســـائل الخاصـــة بالفقه والأحكام وذكر الخلاف المذهبي وإجماع أهل العلم وما عليه العمل، وكان الترمذي من أول من طرق موضـوع ما يسـميه الناس اليوم بالفقه المقارن، وكان له فضـل كبير يجب أن تعترف الأمة به في حفظه لفقه المدارس الاجتهادية في عصـــره، ولولاه لضـــاع منه الشـيء الكثير، وعفا عليه الزمان، وتلك خصـيصـة لجامعه تفرد بها من بين مصـــنفات الحديث والســـنة، فهو من أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف، سـيما في معرفة المذاهب المهجورة، كمذاهب الأوزاعي والثوري، وإسـحاق بين راهويه، وكان من حســـناته أنه حفظ للمتأخرين مذهب الشـــافعي القديم[2]، ويتجلى كل ذلك في[3]:

[1] سنن الترمذي كتاب الرؤيا، باب أن رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة 102/4 (2270).

[2] الكوكب الدري على جامع الترمذي 3/1، بتصرف.

[3] انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 301، 340 وما بعدها، بتصرف.

1. تبوبه للكتاب وترجماته للأبواب، حيث جعل الفقه والأحكام من جملة مضمون الأبواب، كما يكتفي بدلالة الترجمة عن ذكر الأقوال عن الفقهاء في الغالب.
2. الاستدلال بالحديث وعرض مروياته فيها وما تضمنته من فقه.
3. نقله لفقه الصحابة والتابعين، ويبين عملهم بالحديث وموافقتهم له أو اختلافهم فيما دل عليه الحديث من الحكم؛ لذلك فهو من أوثق المصادر التي اعتنت بالآثار.
4. بيانه عمل الأئمة بالحديث في مضمون الباب، فيبين ما إذا كان العمل على هذا الحديث أولا، وينص على من عمل بالحديث من الفقهاء.
5. حكاية الإجماع نصا أو فحوى، كأن يقول: أجمع أهل العلم، أجمع عليه أكثر أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا تعلم بينهم اختلافا...
6. حكايته لاختلافات العلماء ومذاهبهم الفقهية في المسائل التي تضمنتها أحاديثه، ويذكر الرأي الراجح، ويشير إلى الرأي المرجوح.
7. التفريع على مسألة الباب بأحكام مستخرجة منها.

عدد أحاديث الجامع[1]

- عدد أحاديث الجامع مع المكررات 3891 حديثا[2]، ومن غير تكرار 3367 حديثا (المسند منها فقط).
- عدد الأحاديث المنقطعة 210 حديثا، والمرسلة 128، والمعلقة 1102، والموقوفة 84، والمقطوعة 16.

[1] وفقا للإحصاء الذي قامت به اللجنة العالمية للكتب التسعة.
[2] وفي طبعة دار التأصيل (4318).

- وكان عدد أحاديث الرواة الثقات مع التكرار 1600 حديثا، ومن غير تكرار 1347 حديثا.

- وكان عدد الأحاديث القدسية 55 حديثا.

- وكان عدد الأحاديث المتواترة فيه 309 حديثا.

- وكانت جملة أقوال الترمذي (قال أبو عيسى) هو (6514) قولا نقديا في الأحكام والتعليل والجرح والتعديل.

درجة أحاديث الجامع

قال ابن طاهر المقدسي: وأما الترمذي فقسم كتابه على أربعة أقسام[1]:

1. قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق البخاري ومسلم
2. قسم على شرط الثلاثة دونهما
3. قسم أخرجه للضدية وأبان علته
4. قسم رابع أبان هو عنه فقال :"ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

قال ابن رجب: واعلم أن الترمذي خرج في كتابه[2]:

1. الحديث الصحيح
2. والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف
3. والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه.

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 275/1.

[2] شرح علل الترمذي 611/2.

شرط الترمذي في الجامع

أبان الترمذي أن قصده جمع الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، فقال في أول كتاب العلل: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين..."[1].

ولم يحتجّ الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثا فإنه يبيِّنه بحسب اجتهاده، حيث قال: "فكل من روي عنه حديث ممن يتهم أو يُضعف لغفلته وكثرة خطئه ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به"[2]، وبذلك يكون شرطه أبلغ من شرط أبي داود، لأنه ينبِّه على هؤلاء الضعفاء، ولا يسكت عنهم.

قال ابن رجب الحنبلي: "واعلم أن الترمذي -رحمه الله- خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه. ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق، أو مختلفا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم . وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي. نعم، قد يخرج عن سيء الحفظ، ومن غلب على حديثه الوهن، ويبين ذلك غالبا، ولا يسكت عنه".[3]

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي: "وأما أبو عيسى (الترمذي) -رحمه الله- فكتابه وحده على أربعة أقسام:

---

[1] العلل الصغير للترمذي: 736.

[2] العلل الصغير للترمذي: 739.

[3] شرح علل الترمذي 611/2.

- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما
- وقسم على شرط الثلاثة دونهما
- وقسم أخرجه للضدية وأبان على علته ولم يغفله
- وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به الفقهاء، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه، سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شَفَى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه".[1]

وقال الدكتور نور الدين عتر: "فكلّ حديث اســتدلّ به مســتدلّ أو احتجّ به عالم فهو من شرطه، وهو شرط فسيح جدا، ولكنّ الترمذي لا ينزل إلى الواهي أو الموضـوع، لأنّ الأئمة لا يحتجون بالواهي ولا بالموضـوع، وقد دلّ الاسـتقراء على أنّ شـرطه هو: أن يخرّج أحاديث الطبقة الرابعة من الرواة فمن فوقهم، ورجال الطبقة الرابعة: قوم لم تكثر ممارستهم لحديث شيوخهم، ولم يسلموا أيضا من غائلة الجرح"[2].

منزلة جامع الترمذي بين كتب السنة

قال الذهبي: "جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه"[3]، وقال ابن الأثير: "وهذا كتابه «الصحيح» أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل»، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها". [4]

قال محمد بن عمر بن رشيد: "إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفا على الأبواب وهو علم برأسه، والفقه وهو علم ثاني وعلل الحديث، ويشتمل على

[1] شروط الأئمة الستة: 21.
[2] الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: 56.
[3] سير أعلام النبلاء 276/13.
[4] جامع الأصول 193/1.

بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب وهو علم ثالث، والأسماء والكنى وهو علم رابع، والتعديل والتجريح وهو علم خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه وهو علم سادس، وتعديد من روى ذلك وهو علم سابع. هذه علومه المجملة، وأما التفصيلية فمتعددة، وبالجملة فمنفعته كثيرة، وفوائده غزيرة".[1]

قال ولي الله الدهلوي: خلّف تآليف أفضلها جامعه الذي يترجح على سائر كتب الحديث من وجوه منها[2]:

- الترتيب وعدم التكرار.
- ومنها ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه ما احتجوا به.
- ومنها بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل.
- ومنها بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم وفوائد تتعلق بعلم الرجال.

أهم شروح جامع الترمذي

حظي جامع الترمذي بتنوع شروحه بين شروح مطولة وأخرى مختصرة، من أشهرها[3]:

- **النفح الشذي شرح جامع الترمذي**، للإمام أبي الفتح محمّد بن محمّد اليعمري الأندلسي، المعروف بابن سيّد الناس (ت734هـ)، ولم يكمله، فقد شرح ثلث الكتاب واخترمته المنية، حيث شرح (316) حديث، وهو مطبوع.[4]

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث : 275، نقلا عن قوت المغتذي للسيوطي.

[2] بستان المحدثين للدهلوي: 84.

[3] انظر: التصنيف في السنة النبوية: 87، ومقدمة المحقق على النفح الشذي في شرح جامع الترمذي 71/1، 77، 84، 90، وذكر المباركفوري في مقدمة التحفة شروح جامع الترمذي في الفصل التاسع، وأغلبها غير مطبوعة، وانظر: المكتبة الشاملة الحديثة على الرابط:
https://al-maktaba.org/book/31617/42829
وأيضا: https://www.islamweb.net/ar/article/16799

[4] من أول الكتاب إلى باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء

• **تكملة النفح الشـذي**، للحافظ زين الدّين عبد الرحيم بن الحسـين العراقي الكردي (ت806هـ)، ولم يكمله[1]، ثم أكمله ابنه .

• **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي (ت543هـ)، وهذا الشرح كاملٍ، وهو شرح وجيز، وهو مطبوع، وهو شرح أصولي فقهي، حيث اعتنى فيه مؤلفه بالمتن والنواحي الفقهية وبالجوانب النقدية ولم يتعرض للصناعة الإسنادية، وقد أجمل ابن العربي منهجه في شرحه فقال: "ونحن سنورد فيه إن شاء الله بحسب العارضة: قولًا في الإسناد، والرجال، والغريب وفنًّا من النحو، والتوحيد، والأحكام، والآداب، ونكتًا من الحِكَم، وإشارات إلى المصالح"[2]، وابن العربي لا يلتزم بذكر تلك العناصر جميعها في كل الأبواب والأحاديث التي يشرحها، وإنما قد يذكر عنصرا واحدا فقط منها، وقد يذكر عنصرين ، وقد يذكر ثلاثة، وقد يستوفي العناصر السابق ذكرها جميعًا أو أغلبها، وقد يترك بعض الأبواب دون تعليق عليها بشيء.

• **شـرح جامع الترمذي**، للحافظ زين الدّين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (795هـــ)، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن ابن رجب قد أجاد في هذا الشـرح وأنه نحو عشـرين مجلدا، وكذا قال صـاحب كشـف الظنون، ولكنه ذكر احترق في الفتنة وهو مفقود، ولم يصـل إلينا منه إلا شـرح كتاب العلل، وجزء يسير من شرح كتاب اللباس.

• **إنجاز الوعد الوفي في شـرح جامع الترمذي**، للحافظ سـراج الدّين عمر بن علي الأندلسي المصري، المعروف بابن الملقن (ت804هـ).

• **العرف الشـذي على جامع الترمذي**، لسـراج الدين البلقيني الشافعي (ت805هـ)، كتب منه قطعة، ولم يكمله.

[1] إلى باب الستر على المسلمين.

[2] مقدمة الشارح على عارضة الأحوذي 1/5-6.

• **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو مطبوع، ويعتبر حلقة من مشروع قام بتأليفه الحافظ السيوطي خدمة منه لكتب الأئمة الستة والأئمة الأربعة، وهو تعليق جيد ونافع على جامع الترمذي، فهو ليس بالشرح المطول ولا التنكيت المُخِل وإنما توسط في ذلك، اعتنى الحافظ السيوطي بالتنكيت على كل مشكل أو مبهم أو ما يحتاج إلى توضيح في متون أحاديث جامع الترمذي أو في أسانيده، وقد يترك العديد من الأحاديث الواردة في كل باب لعدم الحاجة إلى توضيح أو بيان ما يشكل فيها، وشرحه يأتي بمحل الشاهد لا يزيد عليه، تفاديًا للتطويل.[1]

• **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، للعلامة أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى الحنفي (ت1353هـ)، وهو شرح نفيس مفيد نافع وهو من أشهر الشروح في عصرنا الحالي، وهو أوسع شروح الترمذي المطبوعة، **مع مقدمة ضافية**، وهو شرح بالقول، نهج فيه مؤلفه منهج أهل الحديث في الإستدلال بما صح من السنة النبوية، ولا يلتزم مذهبا بعينه في استخراج الأحكام الفقهية، وقد جمع بين شرح المتن والإسناد، وقد رقمت أحاديث جامع الترمذي في التحفة فبلغت (4215).

الدراسات العلمية المعاصرة حول منهجه

• الأحاديث التي حسنها أبو عيسى الترمذي وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة، عبد الرحمن بن صالح محيي الدين، ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1401هـ

• الأحاديث التي حسنها الترمذي وانفرد بإخراجها مما قال فيه: حسن، عبد الرحمن صالح محي الدين، ماجستير، الجامعة الإسلامية، 1401هـ

[1] قوت المغتذي على جامع الترمذي (المقدمة/ 39، 55)، بتصرف.

- الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافا وليست في العلل الكبير، خالد بن محمد بن سعيد باسمح، ماجستير، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1417هـ
- الأحاديث التي سكت عليها الترمذي في كتابه الجامع: تخريج ودراسة، عبد الحميد مجيد العاني، دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد
- آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد بن منصور الدريس، دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421هـ وقد طبع سنة 1426هـ/2005م، تحت اسم: الحديث الحسن لذاته ولغيره: دراسة استقرائية نقدية
- أعلام الفقهاء والمحدثين: أبو عيسى الترمذي شيخ الحديث، كامل محمد عويضة
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، دكتوراه، جامعة الأزهر، 1384هـ
- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، (عداب) محمد فيصل الحمش، دكتوراه، 1998م
- جامع الترمذي في الدراسات المغربية -رواية ودراية-، محمد بن عبد الرحمن الصقلي، ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1989م
- جهود الإمام الترمذي الفقهية في سننهِ: مروياتهُ عن سفيان الثوري أنموذجا، محمد عبد الله سلمان الجبوري، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، بيروت، العدد 23، أغسطس 2021م
- جهود الإمام الترمذي ومنهجه في إعلال الحديث، حسن علي حسين، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد 20، 1431ه/2010م

- الحديث الغريب: مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذي، عمار جاسم العبيدي، ماجستير، جامعة صدام، 1997م
- الســلســبيل فيما تكلم فيه الترمذي بجرح أو تعديل، محمد بن عبد الله الشنقيطي
- ســؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، يوســف ابن محمد الدخيل، ماجستير، الجامعة الإسلامية، 1400هـ
- المتروكون ومروياتهم في جامع الترمذي، موســى ســكر بوقس الأندونيســي، ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- المدخل إلى جامع الإمام الترمذي، الطاهر الأزهر خذيري
- مصطلح (حسن غريب) دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذي، أسامة نمر عبد الكريم، الجامعة الأردنية، عمان، 1415هـ
- منهج الإمام الترمذي في الحكم على الحديث بالحســن في الجامع، قبلي بن هني، ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران
- منهج الإمام الترمذي في مختلف الحديث -دراســة تطبيقية من خلال الجامع الكبير-، سعيد سماحة محمد عوض
- موقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة: من خلال كتابه الجامع، حكيمة حفيظي، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، 1997م

المحور الثالث: الإمام النسائي ومنهجه في السنن

- التعريف بالإمام النسائي
- التعريف بسنن النسائي:
  اسم الكتاب وموضوعه، ورواته
- منهج مؤلفه فيه:
  - منهجه في التبويب
  - منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها
  - الصناعة الحديثية في السنن
  - عدد أحاديث السنن
  - درجة أحاديث السنن
  - شرطه في السنن
  - منزلته بين كتب السنة
  - أهم الشروح حوله
  - الدراسات المعاصرة حول منهجه

الإمام النسائي ومنهجه في السنن

التعريف بالإمام النسائي (215-303هـ)

الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي القاضي ولد في مدينة نَسا، سنة 215 هـ.[1]



ونسا هي مدينة بآخر خراسان-من جهتها الشمالية الغربية- أما الآن فلا وجود لها، وتقع أطلالها إلى الغرب من (عشق آباد) عاصمة تركمانستان، على بعد خمسة أميال منها (=8،04672 كلم)، في الوادي العريض الذي يقع بين جبال (كوبت داغ) وصحراء (قراقوم) ويسمى بـ (دَرّة كز).

---

[1] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 59/7 (115)، وسير أعلام النبلاء 125/14 (67)، وتاريخ دمشق لابن عساكر 170/71 (9650)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 349/1 (45)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 14/3 (81)، و وفيات الأعيان 77/1 (29).



بدأ الإمام النسائي رحلاته مبكرا وهو في الخامسة عشرة من عمره (سنة230هـ)، حيث رحل إلى قتيبة بن سعيد البغلاني، فمكث عنده سنة وشهرين، ثم واصل رحلاته في خراسان، والحجاز، والجزيرة، والثغور، والعراق، والشام، ثم استوطن مصر واستقربها وذاع صيته، ورحل الحفاظ إليه، ولم يخرج منها إلا قبل موته بثلاثة أشهر ونصف.

توفي النسائي (سنة 303هـ) عن 88 سنة، بالرملة بفلسطين -على أرجح الأقوال- إثر تعرضه للضرب وهو في دمشق، وكان آخر الأئمة الستة وفاة.[1]

[1] انظر: تاريخ الإسلام 59/7، والحديث والمحدثون : 358.

دفع وسم النسائي بالتشيع

نسب إلى الإمام النسائي أن فيه شيء من التشيع، وممن نسب إليه هذا القول ابن خلكان[1] والذهبي[2] وابن كثير[3].

قال الذهبي: "ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة، إلا أن فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه".[4]

مع العلم أن مفهوم التشيع في ذلك الزمن غير التشيع في هذا الزمن. قال الذهبي: "فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال".[5]

والتشيع عنه مدفوع بدليل:

- قول محمد بن موسى المأموني -صاحب النسائي- قال: "سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب (الخصائص) لعلي ﷺ، وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال -أي النسائي-: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب (الخصائص) رجوت أن يهديهم الله تعالى". [6]

---

[1] قال: "وكان يتشيع". انظر: وفيات الأعيان 77/1.

[2] في سير أعلام النبلاء 133/14.

[3] قال ابن كثير: وقد قيل عنه: "إنه كان ينسب إليه شيء من التشيع". انظر: البداية والنهاية 794/14.

[4] سير أعلام النبلاء 133/14.

[5] ميزان الاعتدال 6/1.

[6] تاريخ الإسلام 60/7.

- ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له: وأنا أسمع ألا تخرج فضائل معاوية ﵁؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث: (اللهم لا تشبع بطنه)[1] فسكت السائل.[2]

فقوله (وأي شيء أخرج له) إشارة منه أنه لم يثبت لديه في فضائل معاوية شيء غير هذا الحديث. حتى إن الإمام البخاري حين أتى في كتاب فضائل الصحابة على معاوية بن أبي سفيان آثر التعبير في حقه بلفظ «باب ذكر معاوية ﵁»[3]، وعدل الإمام البخاري عن التصريح بلفظ منقبة أو فضيلة اعتمادا على قول شيخه إسحق بن راهويه أنه لم يصح في فضائل معاوية شيء.[4]

قال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر: "وهذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد النسائي في معاوية، وإنما تدل على الكف عن ذكره بكل حال". ثم روى بإسناده عن أبي الحسن علي بن محمّد القابسي، سمعت أبا علي الحسن بن هلال يقول: سئل النسائي عن معاوية صاحب رسول الله ﷺ، فقال: "إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام كمن نَقَرَ الباب، إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة ﵁".[5]

- بالإضافة إلى ما سبق نجد أن النسائي حين ألف كتابه فضائل الصحابة أورد فيه حديثا في مناقب عمرو بن العاص، مع أن موقف عمرو من علي معروف، لذا فالشيعة يعادونه.

---

[1] قال الذهبي: لعل أن يقال هذه منقبة لمعاوية لقوله ﷺ: "اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة". انظر: تاريخ الإسلام 60/7.

[2] تاريخ الإسلام 60/7.

[3] صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ 28/5، ولم يذكر فيه شيئا مرفوعا.

[4] انظر: فتح الباري لابن حجر 104/7، بتصرف.

[5] تاريخ دمشق لابن عساكر 175/71.

- أخرج النسائي حديث عمرو بن سعد بن أبي وقاص أمير الجيش الذي قتل الحسين، وحديث إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان نصيبيا، ولو كان شيعيا ما أخرج حديثهما.[1]

- ترجم النسائي على نكاح المتعة بقوله: (تحريم المتعة)، وجمع في أحاديث علي بن أبي طالب في تحريمها، كأنه يقصد الرد على الشيعة وكشف تناقضاتهم، والخلاصة أن الإمام النسائي بريء من تهمة التشيع قليله أو كثره، ولا حظ للشيعة وأهل الأهواء فيه.[2]

أبرز شيوخه

امتدت حياة النسائي ثمان وثمانين(88) سنة، لقي خلال رحلاته خلقا كثيرا من كبار محدثي زمانه، وبسبب تبكيره في الرحلات شارك الشيخين في كبار شيوخهم، منهم: بُنْدار، وابن المثنى، والفلاس، وأبو كُرَيب.[3]

وقد ألف النسائي رسالة ذكر فيها (196) من شيوخه، وسماها: تسمية الشيوخ.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: "سمع من خلائق لا يحصون".[4]

وقد استوعبهم الحافظ ابن عساكر في معجمه، فبلغ عددهم (444) شيخا، واستدرك عليه الدكتور عبد الفتاح أبو غدة في جمعه لشيوخ النسائي في المجتبى ثلاثة ممن لم يذكرهم ابن عساكر. وقد بلغ عدد شيوخه في المجتبى (335) شيخا، وفي السنن الكبرى ممن ليس لهم رواية في المجتبى (112) شيخا، فصار المجموع (447) شيخا.[5]

---

[1] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 43.

[2] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 45.

[3] انظر: بغية الراغب المتمني: 101.

[4] تهذيب التهذيب 36/1.

[5] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 10، بتصرف.

وكلهم من رجال الشيخين أو أحدهما سوى ثلاثة وهم: سويد ين نصر، ومحمد بن عبد الله بن عمار، وإبراهيم بن يوسف، وهم ثقات.[1]

شيوخ النسائي الذين علا بهم إسناده[2]	
يحي بن موسى أبو زكريا (ت230هـ)	هناد بن السري (ت243هـ)
إسحاق بن إبراهيم الحنظلي(ابن راهويه) (ت238هـ)	علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي (ت244هـ)
محمود بن غيلان أبو أحمد المروزي (ت239هـ)	سعيد بن يعقوب الطالقاني (ت244هـ)
عثمان بن محمد بن أبي شيبة (ت239هـ)	محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري (ت245هـ)
قتيبة بن سعيد البغلاني (ت240هـ)	أبو الوليد هشام بن عمارالدمشقي (ت245هـ)
سويد بن نصر بن سويد المروزي (ت240هـ)	عبد الرحمن بن إبراهيم (دُحَيم) (ت245هـ)
إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي (ت240هـ)	العباس بن عبد العظيم العنبري (ت246هـ)
محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي (ت242هـ)	

الشيوخ الذين اشترك النسائي في الرواية عنهم مع بقية الأئمة الستة[3]	
عباس بن عبد العظيم العنبري(ت246هـ)	يعقوب بن إبراهيم الدورقي(ت252هـ)
أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري (ت249هـ)	محمد بن معمر القيسي البحراني(ت256هـ)
نصر بن علي الجهضمي(ت250هـ)	زياد بن يحيى الحساني(ت254هـ)
محمد بن بشار العبدي البصري(ت252هـ)	أبو سعيد الأشج، عبد الله بن سعيد الكندي (ت257هـ)
محمد بن المثنى أبو موسى العنزي(ت252هـ)	

---

[1] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 11.

[2] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 10، بتصرف.

[3] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 11، بتصرف.

الشيوخ الذين أكثر النسائي الرواية عنهم وعدد مروياتهم في المجتبى[1]	
اسم الشيخ	عدد مروياته في المجتبى
قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني	677
إسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ابن راهويه)	344
أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الفلاس البصري	208
أبو الفضل سويد بن نصر بن سويد المروزي	208
أبو موسى محمد بن المثنى بن عبيد العنزي (الزمن)	193
أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي (بندار)	186
محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري	159
أبو مسعود إسماعيل بن مسعود الدمشقي الجحدري	147
أبو عمرو الحارث بن مسكين بن محمد المصري	144
علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي	137
يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري	115
أبو الحارث محمد بن سلمة بن أبي فاطمة المرادي المصري	109
أبو جعفر محمد بن منصور بن داود الطوسي	108
أبو السري هناد بن السري بن مصعب التميمي الكوفي	74
أبو أحمد محمد بن غيلان العدوي	72

أبرز تلاميذه

عاش النسائي ثمان وثمانين (88) سنة، وصار وحيد عصره في الرواية عن قوم ماتوا قبل منتصف القرن الثالث الهجري فعلا به الإسناد، فألحق الأحفاد بالأجداد[2]، فكثرت الرحلة إليه من جميع الأقطار، وكثر تلاميذه.

قال ابن القاضي شهبة: "وهو من نظراء أهل الطبقة الثانية لكن تأخرت وفاته".[3]

[1] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 13-14.

[2] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 14.

[3] طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة 88/1.

وتلاميذه كثيرون ذكر المزي (57) منهم، وأوصلهم السخاوي إلى (65)، ومن أبرز تلامذته[1]:

ابنه: عبد الكريم بن أبي عبدالرحمن النسائي	(ت344هـ)
أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السُّني الدِّينَوْري	(ت364هـ)
أبوعوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني	(ت316هـ)
أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الرازي الدولابي	(ت310هـ)
أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي	(ت321هـ)
أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي	(ت338هـ)
أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني	(ت360هـ)
أبو حاتم محمد بن حبان البستي	(ت354هـ)
أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، العقيلي	(ت322هـ)
أبو أحمد عبد الله بن أحمد، ابن عدي الجرجاني	(ت365هـ)
أبو بكر محمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي	(ت358هـ)

أشهر مصنفاته

من مصنفات الإمام النسائي[2]:

- كتاب الكنى، وهذا الكتاب لم يصل إلينا
- كتاب الضعفاء والمتروكين، وهو مطبوع
- كتاب حديث مالك بن أنس
- السنن الصغرى

[1] انظر: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي: 51.

[2] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 238

- السنن الكبرى، وكان مفقودا إلى زمن قريب، وهو مطبوع اليوم وبين أيدينا[1]، وقد ألف النسائي ستة كتب في أول الأمر استقلالا، ثم ضمها في الأخير إلى سننه الكبرى، وكلها موجودة حاليا في السنن الكبرى؛ لذا انفرد بعض الرواة عنه ببعضها عن بقية الرواة، وهي[2]:
- فضائل القرآن
- التفسير
- خصائص علي
- فضائل الصحابة
- الجمعة
- عمل اليوم والليلة

---

[1] أول طبعة صدرت عام 1411هـ/1991م، عن دار الكتب العلمية، وقام بتحقيقها الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 37.

[2] انظر: بغية الراغب المتمني: 94، 95، والإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 38، وأعلام المحدثين ومناهجهم لرجاء مصطفى حزين: 178- 179،ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 238، بتصرف.

التعريف بسنن النسائي

اسم الكتاب

• أطلق عليه اسم (الصحيح) أبو علي النيسابوري، وابن السكن، وأبو أحمد بن عدي[1]، وأبو الحسن الدارقطني[2]، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، والخطيب البغدادي[3]، والسلفي[4]، والذهبي[5]، وغيرهم.[6]

ولعل مقصودهم من هذه التسمية: تحريه وشدة شرطه إذا قورن بشرط غيره من أصحاب السنن.

• ويسمى (السنن الصغرى) تمييزا له عن السنن الكبرى، أطلقه محمد بن ناصر الدِّين الدِّمشقي في التِّبْيَان لِبَدِيْعَةِ البَيَان[7]، والذهبي[8]، والكتاني الذي قال: "وسنن النسائي الكبرى ومنها لخص الصغرى تاركا لما تكلم في إسناده بالتعليل، وإذا أطلق أهل الحديث أن النسائي روى حديثا فإنما يعنون في السنن الصغرى وهي المجتبي لا في هذه".[9]

• ويسمى (المجتبى) بالباء الموحدة؛ لأن النسائي اصطفاه وانتقاه من السنن الكبرى، وهو أشهر الأسماء وأكثرها تداولا. وقد صرح به النسائي نفسه في **كتاب القسامة:** (باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن)[10].

---

[1] انظر: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي: 50.

[2] انظر: أطراف الغرائب والأفراد 52/1.

[3] انظر: تاريخ بغداد وذيوله 396/11.

[4] انظر: مقدمة ابن الصلاح: 40.

[5] انظر: الكاشف 195/1 (39).

[6] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 75/1، ومقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 44.

[7] انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب 249/5.

[8] كما في شذرات الذهب في أخبار من ذهب 16/4.

[9] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : 32.

[10] سنن النسائي 62/8.

وأطلقه ابن طاهر المقدسي[1]، والذهبي[2]، وابن الأثير[3]، وأبو علي الغساني[4]، وابن خير الإشبيلي[5]، والكتاني.[6]

• ويسمى (المجتنى) - بالنون- من: جنى الثمرة واقتطفها وجرّها إليه، ويصح إطلاق هذا الاسم على السنن الصغرى لأنه اقتطفها من السنن الكبرى، ذكره الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي[7]، والذهبي في السير.[8]

المراد بالسنن عند الإطلاق[9]:

أطلق غير واحد من أهل العلم لفظ السنن ونسبه للنسائي، دون تحديد مرادهم بالسنن هل هي الصغرى أم الكبرى؟ من هؤلاء:

- أبو يعلى الخليلي قال: "وكتابه في السنن مرضي".[10]

- السمعاني قال: "صاحب كتاب السنن".[11]

- المزي قال: "صاحب كتاب السنن وغيرها من المصنفات المشهورة".[12]

- السخاوي قال: "الكتاب الحسن الواضح الجلي الملقب بـ (السنن) للنسائي".[13]

وقد صرح آخرون بمرادهم بالسنن على قولين:

---

[1] شروط الأئمة الستة: 12.

[2] تذكرة الحفاظ للذهبي 195/2، وانظر: سير أعلام النبلاء 239/19، و503/20، و123/21.

[3] انظر: جامع الأصول 197/1.

[4] نقله ابن خير الإشبيلي في الفهرسة: 155.

[5] فهرسة ابن خير الإشبيلي: 165، 171.

[6] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: 32.

[7] انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 248.

[8] سير أعلام النبلاء 131/14، و 277/22.

[9] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 50، 52، بتصرف.

[10] الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 436/1.

[11] الأنساب للسمعاني 87/13.

[12] تهذيب الكمال 328/1.

[13] بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي: 26.

1. أن مرادهم السنن الكبرى؛ لأنها أصل التأليف، ومادة المجتبى، وهي المشهورة عنه، فقد رواها عشرات الرواة في حياته، بخلاف الصغرى، فإنها ألفت في آخر حياته، ولم يروها عنه إلا ابن السني.

قال العظيم آبادي: ثم اعلم أن قول المنذري في مختصره وقول المزي في الأطراف: الحديث أخرجه النسائي، فالمراد به السنن الكبرى للنسائي، وليس المراد به الصغرى للنسائي التي هي مروجُ الآن في أقطار الأرض... وهذه السنن الصغرى المروجة مختصرة من السنن الكبرى، وهي لا توجد إلا قليلا... فالحديث الذي قال فيه المنذري والمزي: أخرجه النسائي، وما وجدته في السنن الصغرى، فاعلم أنه في السنن الكبرى.[1]

2. أن مرادهم السنن الصغرى

قال تاج الدين السبكي: "سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة، هي الصغرى لا الكبرى".[2]

قال صديق حسن خان: "وإذا أَطلَقَ أهل الحديث على أن النسائي روى حديثا، فإنما يريدون المجتبى، لا السنن الكبرى، وهي إحدى الكتب الستة"[3].

قال الكتاني: "وإذا أطلق أهل الحديث أن النسائي روى حديثا فإنما يعنون في السنن الصغرى وهي المجتبى".[4]

ملاحظة: الكبرى هي المشهورة عند المتقدمين، بدليل كثرة رواياتها، والصغرى هي المشهورة عند المتأخرين. وفي عصرنا هذا صار المجتبى هو المعروف بسنن النسائي، أما الكبرى فتذكر دائما مقرونة ببعضها.

---

[1] عون المعبود شرح سنن أبي داود 197/14، بتصرف.

[2] انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 1168/3، وتدريب الراوي 109/1.

[3] الحطة في ذكر الصحاح الستة : 219.

[4] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : 32.

صحة نسبة المجتبى للنسائي:

قد وقع خلاف بين أهل العلم في السنن الصغرى (المجتبى) للنسائي، هل هي من انتقاء تلميذه ابن السني؟ أوهي من صنع النسائي نفسه؟ وقد اختصرها من السنن الكبرى، وما ابن السني إلا راوٍ لهذا المختصر.

فذهب إلى القول الأول الذهبي[1]، وتبعه عليه تاج الدين السبكي[2]، وابن ناصر الدين الدمشقي.[3]

وذهب إلى الثاني فريق كبير من المحدثين وأهل العلم، كابن خير الإشبيلي[4]، وابن عساكر[5]، وابن الأثير[6]، والمزي[7]، وابن كثير[8]، والعراقي[9]، وابن حجر العسقلاني[10]، والسخاوي[11].

ومن الأدلة على أن المجتبى للنسائي وليس لابن السني[12]:

- وجود نسخ خطية قديمة ذكرها الأستاذ فاروق حمادة[13]، وهي تفيد بأن السنن الصغرى من تأليف النسائي، وأن ابن السني مجرد راو لها.

---

[1] انظر: سير أعلام النبلاء 131/14، 133، و تذكرة الحفاظ للذهبي 101/3.

[2] انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 39/3.

[3] انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب 339/4.

[4] انظر: فهرسة ابن خير: 155.

[5] انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر 170/71، و 52/13.

[6] انظر: جامع الأصول 195/1.

[7] انظر: تهذيب الكمال 1/ 172، 328.

[8] البداية والنهاية 793/14.

[9] طرح التثريب في شرح التقريب 289/3.

[10] المجمع المؤسس للمعجم المفهرس 305/1 ، والمعجم المفهرس لابن حجر: 33.

[11] الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية: 147.

[12] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 45، 47، بتصرف.

[13] في مقدمته لكتاب عمل اليوم والليلة: 62، 69، 73.

- ما ساقه ابن الأثير في جامع الأصول بإسناده إلى النسائي من طريق ابن السني[1]، ولو كان من تأليف ابن السني لاكتفى بالإسناد إلى ابن السني فقط، ولنص على ذلك.

- تصريح ابن السني نفسه أنه سمع المجتبى من النسائي، قال: أخبرنا الإمام أبو عبد الرحمن النسائي من لفظه .[2]

وقال: أنبأنا الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله تعالى.[3]

- أن في المجتبى أحاديث ليست في الكبرى[4]، فإن كان ابن السني هو المختصر لها، فمن أين له هذه الزيادات الكثير، كما لا يتصور أن يكون ابن السني هو الذي وضع تلك الأحاديث، للإتفاق على عدالته وإمامته.

موضوع الكتاب

اقتصر النسائي في سننه على أحاديث الأحكام إلا قليلا، ورتبها ترتيبا فقهيا، ويتميز بكثرة التفريعات الفقهية في الأبواب[5]، وعدم إيراده للتعقبات الفقهية - إلا ما ندر- وأقوال الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب.[6]

رواة السنن الكبرى والصغرى عن النسائي

لم تحض السنن الصغرى بما حضيت به السنن الكبرى من كثرة رواتها عن النسائي حيث بلغ عدد رواة السنن الكبرى (11) أكبرها وأتمها رواية

---

[1] قال ابن الأثير: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني الدِّينَوَرِي، قراءة عليه في داره بالدِّينور، في جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. قال: حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي بكتاب «السنن» جميعه. انظر: جامع الأصول 204/1.

[2] سنن النسائي، كتاب البيعة، باب البيعة على السمع والطاعة 137/7 (4149).

[3] سنن النسائي، كتاب الأشربة باب تحريم الخمر 286/8 (5540).

[4] وهي أكثر من 260 حديثا.

[5] الواضح في مناهج المحدثين: 259.

[6] المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 261، بتصرف.

ابن الأحمر، وقد ذكر ابن حجر أنهم عشرة[1]، وزاد السخاوي واحدا.

1	ابنه أبو موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب(ت344هـ)
2	أبو بكر أحمد بن محمد (ابن السني) (364 هـ)
3	أبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي(ت361هـ)
4	أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري(ابن حيويه) (ت366هـ)
5	أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن معاوية القرطبي (ابن الأحمر) (ت358هـ)
6	أبو عبد الله محمد بن القاسم بن سيار القرطبي(ت328هـ)
7	أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي(ت321هـ)
8	أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن المهندس المصري(ت385هـ)
9	أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري(ت370هـ)
10	أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني(ت357هـ)
11	أبو الحسن أحمد بن محمد بن أبي التمام

أما المجتبى فلم يروه إلا راو واحد وهو ابن السني(ت364هـ)[2]، الذي كان سمعها منه بمصر في سنة اثنتين وثلاثمائة (302هـ)[3]، وقد اجتباه النسائي قبل خروجه من مصر ووفاته بفترة وجيزة، فلم يتمكن من السماع منه إلا ابن السني لقربه وملازمته له، وتفرد به عنه أبو نصر بن الكسار، وتفرد به عنه عبد الرحمن بن حمد الدوني، وعنه انتشر.[4]

---

[1] تهذيب التهذيب 37/1.

[2] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 224/8 (98)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 169 (187)، وسير أعلام النبلاء 255/16 (178).

[3] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 169.

[4] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 54، 55، بتصرف.

منهج الإمام النسائي في المجتبى

رتب النســائي كتابه المجتبى على الكتب والأبواب، وعدد الكتب عنده (52) كتابا، وعدد أبوابه (2572) بابا[1]، وانفرد النسائي عن الكتب الخمسة بأبواب فقهية منها[2]:

- التطبيق
- الخيل
- الأحباس
- النحل
- تحريم الدم
- قطع السارق
- الزينة
- آداب القضاة

ولا يعني هذا أن أحاديثها غير موجودة في الكتب الأخرى، فبعضها موجود لكنه مفرق.[3]

---

[1] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 78.

[2] انظر: بغية الراغب المتمني: 89، 90.

[3] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 81.

الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب	الرقم	اسم الكتاب
1	الطهارة	19	صلاة العيدين	37	عشرة النساء
2	المياه	20	قيام الليل وتطوع النهار	38	تحريم الدم
3	الحيض والاستحاضة	21	الجنائز	39	قسم الفيء
4	الغسل والتيمم	22	الصيام	40	البيعة
5	الصلاة	23	الزكاة	41	العقيقة
6	المواقيت	24	مناسك الحج	42	الفرع والعتيرة
7	الأذان	25	الجهاد	43	الصيد والذبائح
8	المساجد	26	النكاح	44	الضحايا
9	القبلة	27	الطلاق	45	البيوع
10	الإمامة	28	الخيل	46	القسامة
11	الافتتاح	29	الأحباس	47	قطع السارق
12	التطبيق	30	الوصايا	48	الإيمان وشرائعه
13	السهو	31	النحل	49	الزينة
14	الجمعة	32	الهبة	50	آداب القضاة
15	تقصير الصلاة في السفر	33	الرقبى	51	الاستعاذة
16	الكسوف	34	العمرى	52	الأشربة
17	الاستسقاء	35	الأيمان والنذور		
18	صلاة الخوف	36	المزارعة		

منهج الإمام النسائي في التبويب

- **ترتيب الأبواب**: لقد أجاد النسائي في ترتيب الأبواب داخل الكتاب حسب تسلسل المعنى، فبدأ بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأشربة؛ لأن الأحاديث التي أوردها أغلبها أحاديث الأحكام غير كتاب الإيمان وشرائعه، لذا سُمّيَ بالسنن.[1]

- **ترتيب الأحاديث في الباب:** سار النسائي على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، حيث جمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد، ورتب الأحاديث على الأبواب الفقهية، كما استوعب طرق الحديث وبدأ بما هو غلط.

---

[1] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 69، 79، بتصرف.

ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له[1]، وقد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه بالحديث المُعل أحيانا.

قال ابن رشـيد: "كتاب النسـائي أبدع الكتب المصـنفة في السـنن تصـنيفا وأحسنها ترصيفا، وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل".[2]

- محافظته على سـياق الأحاديث بإسـنادها، فندرت فيه المعلقات[3]، وقَلَت الموقوفات (17 معلق)

- يذكر المعلق ثم يسنده في الباب نفسه أو في باب قريب منه.

- يذكر المعلق بعد المتصل لبيان الطرق.

- وقال ابن عمر: حدثني زيد بن ثابت، «أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا».[4] وصله في الباب الذي يليه من طريق قتيبة عن سفيان عن الزهري عن سالم عن ابن عمر.[5]

منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب ومسالكها

لما كانت الأبواب هي المدخل الرئيسـي للأحاديث، والمحور السـاسـي لتوزيعها داخل الكتاب، وتأليف بعضـها لبعض تفنن النسـائي في وضـعها، حيث جمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام تحت تراجم وضـعها للدلالة على تلك المسـائل، وقد وضـع أبوابا متعددة لحديث واحد بغية اسـتخراج أحكام متنوعة. ويتميز الإمام النسائي في صياغته لتراجم الأبواب وبوضوح العبارة وبالدقة في الدلالة

[1] شرح علل الترمذي 1/ 52.

[2] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 484/1.

[3] مقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 57، بتصرف.

[4] سنن النسائي، كتاب البيوع، باب بيع الثمر بالتمر 267/7 (4532).

[5] سنن النسائي، كتاب البيوع، بيع الكرم بالزبيب 267/7 (4536).

على الحكم الفقهي المستنبط من الحديث، وكان الغالب على تراجم أبواب السنن التراجم الظاهرة، وقلّما نجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، وقد يأتي بعبارة مجملة إذا تعددت الأحاديث التي يذكرها تحت تلك الترجمة لتكون شاملة لها، وقد يضع الترجمة على صيغة الاستفهام إما لأن المسألة خلافية، وإما لأن القصد من ذلك التركيز على المسألة المستنبطة من ذلك الحديث، وقد نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم.[1]

- **التراجم الظاهرة:** ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

-الترجمة بآية قرآنية[2]، مثل:

باب قوله عز وجل ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون﴾[3]، باب قوله تعالى: ﴿وأولي الأمر منكم﴾[4].

-الترجمة بصيغة استفهام، مثل:

(باب كيف المسح على العمامة؟)[5]، (باب بأي شيء تستفتح صلاة الليل؟)[6]، (باب متى يحول الإمام رداءه؟)[7].

- الترجمة بصيغة خبرية عامة، مثل:

(باب صلاة المغرب)[8]، (باب الدعاء عند الأذان)[9]، (باب وقت الجمعة).[10]

---

1 الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 77، 80-81، بتصرف.

2 وقد بلغت الآيات التي صدر بها بعض أبواب الكتاب عشرين (20) آية. انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 80.

3 سنن النسائي، كتاب الزكاة 43/5.

4 سنن النسائي، كتاب البيعة 154/7.

5 سنن النسائي، كتاب الطهارة 77/1.

6 سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار 212/3.

7 سنن النسائي، كتاب الاستسقاء 157/3.

8 سنن النسائي، كتاب الصلاة 239/1.

9 سنن النسائي، كتاب الأذان 26/2.

10 سنن النسائي، كتاب الجمعة 99/3.

-الترجمة بصيغة خبرية خاصة، مثل:

(باب النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام على المنبر يوم الجمعة)[1]، (باب تحويل الإمام ظهره إلى الناس عند الدعاء في الاستسقاء)[2]، (باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة).[3]

- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل:

(باب إحفاء الشـــارب وإعفاء اللحى)، أدرج تحته حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «أحفوا الشوارب، وأعفوا اللحى».[4]

(باب فيمن نسـي صـلاة)، أدرج تحته حديث أنس قال: قال رسـول الله ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها».[5]

- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: (باب الوضوء من النوم)، أدرج تحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يُفرِغ عليها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده. فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر الوضوء، وليس في الحديث إلا غسل اليدين ثلاثا.[6]

- أن تكون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل:

(باب الرخصة في السواك بالعشيّ للصائم)، أدرج تحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه

---

[1] سنن النسائي، كتاب الجمعة 103/3.

[2] سنن النسائي، كتاب الاستسقاء 157/3.

[3] سنن النسائي، كتاب الطلاق 6/ 145.

[4] سنن النسائي، كتاب الطهارة 16/1 (15).

[5] سنن النسائي، كتاب المواقيت 293/1 (613).

[6] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 193.

مرفوعا: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[1]. فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السواك بالعشي للصائم، والحديث يفيد السواك للصائم وغيره، ووقت العشي وسواه، فهو أعمّ.[2]

- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل: (باب النية في الوضوء)، ثم أخرج حديث عمر ﵁ مرفوعا: إنما الأعمال بالنيات...الحديث[3]. فوجه مطابقة الحديث للترجمة أن الوضوء عمل فتلزم له النية.[4]

- **التراجم المرسلة:** أوردها مرات قليلة، مثل: باب نوع آخر، بعد إيراده باب في التعزية[5].

باب نوع آخر، بعد إيراده باب نوع آخر من الدعاء[6].

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في المجتبى

منهج الإمام النسائي في رواية الحديث وبيان طرقه واختصارها: يقتصر الإمام النسائي في كثير من المواضع على بيان موضع الفقه من الحديث، فيذكر الشاهد ثم يقول: (وفيه قصة)، أو (وساق الحديث)، وأحيانا يقول: (مختصرا)، كل ذلك لأنه يريد فقه الحديث.[7]

- **الجمع بين الشيوخ بالعطف:** كان الأئمة إذا أرادوا إخراج حديث تحملوه من طريقين أو أكثر يجمعون بين شيوخهم أحيانا بالعطف بحرف الواو وذلك طلبا

---

[1] سنن النسائي، كتاب الطهارة 12/1(7).

[2] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 193.

[3] سنن النسائي، كتاب الطهارة 58/1 (75).

[4] مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 196.

[5] سنن النسائي، كتاب الجنائز 118/4.

[6] سنن النسائي، كتاب السهو 54/3.

[7] الواضح في مناهج المحدثين: 261.

للاختصــار، وعدم تكرار الجزء المشــترك من الإســناد بكامله، مع عزو ألفاظ الأحاديث إلى أصحابها.[1]

- **جمع الأسـانيد بالتحويل**: لاختصــار الأســانيد التي تلتقي عند راو معين بعدم تكرار القدر المشــترك بينهما جمع الأئمة بين الأســانيد باســتخدام حرف يدل على التحويل وهو الحاء (ح)، للانتقال من سند إلى آخر، والإمام النسائي مقل مقارنة بأبي داود والترمذي.[2]

- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشـارة إلى الباقي للاختصـار**: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه يذكر بعضهم سند حديث ومتنه، ويكون للحديث عدة طرق فيشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها.[3]

قال النسائي[4]:

-أخبرنا محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين **قراءة عليه وأنا أسمع واللفظ له**، عن ابن القاسم قال: حدثني مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن رافع بن إسحاق، أنه سمع أبا أيوب الأنصاري وهو بمصر يقول: والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكراييس؟ وقد قال: رسول الله ﷺ: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط أو البول فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها.

[1] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 146.

[2] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 147. بتصرف.

[3] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 151.

[4] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة 21/1 (20).

قال النسائي[1]:

-أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي، عن حماد، والحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، حدثني مالك، ح وأخبرنا سليمان بن منصور قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك **واللفظ له**، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله وإلى رسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

قال النسائي[2]:

- أخبرنا علي بن خشرم، قال: حدثنا عيسى، عن الأعمش، ح أنبأنا الحسن بن إسمعيل، قال: حدثنا ابن إدريس، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعاء الجاهلية». **واللفظ لعلي**، وقال الحسن: **بدعوى**.

قال النسائي[3]:

- أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح، ويونس بن عبد الأعلى، والحارث ابن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع **واللفظ له**، عن ابن وهب، عن ابن جريج، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أسجد على سبعة لا أكف الشعر ولا الثياب: الجبهة، والأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين».

---

[1] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء 58/1 (75).
[2] سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب دعوى الجاهلية 19/4 (1860).
[3] سنن النسائي، كتاب التطبيق باب السجود على الأنف 209/2 (1096).

قال النسائي[1]:

-أخبرني إبراهيم بن الحسن قال: حدثنا حجاج قال: قال ابن جريج، أخبرني زياد بن سعد، أن ثابتا مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات».

قال النسائي[2]:

-أخبرني إبراهيم بن الحسن قال: حدثنا حجاج قال: قال: ابن جريج: أخبرني زياد بن سعد، أنه أخبره هلال بن أسامة، أنه سمع أبا سلمة يخبر عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ **مثله**.

قال النسائي[3]:

- أخبرنا هارون بن عبد الله، قال: حدثنا حجاج، وروح هو ابن عبادة، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن مسافع، أن مصعب بن شيبة أخبره، عن عقبة بن محمد بن الحارث، عن عبد الله بن جعفر، أن رسول الله ﷺ قال: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين»، **قال حجاج: بعد ما يسلم، وقال روح: وهو جالس**.

الدقة في صيغ التحديث والحرص على ألفاظ الرواة: تميز النسائي عن بقية المحدثين باختياره لفظ **(أخبرنا)** في الرواية عن شيوخه أكثر من (حدثنا وأنبأنا)، لكنه يستعملها في الغالب في عطف إسناد على آخر، وروايته بـ (حدثنا) قليلة، بل ربما يروي عن شيخه الواحد كقتيبة وإسحاق بن راهويه وهنّاد بالصيغتين، ومعلوم أن أخذه عن شيوخه غير منحصر في أحد

---

[1] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب سؤر الكلب 52/1 (64).
[2] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب سؤر الكلب 53/1 (65).
[3] سنن النسائي، كتاب السهو، باب التحري 30/3 (1251).

التحملين، بل هو دائر بين التحديث والعرض[1]، ويبدو أنه لا يخص أخبرنا بالقراءة والعرض؛ وإنما يسوي بين (حدثنا) و(أخبرنا) في السماع على مذهب الجمهور، وأنه يرى عدم التفريق بين الصيغتين. والإمام النسائي شديد الاعتناء بألفاظ الرواة، حيث يعنون على اختلاف الرواة في الالفاظ مع اتفاقهم على المعنى، فيكثر أن يقول: باب كذا وكذا واختلاف ألفاظ الناقلين لخبر فلان، ويعني بذلك الأحاديث المختلفة لفظا المتفقة معنى، ومنشأ ذلك الرواية بالمعنى، ويريد بهذا أن يميز لفظ كل راو عن لفظ غيره.[2]

قال النسائي:

أخبرنا الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع...[3]

- أخبرنا هارون بن عبد الله قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك قال: وحدثنا الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع، واللفظ له...[4]

- أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا إبراهيم بن عقبة، ح وحدثنا الحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع، واللفظ له...[5]

- أنبأنا الحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع...[6]

- أخبرنا الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع...[7]

---

[1] بغية الراغب المتمني: 40.

[2] بغية الراغب المتمني : 57، والإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 85، بتصرف.

[3] سنن النسائي 13/1 (9)، وفي 4 مواضع أخرى.

[4] سنن النسائي 80/2 (788).

[5] سنن النسائي 121/5 (2648).

[6] سنن النسائي 250/6 (3650).

[7] سنن النسائي 13/1 (9)، وفي 4 مواضع أخرى.

قال النسائي[1]:

- أخبرنا هارون بن عبد الله، قال: حدثنا حجاج، وروح هو ابن عبادة، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن مسافع، أن مصعب بن شيبة أخبره، عن عقبة بن محمد بن الحارث، عن عبد الله بن جعفر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «من شك في صلاته فليسجد سجدتين»، قال حجاج: بعد ما يسلم، وقال روح: وهو جالس.

تكرار الحديث في سنن النسائي: زاحم الإمام النسائي إمام الصنعة البخاري في التبويب وتدقيق الاستنباط والتبويب لما يستنبطه وتكرير المتون مراعاة لذلك[2]، فكان يُعيد الحديث لكي يستنبط منه شيئا لم يكن قد استنبطه عند إيراده في المرة الأولى، وإشارة منه إلى صحة استدلال هذا الحديث على تلك المسائل كلها.[3]

وقد يقع له تكرير الباب مع حديثه سواء بسواء، وقد يكون بين الترجمتين تفاوت يسير، ولا يأتي في حديثهما بأي زيادة، وربما يزيد في أحد الموضعين مكمّلا تعيين ما أهمله من رواة السند، وقد يورد في كل منهما للحديث الواحد طريقا؛ ليزداد الناظر له في المتن تحقيقا، وقد يكرر الباب خاصة دون متنه.[4]

قال النسائي[5]:

- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، وقتيبة بن سعيد، عن جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك».

[1] سنن النسائي، كتاب السهو، باب التحري 30/3 (1251)

[2] بغية الراغب المتمني: 27.

[3] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 27.

[4] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 143- 144.

[5] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب السواك إذا قام من الليل 8/1 (2) .

قال النسائي[1]:

- أخبرنا عمرو بن علي، ومحمد بن المثنى، عن عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، والأعمش، وحصين، عن أبي وائل، عن حذيفة، «أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك».

قال النسائي[2]:

- حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا شعبة، عن حصين، قال: سمعت أبا وائل يحدث، عن حذيفة، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك».

قال النسائي[3]:

- أخبرنا قتيبة، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، قال: أخبرني سعيد، وعروة، سمعا حكيم بن حزام، يقول: سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال: «إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بطيب نفس، بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس، لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا، خير من اليد السفلى».

---

[1] سنن النسائي، كتاب قيام الليل، باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك 212/3 (1621).

[2] سنن النسائي، كتاب قيام الليل، باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك 212/3 (1622).

[3] سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب اليد العليا 60/5 (2531).

قال النسائي[1]:

- أخبرنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، عن سفيان، عن الزهري، قال: أخبرني عروة، عن حكيم بن حزام، قال: سألت رسول الله ﷺ، فأعطاني، ثم سألته، فأعطاني، ثم سألته، فأعطاني، فقال رسول الله ﷺ: «يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بطيب نفس، بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس، لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل، ولا يشبع، واليد العليا، خير من اليد السفلى».

قال النسائي[2]:

- أخبرنا عبيد الله بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي عمرة، عن زيد بن خالد قال: مات رجل بخيبر، فقال رسول الله ﷺ: «صلوا على صاحبكم إنه غل في سبيل الله»، ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزا من خرز يهود ما يساوي درهمين.

- أخبرنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أتي برجل من الأنصار ليصلي عليه فقال النبي ﷺ: «صلوا على صاحبكم فإن عليه دينا»، قال: أبو قتادة هو علي، قال النبي ﷺ: بالوفاء، قال: بالوفاء، فصلى عليه.

---

[1] سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب مسألة الرجل في أمر لا بد له منه 100/5 (2601).

[2] سنن النسائي، كتاب الجنائز، الصلاة على من عليه دين 64/4، 66 (1959، 1960،1961، 1962، 1963).

- أخبرنا عمرو بن علي، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا يحيى، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، قال: حدثنا سلمة يعني ابن الأكوع قال: أتي النبي ﷺ بجنازة، فقالوا: يا نبي الله، صل عليها، قال: «هل ترك عليه دينا؟»، قالوا: نعم، قال: «هل ترك من شيء؟». قالوا: لا، قال: «صلوا على صاحبكم». قال رجل من الأنصار يقال له: أبو قتادة: صل عليه وعلي دينه، فصلى عليه.

-أخبرنا نوح بن حبيب القومسي، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر قال: كان النبي ﷺ لا يصلي على رجل عليه دين، فأتي بميت، فسأل: «أعليه دين؟». قالوا: نعم، عليه ديناران، قال: «صلوا على صاحبكم»، قال أبو قتادة: هما علي يا رسول الله، فصلى عليه، فلما فتح الله على رسوله ﷺ قال: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك دينا فعلي، ومن ترك مالا فلورثته.

- أخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنبأنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، وابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان إذا توفي المؤمن وعليه دين سأل: «هل ترك لدينه من قضاء؟». فإن قالوا: نعم صلى عليه، وإن قالوا: لا، قال: «صلوا على صاحبكم»، فلما فتح الله عز وجل على رسوله ﷺ، قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته».

إيراد الإمام النسـائي للآثار الموقوفة: كان الإمام النسـائي يبين ما في الحديث من اختلاف من رفع أو وقف، ووصـل أو إرسـال، وقد قلل الإمام النسـائي من رواية الأحاديث الموقوفة مقارنة بالصـحيحين وبقية السـنن، روى ما يقارب الثمانين (80) حديثا موقوفا، من بين (5758) حديث في المجتبى، أي بنسـبة (1.30%)، وكان يعبر عما في الحديث من اختلاف بقوله: (ذِكر الاختلاف على

فلان في حديث كذا)، وقوله: (أوقفه فلان)، أو يرجّح فيقول: (الصواب موقوف) أو (إنما هو كلام فلان الصحابي) أو نحو ذلك، ثم إن الكثير من هذه الموقوفات تأخذ حكم المرفوع أو تؤكده، أما الحديث المقطوع فهو أقل بكثير من الموقوف.[1]

قال النسائي[2]:

-أخبرنا الحسين بن عيسى، قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد».

أوقفه زهير.

قال النسائي[3]:

-أخبرنا محمد بن منصور قال: حدثنا إسماعيل بن عمر قال: حدثنا داود بن قيس، عن محمد بن عجلان، عن يحي بن سعيد، عن أنس بن مالك أنه، «رأى رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقبلة خلفه».

قال أبو عبد الرحمن: لا نعلم أحدا تابع عمرو بن يحي على قوله يصلي على حمار، وحديث يحي بن سعيد، عن أنس الصواب موقوف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[1] بتصرف عن: دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 81، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 136.

[2] سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، ذكر الاختلاف على أبي إسحق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر 236/3 (1702).

[3] سنن النسائي، كتاب المساجد، باب الصلاة على الحمار 60/2 (741).

قال النسائي[1]**:**

- أخبرني هارون بن عبد الله قال: حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثنا معاوية بن صالح قال: حدثني أبو الزاهرية، قال: حدثني كثير بن مرة الحضرمي، عن أبي الدرداء سمعه يقول: سئل رسول الله ﷺ أفي كل صلاة قراءة؟ قال: «نعم»، قال رجل من الأنصار: وجبت هذه. فالتفت إليّ وكنت أقرب القوم منه فقال: ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم.

قال أبو عبد الرحمن: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء.

التعريف بالرواة: اعتنى الإمام النسائي بالتعريف بالرواة وبيان أسمائهم أو كناهم التي تلتبس في الأسانيد، واعتنى ببيان من له صحبة، وغير ذلك مما ينفع في تمييز راو من غيره.[2]

- فيُسمي المبهم ويُعيّن المهمل في أصل السند[3]

قال النسائي[4]**:**

-أخبرنا محمد بن المثنى، عن عثمان بن عمر، قال: أنبأنا علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر، أن رسول الله ﷺ، قال: «ليس من البر الصيام في السفر»، ثم ساقه من طريق آخر.

---

[1] سنن النسائي كتاب الافتتاح، اكتفاء المأموم بقراءة الإمام 142/2 (923).

[2] انظر: مقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 57، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية158، بتصرف.

[3] انظر: بغية الراغب المتمني: 65، 66.

[4] سنن النسائي، كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على علي بن المبارك 176/4 (2261).

قال النسائي[1]:

-أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وخالد بن الحارث، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، **عن محمد بن عمرو بن حسن**، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قد ظلل عليه في السفر، فقال: «ليس من البر الصيام في السفر.

قال النسائي[2]:

- أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا إسرائيل، عن فرات القزاز، **عن عبيد الله -وهو ابن القبطية-** عن جابر بن سمرة قال: صليت مع رسول الله ﷺ فكنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم، السلام عليكم، قال: فنظر إلينا رسول الله ﷺ فقال: «ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس، إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يومئ بيده».

- ويسمي المكنى ويكني المسمى إذا كان مشهورا بكنيته[3]

قال النسائي[4]:

- أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن عاصم الأحول قال: سمعت أبا حاجب -قال: **أبو عبد الرحمن واسمه سوادة بن عاصم**- عن الحكم بن عمرو «أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة».

---

[1] سنن النسائي، كتاب الصيام، ذكر اسم الرجل 177/4 (2262).

[2] سنن النسائي كتاب السهو، باب السلام بالأيدي في الصلاة 64/3 (1326).

[3] انظر: بغية الراغب المتمني: 68.

[4] سنن النسائي، كتاب المياه ، باب النهي عن فضل وضوء المرأة 17/1 (343).

قال النسائي[1]:

-أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي عمار الهمداني، عن قيس بن سعد، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله».

قال أبو عبد الرحمن: أبو عمار **اسمه** عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل **يكنى** أبا ميسرة، وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل.

- ويشير للمتفق والمفترق[2]

قال النسائي[3]:

- أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا إسمعيل بن مسلم، قال: حدثنا محمد بن واسع، عن مطرف بن عبد الله، قال: قال لي عمران بن حصين: «تمتعنا مع رسول الله ﷺ».

قال أبو عبد الرحمن: «**إسمعيل بن مسلم ثلاثة** هذا أحدهم لا بأس به، وإسمعيل بن مسلم شيخ يروي عن أبي الطفيل لا بأس به، وإسمعيل بن مسلم يروي عن الزهري، والحسن متروك الحديث».

بيان الإمام النسائي لأحوال الرواة: للنسائي عناية كبيرة بنقد الرواة وجرحهم وتعديلهم، "وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة".[4]

---

[1] سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر قبل نزول الزكاة 49/5 (2507).

[2] انظر: بغية الراغب المتمني: 69.

[3] سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب القران 149/5 (2728).

[4] قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء 133/14

وقد قام أحد الباحثين[1] بجمع وتتبع أقوال النسائي في الجرح والتعديل في مظانها فبلغ عدد التراجم التي حكم على أصحابها ثلاثا وثمانين وست مائة وألفي (2683) ترجمة[2]، في حين بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم في سننه خمسين (50) راويا، حيث اعتنى فيه ببيان حال بعض الرواة وذكر ما يتعلق بهم جرحا وتعديلا عقب الأسانيد كلما دعت حاجة إلى ذلك، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف بل يبينه.[3]

قال النسائي[4]:

- أخبرنا محمد بن المثنى، عن عبد الرحمن قال: حدثنا عمران القطان، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من قاتل تحت راية عمية يقاتل عصبية، ويغضب لعصبية فقتلته جاهلية».

قال أبو عبد الرحمن: عمران القطان **ليس بالقوي**.

قال النسائي[5]:

-أخبرنا علي بن ميمون، قال: حدثنا معمر بن سليمان، عن عبد الله بن بشر، عن يحي بن أبي كثير، عن محمد الحنظلي، عن أبيه، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة اليمين».

قال أبو عبد الرحمن: محمد بن الزبير **ضعيف لا يقوم بمثله حجة**، وقد اختلف عليه في هذا الحديث.

1 وهو قاسم علي سعد في رسالته للدكتوراه: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل.

2 منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل 9/1.

3 بتصرف عن: مقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 57، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 154، والمدخل إلى سنن النسائي للنورستاني: 172.

4 سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب التغليظ فيمن قاتل تحت راية عمية 123/7 (4115).

5 سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر 28/7 (3842).

قال النسائي[1]:

-أخبرنا عمرو بن زرارة، قال: أنبأنا إسمعيل، قال: حدثنا يونس، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: كنت مع ابن مسعود وهو عند عثمان، فقال عثمان: خرج رسول الله ﷺ على فتية، فقال: «من كان منكم ذا طول فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لا، فالصوم له وجاء».

قال أبو عبد الرحمن: **أبو معشر** هذا اسمه زياد بن كليب **وهو ثقة**، وهو صاحب إبراهيم، روى عنه منصور، ومغيرة، وشعبة. وأبو معشر المدني اسمه نجيح وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط عنده أحاديث مناكير، منها محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة، ومنها هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «لا تقطعوا اللحم بالسكين ولكن انهسوا نهسا».

وقد ذكر عبد الرحمن المعلمي أن النسائي متساهل في جانب توثيق المجاهيل من القدماء، فقال: "ومن عادة النسائي توثيق بعض المجاهيل"[2]. وقال ابن كثير: "وقول الحافظ أبي علي بن السكن، وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر، وإن له شرطا في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر، وإن شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم غير مُسَلّم، فإن فيه رجالا مجهولين: إما عينا أو حالا، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة"[3]. قال السخاوي: "وما حكاه أبو عبد الله محمد بن منده مما سمعه من محمد بن سعد الباوردي في (كون شرط النسائي التخريج لكل من لم يجمع على تركه حتى يخرج للمجهول حالا وعينا للاختلاف فيهم)

---

[1] سنن النسائي، كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم 171/4 (2243).

[2] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل 829/2.

[3] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث : 31.

هو مذهب متسع إن حمل على ظاهره لاقتضائه التخريج لجل الضعفاء وليس الواقع كذلك، بل الحق إرادته إجماعا خاصا، وذلك أن كل طبقة من المتكلمين في الجرح والتعديل لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمتى اتفق الفريقان على ترك واحد تجنبه النسائي".[1]

قال الحافظ ابن حجر: "وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن أن مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين".[2]

الحكم على الأحاديث: لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر حكمه على الحديث، وإنما فعل ذلك في مواطن يسيرة، واستعمل في ذلك مصطلحات حديثية كقوله: حديث صحيح، حديث منكر، ليس بثابت، غير محفوظ.[3]

قال النسائي[4]:

- أخبرنا أحمد بن نصر، قال: حدثنا عمرو بن محمد، قال: حدثنا عثام بن علي، قال: حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان ويخففهما».

قال أبو عبد الرحمن: «**هذا حديث منكر**».

---

[1] بغية الراغب المتمني: 54.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 76/1.

[3] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 174، ومقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 57، وانظر الرابط:https://www.islamweb.net/ar/article/168527

[4] سنن النسائي، كتاب قيام الليل، باب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على نافع 256/3 (1782).

قال النسائي[1]**:**

- أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن، قالا: حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، أنه سمع عليا الأزدي، أنه سمع ابن عمر يحدث، عن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

قال أبو عبد الرحمن: **هذا الحديث عندي خطأ** والله تعالى أعلم.

استعماله لمصطلحات حديثية: وظف الإمام النسائي كثيرا من المصطلحات الحديثية السائدة في عصره وعقب بها على الحديث، ولهذا فائدة هامة جدا إذ تمكننا من معرفة مدلولاتها عند المتقدمين ثم المقارنة بينها وبين ما تقرر في المصطلح لدى المتأخرين، وهي في الكتاب كالدرر المنثور.[2]

وهذه المصطلحات منها ما يتعلق بالرواة من كلام فيهم بجرح أو تعديل، ومنها ما يتعلق بالمتون من الحكم عليها بالصحة أو الضعف، أو بيان العلة من إرسال أو نكارة أو وقف في مرفوع أو بيان الخطأ والصواب.

نحو قوله: صحيح، جيد، أشبه بالصواب، أصح ما في الباب، أحسن ما في الباب، غير ثابت، لا أحسبه محفوظا، موقوف، خطأ، غلط، صواب، مرسل، منكر، ليس بثابت .

ينبه الإمام النسائي إلى ما اشتمل عليه الإسناد من أنواع العلل: قال ابن رشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا، وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل"[3]، وقد ركز الإمام النسائي على الجوانب المتعلقة بعلة الحديث وبيانها

---

[1] سنن النسائي، كتاب قيام الليل، باب كيف صلاة الليل 227/3 (1666).

[2] بتصرف عن: مقدمة المحقق على كتاب عمل اليوم والليلة: 57، والإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 126، 130.

[3] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 484/1.

وأعطى هذا الجانب اهتماما، حيث اعتنى بنقد المتون التي ظاهرها الصحة وتعليلها، فيخرج الحديث من الوجه الصحيح ثم يخرجه من الوجوه المعلة لبيان علته، وقد يقدم الرواية المعلة ثم يذكر الصواب، وينبه على ما في بعض طرق الحديث من زيادات شاذة، وينبه على أوهام بعض الحفاظ[1]، وله خمسة طريق لإظهار وجه الاختلاف على الرواة[2]:

- أن يُصدّر الباب بذكر الاختلاف على الراوي، ويجعله عنوانا للأحاديث التي وقع الاختلاف على أسانيدها[3]، وهي السمة الغالبة لبيان الاختلاف، وقد بلغت هذه الأبواب نحوا من خمسة وسبعين (75) بابا.[4]

- أن يُصرّح بالاختلاف على الراوي عقب الحديث[5]، كأن يسوق إسنادا أو أسانيد على وجه من أوجه الخلاف مع متونها، ثم يقول: خالفه أو خالفهم فلان، ثم يذكر الأسانيد إليه التي خالف الراوي فيها من قبله، ومجموع هذه الأحاديث أكثر من (30) حديثا.

- أن يشير إلى الاختلاف بذكر ما يدل عليه ولا يصرح به[6]، كأن يسوق إسنادا

---

[1] انظر: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 76، 128، والواضح في مناهج المحدثين: 256، بتصرف.

[2] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 116، 119، بتصرف.

[3] كما في: سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، ذكر الاختلاف على أبي إسحق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر 236/3.

[4] انظر: دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 81.

[5] كما في حديث جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ نهى عن الحقل، وهي المزابنة». رواه من طريق يحيى بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم، ثم قال: "خالفه هشام رواه عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر"، ثم قال: "خالفه عمرو بن أبي سلمة فقال: عن أبيه عن أبي هريرة". انظر: سنن النسائي، كتاب المزارعة، ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر 38/7.

[6] كما في حديث هشام عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعا: «أن رسول الله ﷺ قطع في مجن». قال النسائي: "هذا خطأ"-أي الرفع-، ثم رواه من طريق سفيان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: «قطع أبو بكر رضي الله عنه في مجن قيمته خمسة دراهم»، قال النسائي: "هذا الصواب"-أي الموقوف-. انظر: سنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب: القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده 77/8 (4911-4912).

مرفوعا إلى النبي ﷺ ثم يعقبه بإســناد آخر موقوفا، ثم يرجح أحدهما على الآخر، وبلغ مجموع هذه الأحاديث أكثر من (50) حديثا.

- أن يصرح عقب أحد الطرق بتفرد الراوي وعدم متابعة غيره له على وجهه[1]، وهو قليل في الكتاب قد لا يصل عدد هذه الأحاديث إلى (5) أحاديث.

- أن يصرح بعدم سماع الراوي عن شيخه في هذا الحديث، مستدلا بالروايات الأخرى التي ذكرها بعد ذلك وفيها التصريح بالواسطة.

قال النسائي[2]:

- أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن **مسروق**، عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر».

خالفه عامة أصحاب شعبة ممن روى هذا الحديث، **فلم يذكروا مسروقا**.

قال النسائي[3]:

- أخبرني أحمد بن عبد الله بن الحكم، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد، أنه سمع أباه[4] يحدث، أنه سمع عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الصبح».

قال أبو عبد الرحمن: **هذا الصواب عندنا، وحديث عثمان بن عمر خطأ** والله تعالى أعلم.

فأعل الإمام النسائي رواية عثمان بن عمر بالشذوذ لمخالفته من هو أكثر عددا.[4]

---

[1] كقوله: "لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ". انظر: سنن النسائي، كتاب السهو، نوع آخر من التشهد 43/3 (1281). وكقوله: "عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته". انظر: سنن النسائي، كتاب الأشربة، ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر 324/8 (5695).

[2] سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر 251/3 (1757).

[3] سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر 251/3 (1758).

[4] بإسقاط: مسروق

[4] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 129.

المرسل والمنقطع في سنن النسائي: لم يشترط الإمام النسائي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ لذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، ولكنه كان يبيّن ذلك. ويُطلق الإمام النسائي الإرسال في حكمه على الأحاديث، ويَقصد به المنقطع عموما، وقد اختلفت ألفاظه في ذلك، فتارة يقول: "مرسل"، وتارة أخرى يقول: "أرسله فلان"، وتارة أخرى يقول: "رواه فلان مرسلا".[1]

أما منهجه في المراسيل، فعادة ما يُذكر في أول الباب الأحاديث المسندة أو الموصولة، ثم يعقب عليها إذا كان هناك خلاف بين الرواة في الوصل والإرسال بأحد ألفاظه المذكورة، ثم يروي ذلك الحديث المرسل، فيرجح أحيانا فيقول مثلا، و"المراسيل أشبه بالصواب"، أو "والصواب مرسل"، أو "هذا عندي مرسل"، وأحيانا أخرى لا يرجح وإنما يكتفي بذكر الخلاف مبوِّبا عليه؛ كقوله: "ذكر الاختلاف على فلان في حديث كذا".[2]

قال النسائي[3]:

-أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا سفيان، ومنصور، وزياد، وبكر هو ابن وائل كلهم ذكروا، أنهم سمعوا من الزهري يحدث، أن سالما أخبره، أن أباه أخبره، أنه «رأى النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان يمشون بين يدي الجنازة»، **بكر وحده لم يذكر عثمان**.

قال أبو عبد الرحمن: «هذا **خطأ والصواب** مرسل».

[1] انظر: بغية الراغب المتمني: 71-73-74، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 131-132، والمناهج الخاصة للمحدثين: منهج الإمام النسَائي، وانظر الرابط:
https://www.islamweb.net/ar/article/168527/المناهج-الخاصة-للمحدثين-منهج-الإمام-النسَائي

[2] نهج الإمام النسائي في الإرسال في كتابه المجتبى، أحمد سفيان. بتصرف. انظر الرابط:
https://www.alukah.net/sharia/0/143559منهج-الإمام-النسائي-في-الإرسال-في-كتابه-المجتبى

[3] سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب مكان الماشي من الجنازة 56/4 (1945).

قال النسائي[1]:

- أخبرنا إسحق بن إبراهيم، قال: أنبأنا جرير، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال قبله أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة قبله».

أرسله الحجاج بن أرطأة عن منصور.

- أخبرنا محمد بن حاتم، قال: حدثنا حبان، قال: حدثنا عبد الله، عن **الحجاج بن أرطاة، عن منصور**، عن ربعي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأتموا شعبان ثلاثين، إلا أن تروا الهلال قبل ذلك، ثم صوموا رمضان ثلاثين إلا أن تروا الهلال قبل ذلك».

قال النسائي[2]:

-أخبرنا أحمد بن عيسى، عن ابن وهب وذكر كلمة معناها: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس قال: قال علي رضي الله عنه: أرسلت المقداد إلى رسول الله ﷺ يسأله عن المذي فقال: «توضأ وانضح فرجك».

قال أبو عبد الرحمن: مخرمة **لم يسمع** من أبيه شيئا.

قال النسائي[3]:

- أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا الوليد بن نافع، قال: حدثنا شعبة، عن يحيى بن أبي إسحق، قال: سمعت سليمان بن يسار يحدثه، عن الفضل بن العباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله، إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج، وإن حملته لم يستمسك، أفأحج عنه؟ قال: «حج عن أبيك».

قال أبو عبد الرحمن: «سليمان **لم يسمع** من الفضل بن العباس».

---

[1] سنن النسائي، كتاب الصيام، ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه 135/4 (2127، 2128).

[2] سنن النسائي، كتاب الغسل والتيمم، الاختلاف على بكير 214/1 (438).

[3] سنن النسائي، كتاب آداب القضاة، ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي إسحق فيه 229/8 (5395).

ويستخدم الإمام النسائي كثيرا لفظة المرسل لبيان علة في الإسناد أو لإعلال الموصول بالمرسل، ومعظم الأحاديث التي أعلها بالإرسال هي من مرفوعات التابعين.[1]

قال النسائي[2]:

- أخبرنا إسحق بن إبراهيم، قال: أنبأنا النضر بن محمد المروزي ثقة قال: حدثنا العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد الأنصاري، عن حذيفة، أنه صلى مع رسول الله ﷺ في رمضان فركع فقال في ركوعه: «سبحان ربي العظيم». مثل ما كان قائما، ثم جلس يقول: «رب اغفر لي، رب اغفر لي». مثل ما كان قائما، ثم سجد فقال: «سبحان ربي الأعلى». مثل ما كان قائما، فما صلى إلا أربع ركعات، حتى جاء بلال إلى الغداة.

قال أبو عبد الرحمن: «**هذا الحديث عندي مرسل**، وطلحة بن يزيد **لا أعلمه سمع من حذيفة شيئا**، وغير العلاء بن المسيب، قال في هذا الحديث، عن طلحة، **عن رجل**، عن حذيفة».

فهذا الحديث أعله بالانقطاع بين طلحة بن يزيد وحذيفة، وهذا منقطع، ومع ذلك سماه مرسلا تمشيا على مذهب المتقدمين بتسمية الحديث الذي لم يتصل إسناده أيا كان موضعه مرسلا، بل إن النسائي أطلق المرسل على الحديث المعضل.[3]

[1] بتصرف عن: الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 112، المدخل إلى سنن النسائي للنورستاني: 176.

[2] سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب تسوية القيام والركوع 3/226 (1665).

[3] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 112

قال النسائي[1]:

- أخبرنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، قال: سمعت إبراهيم، عن **عبيد بن نضيلة، عن المغيرة بن شعبة**: أن رجلا من هذيل كان له امرأتان، فرمت إحداهما الأخرى بعمود الفسطاط فأسقطت، فقيل: أرأيت من لا أكل، ولا شرب، ولا صاح فاستهل؟ فقال: «أسجع كسجع الأعراب»، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة، وجعلت على عاقلة المرأة.

أرسله الأعمش.

- أخبرنا محمد بن رافع، قال: حدثنا مصعب، قال: حدثنا داود، عن **الأعمش**، عن إبراهيم قال: ضربت امرأة ضرتها بحجر وهي حبلى فقتلتها، فجعل رسول الله ﷺ ما في بطنها غرة، وجعل عقلها على عصبتها، فقالوا: نغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟ فقال: «أسجع كسجع الأعراب هو ما أقول لكم».

فأسقط الأعمش رجلين من الإسناد وهما عبيد بن نضيلة، عن المغيرة بن شعبة، وهذا معضل في عرف المتأخرين، ومع ذلك سماه النسائي مرسلا.[2]

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في المجتبى

من أبرز أوجه العناية بالمتن عند المحدّثين هو بيان الألفاظ الغريبة الواردة في متون الأحاديث، والإمام النسائي لم يُغفل هذا الجانب؛ باعتباره من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه[3]، كما كانت له عناية ظاهرة بالمتن وبتصوير المسائل الفقهية، وتفريعاتها من خلال وضع تراجم للأبواب تعكس مقدرة فائقة في استيعاب المسائل الفقهية وإظهارها ثم بيان حكمها من خلال الأحاديث التي يوردها تحتها.[4]

---

[1] سنن النسائي، كتاب القسامة، باب صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة 51/8 (4826، 4827).

[2] المدخل إلى سنن النسائي للنورستاني: 176.

[3] المدخل إلى سنن الإمام النسائي للنورستاني: 53

[4] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 127، بتصرف.

-**شرح غريب الحديث:** فالإمام النسائي لم يهمل الغريب ويفسره أحيانا.[1]

قال النسائي[2]**:**

- أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدثنا أبو نعيم، عن زهير، عن أبي إسحاق - قال: ليس أبو عبيدة ذكره - ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول: أتى النبي ﷺ الغائط، وأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيت بهن النبي صلى اللهم عليه وسلم، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: «هذه ركس».

قال أبو عبد الرحمن: **الركس: طعام الجن**.

قال النسائي[3]**:**

- أخبرنا قتيبة قال: حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس أن أعرابيا بال في المسجد، فقام عليه بعض القوم فقال: رسول الله ﷺ: «دعوه لا تزرموه». فلما فرغ دعا بدلو فصبه عليه.

قال أبو عبد الرحمن: **يعني: لا تقطعوا عليه**.

-**ذكر الناسخ والمنسوخ:** فيقدم الباب الذي فيه أحاديث منسوخة ويعقبها بباب فيه الأحاديث الناسخة، دون أن يصرح بالنسخ تصريحا.[4]

كقوله في كتاب الزينة: باب لبس الديباج المنسوج بالذهب[5]، ثم أتبعه بباب ذكر نسخ ذلك.[6]

---

[1] بغية الراغب المتمني: 62، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 197.

[2] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الرخصة في الاستطابة بحجرين 39/1 (42).

[3] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب ترك التوقيت في الماء 1/ 47 (53).

[4] انظر: الواضح في مناهج المحدثين: 259، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 200.

[5] سنن النسائي 199/8 (5302).

[6] سنن النسائي 200/8 (5303).

وقوله في كتاب الطهارة: باب الوضـــوء مما غيرت النار[1]، ثم أتبعه بباب ترك الوضوء مما غيرت النار.[2]

-ذكر **الاســتنباطات الفقهية**: المتأمل في تراجم الإمام النســائي لأبواب كتابه السنن يقف على مدى تمكنه في الفقه، وقوة استنباطه للمسائل الفقهية من الأحاديث، إذ تُظهر غالبا اختياراته، أو يشــير من خلالها إلى الخلاف الفقهي إذ يورد أحيانا بعض الأحاديث المتعارضـة في الباب الواحد، إشـارة منه إلى جواز العمل بها جميعا، أو إلى ترجيح رأي على آخر، وقد يورد الحديث في أكثر من موضـع لأنه اسـتنبط منه أكثر من حكم، وكتابه لا يخلو من نقل عن الفقهاء وإن كان قليلا[3]، قال الحاكم أبو عبد الله: "فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحير في حسن كلامه".[4]

قال النسائي[5]:

أخبرنا هشام بن عمار، قال: حدثنا صدقة بن خالد، عن زيد بن واقد، أخبرني خالد بن عبد الله بن حسين، عن أبي هريرة قال: علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم، فتحينت فطره بنبيذ صنعته له في دباء، فجئته به، فقال: «أدنه»، فأدنيته منه، فإذا هو ينش، فقال: «اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر». قال أبو عبد الرحمن: وفي هذا دليل على تحريم السـكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسـهم بتحريمهم آخر الشربة، وتحليلهم ما تقدمها الذي يشـرب في الفرق قبلها، ولا خلاف بين أهل العلم، أن السـكر بكليته لا يحدث على الشـربة الآخرة دون الأولى، والثانية بعدها، وبالله التوفيق.

---

[1] سنن النسائي 105/1.

[2] سنن النسائي 107/1.

[3] انظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 205.

[4] معرفة علوم الحديث للحاكم: 82.

[5] سنن النسائي، كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره 301/8 (5610).

قال النسائي[1]:

- أخبرنا قتيبة، وعلي بن حجر، قالا: حدثنا خلف يعني ابن خليفة، عن منصور بن زاذان، عن الحكم بن عتيبة، عن أبي وائل، **عن مسروق** قال: «القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت، وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر».

- **وقال مسروق**: «من شرب الخمر فقد كفر، وكفره أن ليس له صلاة».

عدد أحاديث السنن

السنن الصغرى للنسائي بما حوته من أحاديث مكررة هي أكبر السنن الأربعة حجما، فقد بلغ عدد الأحاديث في المجتبى بترقيم أبو غدة (5758) حديثا[2]، بما في ذلك المكررة، وفي طبعة التأصيل (9029) حديثا، وقرابة (80) موقوفا، تأخذ حكم المرفوع أو تؤكده، والمقطوع أقل بكثير من الموقوف.

درجة أحاديث سنن النسائي

بيّن الإمام أبو بكر الحازمي أن ما في المجتبى من الأحاديث ثلاثة أقسام[3]:

- القسم الأوّل: الصحيح، وهو الجنس المخرج في الصحيحين وهو أكثر الكتاب
- والقسم الثاني: صحيح على شرطهم، فقد حكى ابن منده أنّ شرط أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديث أقوام لم يُجمع على تركهم، إذا صحّ الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح...
- والقسم الثالث: أحاديث أخرجها للضدية في الباب المتقدم، وأوردها لا قطعاً منه بصحتها، وربما أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

وغالب ما وقع في سنن النسائي من الأحاديث المنكرة والشاذة والمعلة معظمها

---

[1] سنن النسائي كتاب الأشربة، باب ذكر الرواية المبينة عن صلوات شارب الخمر315/8 (5665).

[2] انظر ترقيم آخر حديث ورد في سنن النسائي 336/8.

[3] انظر: شروط الأئمة الخمسة: 66، بتصرف.

من أحاديث الثقات أخرجها النسائي لبيان عللها، وذلك أنه حين أخرج الوجوه المحفوظة والراجحة أخرج بجانبها الوجوه الأخرى المعلة ثم بين عللها، وتفنن في إبراز ذلك خدمة للوجه المحفوظ، وهذه ميزة يمتاز بها كتابه عن بقية الكتب الستة، وقلّ أن يخرج النسائي للضعيف اعتمادا عليه.[1]

شرطه في سننه

سنن النسائي في الجملة أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي[2]، وقد حرص النسائي على انتقاء أحسن وأثبت أحاديث الرواة عن شيوخهم، وركز على جمع أحسن وأثبت أحاديث الرواة عن شيوخهم، وبالتالي اجتناب أحاديث شيوخ ثقات ضعفت أحاديثهم من رواية بعض الآخذين عنهم، واجتناب أحاديث الرواة الثقات الذين ضعفوا في شيوخ معينين[3]، وقد استخار الله في الرواية عن قوم من الرواة تكلم فيهم كعبد الله بن لهيعة فوقعت الخيرة على ترك حديثهم، فلم يخرج لمن تُكُلِّم في إسناده بالتعليل، مما يعكس خبرة في انتقاء المرويات.[4]

[1] الإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 101.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 484/1.

[3] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 72-73، بتصرف.

[4] انظر: جامع الأصول 197/1، والإمام النسائي وكتابه المجتبى لعمر إيمان أبو بكر: 74، بتصرف.

جدول يوضح انتقاء النسائي للرواة والشيوخ في المجتبى[1]			
الرواة	أثبت في	عدد أحاديثه في المجتبى	عدد أحاديثه عن الشيخ
محمد بن جعفر الهذلي (غندر)	شعبة	155	145
عبد الرزاق بن الهمام	معمر، وابن جريج	111	88
حجاج بن محمد المصيصي	ابن جريج	105	76
سعيد بن أبي عروبة	قَتَادَة	99	77
عبيد الله بن عمر بن حفص	نافع	99	68
محمد بن خازم (أبو معاوية)	الأعمش	69	50
محمد بن الوليد بن عامر	الزهري	36	34
عمر بن عبد الواحد	الأوزاعي	8	6
عبد المجيد بن عبد العزيز	ابن جريج	4	4
أزهر بن سعيد السمان	ابن عون	3	3

جدول يوضح الاحتراز من ضعف الشيوخ في التلاميذ في المجتبى[2]			
الشيخ	ضُعّفَ إذا روى عنه	عدد أحاديثه في المجتبى	عدد ما روى عنه التلميذ
الحارث بن عبد الرحمن	الدراوردي	1	/
الحكم بن أبان	ابنه إبراهيم بن الحكم	4	/
حميد بن قيس الأعرج	تأتي المناكير من جهة من روى عنه	5	5 كلها من رواية مالك، وسفيان بن عيينة
حنين بن أبي حكيم	ابن لهيعة	1	/
الربيع بن سبرة	ابنه عبد الملك بن الربيع	1	/
عمرو بن مالك النكري	ابنه يحيى بن عمرو	1	/
القاسم بن عبد الرحمن الشامي	جعفر بن الزبير، وبشر بن عمير، وعلي بن يزيد، ومطرح	4	/

[1] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 71 .

[2] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 72 .

جدول يوضح الاحتراز من ضعف التلاميذ في الشيوخ في المجتبى[1]			
الشيخ	ضعيف إذا روى عن:	عدد أحاديثه في المجتبى	عدد ما رواه عن الشيخ
جرير بن حازم	قتادة بن دعامة	21	3
جعفر بن إياس	حبيب بن سالم	34	2
حماد بن أبي سليمان	إبراهيم النخعي	11	4
زكريا بن أبي زائدة	أبو إسحاق السبيعي	20	5
العلاء بن هلال	يزيد بن زريع	8	1
محمد بن خازم (أبو معاوية)	هشام بن عروة	32	9
محمد بن عجلان	نافع مولى ابن عمر	61	1
هشام بن عبد الملك الباهلي	حماد بن سلمة	14	3

منزلته بين كتب السنة

تبوأ النسائي مكانة عالية، ومقاما رفيعا بين علماء عصره في علمه ونقده وإتقانه وجودة جمعه وانتقائه وبراعة تأليفه وتصنيفه. قال أبو عبد الله الحاكم: "كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه".[2]

وقال الحاكم: "كان النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعرفهم بالرجال".[3]

قال ابن رشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظٍ كبير من بيان العلل".[4]

---

[1] دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى لنبيل زياني: 74 .

[2] معرفة علوم الحديث للحاكم: 82.

[3] طبقات الحفاظ للسيوطي: 307.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 484/1.

قال الحافظ ابن حجر: "وفي الجملة كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا".[1]

أهم شروح سنن النسائي

من شروح سنن النسائي[2]:

- شرح زوائد سنن النسائي، للشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي(ت480هـ)، وهو شرح لزوائدها على الصحيحين.
- الإمعان في شرح النسائي أبي عبد الرحمن، لعلي بن عبد الله بن خلف بن محمد بن النِّعمة (ت567هـ)، قال الذهبي: "بلغ فيه الغاية من الاحتفال والإكثار".[3]
- زهر الربى على المجتبى، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو شرح مختصر، وهو عبارة عن تعليق لطيف حل فيه بعض ألفاظه ولم يتعرض بشيء للأسانيد.
- حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (ت1136هـ)، وهي مطبوع مع (زهر الربى على المجتبى)
- عَرف زهر الرُّبى، لعلي بن سليمان الدِّمَنْتي البُجُمعَوي المغربي (ت1306هـ) وهو مختصر من شرح السيوطي، وهو مطبوع
- شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية، لمحمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي (ت1405هـ)، ولم يكمله، وهو شرح جليل مستوعب، وهو مطبوع.

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 76/1 .

[2] النسائي مدرسة الحديث في مصر: 346، والتصنيف في السنة النبوية: 88، وشروح سنن النسائي الصغرى لعلي بن محمد العمران، على الرابط:
https://www.alukah.net/personal_pages/0/28840/شروح-سنن-النسائي-الصغرى/
https://www.islamweb.net/ar/article/16802/سنن-النسائي

[3] سير أعلام النبلاء 585/20.

• التعليقات السلفية على سنن النسائي، لأبي الطيب محمد عطاء الله حنيف الفوجياني(ت1409هـــ)، جمع فيه أربعة كتب وحواشٍ على النســائي؛ وهي حاشــيتي الســيوطي والســندي، والحواشــي الجديدة للشــيخين الفنجابي والشاهجهانفوري، وتعليقة الشيخ حسين الأنصاري، وهو مطبوع.

• ذخيرة العقبى في شــرح المجتبى، لمحمد بن علي آدم الإثيوبي الولّوي (1442هـــ)، وهو من الشروح الحديثة الموسعة، ويظهر فيه الاهتمام بتراجم الرجال، والعناية بالمسائل اللغوية والنحوية التي تفيد في فهم الحديث.

الدراسات المعاصرة حول منهجه

• الاتجاه الفقهي لإمام النســائي من خلال ســننه في ضــوء المذاهب: دراســة نظرية تطبيقية، حميد سيد حسين علي، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 2008.

• الأحاديث التي أعلها النســائي بالاختلاف على الراوي في كتابه المجتبى -جمعا وتخريجا ودراســة- ، عمر إيمان أبو بكر، دكتوراه، جامعة محمد بن ســعود الإسلامية، 1415هـ

• الأحاديث التي حكم عليها الإمام النسائي بالنكارة في سننه الصغرى (المجتبى) :جمع ودراســة، حمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الشــتوي مجلة العلوم الشرعية جامعة محمد بن سعود الإسلامية عدد 12، 1430 هـ

• اسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة، سيد بن حسن كسروي.

• الإمام النســائي وآثاره في الحديث، صــالح عبد الوهاب الســيد، ماجســتير، جامعة الأزهر، 1990.

• الإمام النسائي وكتابه المجتّبى، للدكتور عمر إيمان أبو بكر.

• الإمام النسائي ومنهجه في السنن، ثابت حسن مظلوم، ماجستير، جامعة بغداد، 1991.

• ترتيب الحديث في المجتبى للنسائي-الدلالة الإسنادية والفقهية-، نبيل زياني، ونصار نصار، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2013.

• الرجال الذين تكلم فيهم النسائي بجرح أو تعديل، لقاسم علي سعد، دكتوراه، جامعة الإمام، الرياض.

• دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى، نبيل زياني، دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

• الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه "الضعفاء والمتروكين" وأخرج لهم في سننه، لعواد الخلف.

• زوائد الإمام النسائي على الكتب الأربعة، عبد الله مصطفى سعيد، ماجستير، جامعة القاهرة، 1992.

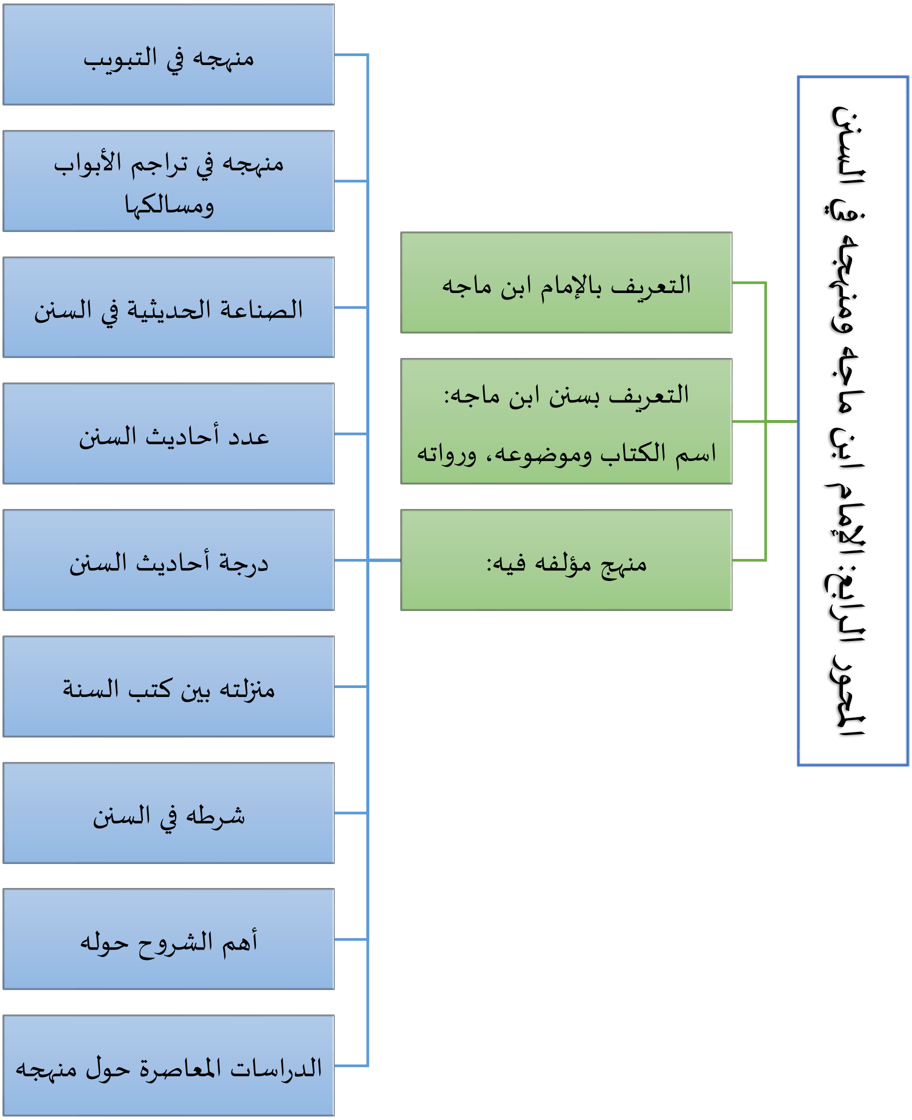
• سنن الإمام النسائي في الدراسات المغربية، مريم بربور، دبلوم دراسات عليا، جامعة محمد الخامس، 1992.

• الضعفاء والمجهولون والمتروكون في مجتبى النسائي،وصي الله بن محمد سليمان، ماجستير، جامعة أم القرى، 1396هـ

• علل الحديث وتطبيقاتها في كتاب المجتبى للإمام النسائي، محمد محمود سليمان، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، 1998.

• علل النسائي في السنن الصغرى، علي عبد الفتاح أبوشكر، الجامعة الأردنية، 1993.

• المدخل إلى سنن الإمام النسائي، لمحمَّد محمدي النورستانّي.
• منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسـائي في الجرح كالتعديل وجمع أقواله في الرجال، لقاسـم علي سـعد. دكتوراه، جامعة محمد بن سـعود الإسـلامية، الرياض، 1992.
• نقد المتن عند الإمام النسـائي في السـنن الكبرى، محمد مصـلح الزعبي، ماجستير، الجامعة الأردنية.


المحور الرابع: الإمام ابن ماجه ومنهجه في السنن
التعريف بالإمام ابن ماجه
التعريف بسنن ابن ماجه:
اسم الكتاب وموضوعه، ورواته
منهج مؤلفه فيه:
منهجه في التبويب
منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها
الصناعة الحديثية في السنن
عدد أحاديث السنن
درجة أحاديث السنن
منزلته بين كتب السنة
شرطه في السنن
أهم الشروح حوله
الدراسات المعاصرة حول منهجه

الإمام ابن ماجه ومنهجه في السنن

التعريف بالإمام ابن ماجه (209 - 273هـ)

الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه[1] الرَّبَعي القَزْوِيني، ولد (سنة 209هـ) بقَزْوِين[2]، هذه النسبة إلى قزوين، وهي من أشهر مدن عراق العجم.[3]

مصنف كتاب السنن في الحديث؛ كان إماما في الحديث عارفا بعلومه وجميع ما يتعلق به، طاف البلاد وسمع بخراسان، ثم ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والمدينة والشام ومصر والري في طلب الحديث.

ولابن ماجه تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره. توفي لثمان بقين من رمضان سنة 273 هـ، وله أربع وستون سنة.[4]

---

[1] قال المعلمي: أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفا ووصلا وهي (ماجه، داسه، منده، سيده) انظر: مقدمة الإكمال 60/1.

[2] بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون.

[3] عراق العجم: إقليم واسع في الغرب الأوسط من إيران المعاصرة، وهو البلاد المعروفة ببلاد الجبل الفاصلة بين عراق العرب وخراسان وكرسيه أصفهان وما معهما من البلاد كالري وقزوين وهمذان. انظر: وفيات الأعيان 79/4، و341/5، ومفرج الكروب في أخبار بني أيوب 35/4، 132.

[4] انظر ترجمته في: تهذيب الكمال 40/27 (5710)، و تاريخ دمشق لابن عساكر 270/56 (7113)، وإكمال الإكمال لابن نقطة 592/4 (4886) ، ووفيات الأعيان 279/4، والمقفى الكبير 258/7 (3567)، وسير أعلام النبلاء 277/13 (133)، وتهذيب التهذيب 530/9 (872)، والبداية والنهاية 61/11.



موقع قزوين (تقع في إيران على نحو 840كم شمال غربي مدينة طهران)

أبرز شيوخه

بلغ عدد شـيوخه الذين روى عنهم في سـننه وفي تفسـيره (310) شـيخا، أبرزهم[1]:

- أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي(ت235هـ) روى له في السنن نحو (1099) حديثا
- أبو الحسن علي بن محمد بن إسحاق الطنافِسي (ت233هـ) روى له نحو (483) حديثا
- هشام بن عمار بن نصير السلمي، أبوالوليد الدمشقي الخطيب (ت245هـ)، روى له نحو (325) حديثا
- محمد بن بشار العبدي، أبو بكر بُندار البصري(ت252هـ)،روى له نحو (235) حديثا

[1] انظر: سـير أعلام النبلاء 277/13، ومقدمة المحقق الأرنؤوط على سـنن ابن ماجه: 13، والمدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه لمسعي: 25.

- محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهلي، أبو عبدالله النيسابوري(ت258هـ) روى له نحو (213) حديثا
- محمد بن عبد الله بن نمير الهمْداني، أبو عبدالرحمن الكوفي (ت234هـ)، روى له نحو (109) حديثا
- محمد بن رمح بن المهاجر التُّجيبي مولاهم، أبو عبد الله المصري (ت242هـ)، روى له نحو (100) حديثا

أبرز تلاميذه

ذكرت كتب التراجم عددا يسيرا من تلاميذه، لعل أبرزهم[1]:

- أبو الحسن علي بن إبراهيم القطان(ت345هـ) [2]، وهو أشهر رواة السنن.
- أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الله العسكري الحافظ(ت313هـ).[3]
- أحمد بن روح البغدادي (ت320هـ)
- أحمد بن إبراهيم القزويني(327هـ) جد الحافظ أبي يعلى الخليلي
- محمد بن عيسى الصفار، أبو عبد الله القزويني (ت307هـ)
- أبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المديني الأصبهاني (ت333هـ)

أشهر مصنفاته

جملة ما ذكر للإمام ابن ماجه من المصنفات[4]:

- كتاب السنن
- كتاب التفسير
- كتاب التاريخ وهو مفقود

---

[1] انظر: تهذيب الكمال 40/27 ، وسير أعلام النبلاء 278/13.

[2] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 463/15 (261).

[3] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 463/14 (253).

[4] انظر: البداية والنهاية 609/14، وشروط الأئمة الستة: 12، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: 101، وإهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه 13/1(المقدمة).

قال ابن كثير: "وله تفسير حافل ، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره"[1]، وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: "وقد رأيت له بقزوين تاريخا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره"[2]، وقال محمد صديق خان: "وله تفسير القرآن الكريم، وتاريخ مليح، وكتابه في الحديث أحدُ الصحاح الستة".[3]

التعريف بسنن ابن ماجه

اسم الكتاب

اشتهر الكتاب بـ (السنن)[4]، وقد صرح به ابن ماجه فيما نقله عنه الذهبي قال: "عرضت هذه (السنن) على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه..."[5]، وأطلق عليه بعضهم اسم (المسند) باعتبار أن معظم أحاديثه متصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ.[6]

موضوع الكتاب

يظهر من صنيع ابن ماجه في كتابه أنه قصد فيه جمع أحاديث الأحكام على سبيل الاختصار والتي يحتج بها الفقهاء، وخصصه للأحاديث المرفوعة مع ذكر يسير للموقوف والمقطوع، فلم يذكر فيه تعقيبات ولا شرحا للأحاديث إلا في مواضع قليلة منه.[7]

---

[1] البداية والنهاية 609/14.

[2] شروط الأئمة الستة: 24

[3] التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول : 101.

[4] انظر: كشف الظنون 1005/2، وفهرسة ابن خير: 668، والرسالة المستطرفة: 169.

[5] سير أعلام النبلاء 278/13.

[6] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 122.

[7] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 122، 128.

رواة السنن

ممن روى سنن ابن ماجه[1]:

1- أبو الحســن علي بن إبراهيم بن القطان(ت345هــــ)[2]، ومن طريقه اشتهرت.[3]

2- أبو داود سليمان بن يزيد الفامي القزويني(ت339ه)[4]

3- أبو جعفر محمد بن عيسى المُطَوِّعي الأبهري

4- أبو بكر حامد بن ليثوية الأبهري

5- إبراهيم بن دينار الهمداني

6- سعدون البروجردي[5]

---

[1] انظر: التدوين في أخبار قزوين 2/49-50، و تهذيب التهذيب 9/532.، ومناهج المحدثين (مركز إحسان): 178، ومناهج المحدثين لسعد آل حميد: 219.

[2] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 15/463 (261).

[3] قال الدكتور مسفر بن غرم الله الدمييني: "ويبدو أن الروايات غير رواية أبي الحسن قد انقطعت فلم يبق منها سوى رواية أبي الحسن القطان هذه". انظر: زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه: 18.

[4] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 15/405 (227).

[5] قال ابن حجر: "ومن الرواة عنه سعدون وإبراهيم بن دينار". انظر: تهذيب التهذيب 9/532.

منهج الإمام ابن ماجه في السنن

رتب ابن ماجه كتابه السـنن على الكتب والأبواب، فيذكر الكتاب وتحت كل كتاب أبوابا، وقد اشتمل على سبعة وثلاثين (37) كتابا.[1]

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
	مقدمة	13	الأحكام	26	الفتن
1	الطهارة	14	الهبة	27	الأشربة
2	الصلاة	15	الصدقات	28	الصيد
3	الأذان	16	الرهون	29	الأطعمة
4	المساجد والجماعات	17	النذور	30	الزكاة
5	إقامة الصلاة	18	اللقطة	31	الطب
6	الجنائز	19	العتق	32	اللباس
7	الصيام	20	الدعاء	33	الأدب
8	الزهد	21	الذبائح	34	الديات
9	النكاح	22	الوصايا	35	تعبير الرؤيا
10	الطلاق	23	الفرائض	36	الأضاحي
11	الكفارات	24	الحدود	37	التوحيد
12	البيوع	25	المناسك		

منهج الإمام ابن ماجه في التبويب

ترتيب الأبواب: رتب كتابه ترتيبا فقهيا، لكون أغلب الأحاديث التي أوردها تشـتمل على الأحكام، ولذا سُـمّيَ بالسـنن، وكان ترتيبه غاية في الدقة والإحكام[2]، لكنه بدأ بمقدمة عظيمة ومفيدة يتميز بها على سـائر الكتب الستة[3]، أدرج ضمنها (24) بابا و(266) حديثا، تتعلق بأصول الدين والتوحيد

[1] كما في الطبعة التي أخرجت بعناية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
[2] منهج ابن ماجه في سننه لمحمد خلف عبد الفهداوي.
[3] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124.

وإتباع السنة، وساق فيه أدلة حجية السنة، ووجوب اتباعها والعمل بها، كما تضمنت بابا كبيرا في فضائل الصحابة، فبدأ بالصديق ثم باقي الخلفاء الأربعة ثم باقي العشرة ثم باقي الصحابة، ثم ذكر أبواب في فضائل العلم. وقد رتب بقية كتابه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، بدأه بكتاب الطهارة وختمه بكتاب الزهد، وقد يجمع أبواب كثيرة في مساق واحد، ويستعمل عبارة **(أبواب)** كأبواب الطهارة وسننها.[1]

قال ابن كثير: "وهو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه"[2]، وقال ابن حجر العسقلاني: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب"[3]، وقال السيوطي: "وهذا أحسن بالترتيب حيث بدأ بأبواب اتباع السنة إشارة إلى أن التصنيف في جمع السنن أمر لا بد منه، وتنبيها للطالب على أن الأخذ بهذه السنن من الواجبات الدينية، ثم عقب هذه الأبواب أبواب العقائد من الإيمان والقدر، لأنها أول الواجبات على المكلف، ثم عقب بفضائل الصحابة، لأنهم مبلغوا السنن إلينا فما لم يثبت عدالتهم لا يتم لنا العلم بالسنن والأحكام"[4]، وقال ابن طاهر المقدسي: "ولعمري إن كتاب أبي عبد الله بن ماجه من نظر فيه علم مزية الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب وقلة الأحاديث وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين إلا قدر ما أشار إليه أبو زرعة"[5]، وقال السندي: "قد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد حيث بدأ هذا الكتاب الموضوع لتحقيق السنن

---

[1] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124، بتصرف.

[2] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 241.

[3] تهذيب التهذيب 531/9 .

[4] شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره: 2.

[5] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 120.

السنية بهذا الباب فإن الأخذ بها مداره على وجوب اتباع السنة".[1]

ترتيب الأحاديث في الباب: رتب ابن ماجه معظم أحاديثه ترتيبا فقهيا إلا أنه لم يبدأ بالأبواب الفقهية مباشرة، وإنما قدم لها بمقدمة كمدخل ذكر فيه أحاديث تتعلق بأصول الدين والتوحيد وإتباع السنة[2]، كما لم يعتمد ترتيبا معينا لأحاديث الباب، بل تنوّع ترتيبه بين تقديم الإسناد العالي وتأخير الإسناد النازل والعكس[3]، وكذا تقديم الأحاديث القوية وجعل الأحاديث الضعيفة في خاتمة أبوابه[4].

منهج الإمام ابن ماجه في تراجم الأبواب ومسالكها

أبدع الإمام ابن ماجه بطرقة تبويبه لسننه، وكان ترتيبه على الأبواب الفقهية موفقا على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب، وقد عنى باختيار أجمع الألفاظ للمعاني ليترجم بها أحاديث الكتاب[5]، ومن سمة معظم تراجم الأبواب عند ابن ماجه وضوح المناسبة بينها وبين ما ساق تحتها من أحاديث[6]، كما امتازت تراجم أبوابه بالدقة والإيجاز. وقد نوّع ابن ماجه بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم:

---

[1] حاشية السندي على سنن ابن ماجه 3/1.

[2] المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 267، بتصرف.

[3] منهج ابن ماجه في سننه، محمد خلف عبد الفهداوي.

[4] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124.

[5] بتصرف عن: الرواة الضعفاء والمجهولون والمتكلم فيهم الذين انفرد ابن ماجة بالرواية عنهم: 18، والواضح في مناهج المحدثين: 264.

[6] انظر: الواضح في مناهج المحدثين: 266.

التراجم الظاهرة: وهي الغالبة[1]، ومن المســالك التي اســتخدمها في هذا النوع من التراجم[2]:

- الترجمة بآية قرآنية: مثل:

باب قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفســكم﴾[3]، باب قوله: ﴿ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف﴾[4].

- الترجمة بصيغة الاستفهام والسؤال، مثل:

(باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟)[5]، (باب هل تخرج المرأة في عدتها؟)[6]، (باب المصلي يسلم عليه كيف يرد؟)[7].

-الترجمة بصيغة خبرية عامة، مثل:

(باب الإحرام)[8]، (باب العقيقة)[9]، (باب السلاح)[10].

-الترجمة بصيغة خبرية خاصة، مثل:

(باب ما جاء في غسل القدمين)[11]، (باب الدعاء عند دخول المسجد)[12]، (باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع)[13].

---

[1] انظر: الواضح في مناهج المحدثين: 266، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124،

[2] انظر: موازنة بين منهجي ســنن ابن ماجه وســنن الدَّارِمي في التأليف: 86، ومنهج ابن ماجه في ســننه، محمد خلف عبد الفهداوي.

[3] سنن ابن ماجه 146/5، الباب 21 من كتاب الفتن.

[4] سنن ابن ماجه 21/4 ، الباب 9 من كتاب الوصايا.

[5] سنن ابن ماجه 190/3 ، الباب 8 من كتاب الطلاق.

[6] سنن ابن ماجه 191/3 ، الباب 9 من كتاب الطلاق.

[7] سنن ابن ماجه 145/2 ، الباب 59 من كتاب إقامة الصلوات.

[8] سنن ابن ماجه 156/4 ، الباب 14 من كتاب المناسك.

[9] سنن ابن ماجه 333/4 ، الباب 1 من كتاب الذبائح.

[10] سنن ابن ماجه 86/4 ، الباب 18 من كتاب الجهاد.

[11] سنن ابن ماجه 289/1 ، الباب 56 من كتاب الطهارة.

[12] سنن ابن ماجه 493/1 ، الباب 13 من كتاب المساجد.

[13] سنن ابن ماجه 574/2 ، الباب 12 من كتاب الصيام.

- الترجمة المقتبسة من لفظ الحديث، مثل:

(باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا)[1]، (باب ما جاء في: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»)[2]، (باب إبرار المقسم)[3].

- الترجمة بمبدأ الحكم، مثل:

(باب بدء الأذان)[4]

- الترجمة بذكر الحكم، مثل:

(باب كراهية البول في المغتسل)[5]، (باب كراهية مس الذكر باليمين والاستنجاء باليمين)[6]، (باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت)[7].

- الترجمة بذكر التشديد في الحكم، مثل:

(باب التشديد في البول)[8]، (باب التشديد في الدين)[9].

التراجم الخفية (الاستنباطية): وهي قليلة[10]، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم[11]:

-كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، كقوله:

(باب الجهر بآمين)، أخرج فيه حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أمن القارئ فأمنوا، فإن الملائكة تؤمن، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة، غفر

---

[1] سنن ابن ماجه 30/2 ، الباب 13 من كتاب إقامة الصلوات.

[2] سنن ابن ماجه 567/2 ، الباب 7 من كتاب الصيام.

[3] سنن ابن ماجه 250/3 ، الباب 12 من كتاب الكفارات.

[4] سنن ابن ماجه 451/1، الباب1 من كتاب الأذان.

[5] سنن ابن ماجه 202/1، الباب 12من كتاب الطهارة.

[6] سنن ابن ماجه 1/ 207، الباب 15من كتاب الطهارة.

[7] سنن ابن ماجه 305/2، ، الباب 149 من كتاب إقامة الصلوات

[8] سنن ابن ماجه 288/1، الباب 26 من كتاب الطهارة.

[9] سنن ابن ماجه 488/3، الباب12 من كتاب الصدقات

[10] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124.

[11] انظر: منهج ابن ماجه في سننه، محمد خلف عبد الفهداوي.

له ما تقدم من ذنبه».[1]

فالترجمة أعمُّ لأنه ذكر فيها الجهر بالتأمين، وفي الحديث ورد ذكر التأمين مطلقا دون تقييد بجهر أو إسرار.

- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، كقوله:

(باب إفراد الإقامة)، أخرج فيه حديث أنس بن مالك قال: «التمسوا شيئا يؤذنون به علما للصلاة، فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة».[2]

فالترجمة أخصّ لأنه ذكر فيها الإقامة دون الأذان، وفي الحديث ذكر الأذان والإقامة، فهو أعمّ.

الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في سنن ابن ماجه

منهج الإمام ابن ماجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

- **جمع الشيوخ بالعطف**: أكثر ابن ماجه من ذلك طلبا للاختصار، لكنه لا يشير غالبا إلى صاحب اللفظ.[3]

- **جمع الأسانيد بالتحويل**: جمع ابن ماجه بين الأسانيد باستخدام حرف التحويل(ح) الذي يدل على التحويل في الانتقال من سند إلى آخر[4]، ويشير إلى الرواة عند نقطة الالتقاء بقوله: (قالا)، أو (قالوا)، أو (قالا جميعا).[5]

-**ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار**: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن فإن ابن ماجه يذكر بعضها ويشير إلى الباقي دون أن يذكرها بطولها، بقوله: وقد روي من غير وجه عن فلان، أو مثله أو

[1] سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلوات 35/2 (851).

[2] سنن ابن ماجه، كتاب الأذان 468/1 (729).

[3] الواضح في مناهج المحدثين: 265.

[4] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 126.

[5] الواضح في مناهج المحدثين: 265.

نحوه أو بمعناه، أو بهذا الإسناد، أو بمثل حديث فلان...[1]

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا أبو بكر قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، ح وحدثنا محرز بن سلمة العدني قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، جميعا عن موسى بن عبيدة، عن جمهان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل شيء زكاة، وزكاة الجسد الصوم»، زاد محرز في حديثه: وقال رسول الله ﷺ: «الصيام نصف الصبر».

قال ابن ماجه[4]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن مصعب، ح وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي -يعني دحيما- قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قالا: حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني عكرمة قال: حدثنا ابن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وهو بالعقيق «أتاني آت من ربي، فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة»، واللفظ لدحيم.

---

[1] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 126، ومناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية: 153.

[2] سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب في الصوم زكاة الجسد 631/2 (1745).

[3] سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب في الحائض كيف تغتسل 408/1 (641).

[4] سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب التمتع بالعمرة إلى الحج 194/4 (2976).

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، ح وحدثنا علي بن محمد، وعمرو بن عبد الله، قالا جميعا: حدثنا وكيع، عن عبد العزيز بن سياه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن يسار، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «عمار ما عرض عليه أمران إلا اختار الأرشد منهما».

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، ح وحدثنا بكر بن خلف أبو بشر ختن المقرئ قال: حدثنا يزيد بن زريع، قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه أسامة بن عمير الهذلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة إلا بطهور، ولا يقبل صدقة من غلول».

-حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبيد بن سعيد، وشبابة بن سوار، عن شعبة نحوه.

قال ابن ماجه[3]:

-حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها، قال: فقال عبد الله: «لها الصداق، ولها الميراث، وعليها العدة» . فقال معقل بن سنان الأشجعي: شهدت رسول الله ﷺ قضى في بِرْوَعَ بنت واشق بمثل ذلك .

-حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مثله.

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب فضائل أصحاب رسول اللهρ، فضل عمار بن ياسر 104/1 (148).

[2] سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور 181/1 (271).

[3] سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك 86/3 (1891).

صيغ الأداء: استخدم الإمام ابن ماجه في سننه صيغة **(حدثنا)** في الغالب، ولم يستخدم صيغة **(أخبرنا)** مطلقا، وقد يكون السبب في ذلك أنه لا يرى فرقا بين حدثنا وأخبرنا كما ذهب إليه بعض المحدثين.[1]

قال ابن ماجه[2]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا ليث ابن سعد ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا داود بن عبد الله الجعفري، حدثنا عبد العزيز بن محمد؛ جميعا عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن الوليد بن أبي الوليد، عن عثمان بن عبد الله بن سراقة العدوي عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بنى مسجدا يذكر فيه اسم الله، بنى الله له بيتا في الجنة».

تكرار الحديث في سنن ابن ماجه: سلك الإمام ابن ماجه طريق الاختصار، ولم يسلك طريق التكرار في شيء من أحاديثه، وجمع طرق الحديث في الباب نفسه دون أن يكرره في باب آخر، وذلك لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد، ولا يكررها بنفس الإسناد وبنفس المتن إلا في القليل النادر[3]، قال صديق حسن خان: "وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب".[4]

---

[1] الواضح في مناهج المحدثين: 265، بتصرف.

[2] سنن ابن ماجه، كتاب المساجد، باب ومن بنى لله مسجدا 473/1 (735).

[3] انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 222، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 125، وموازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 79.

[4] الحطة في ذكر الصحاح الستة: 221.

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا علي بن محمد قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

-حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن من أفضل أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

- حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب قال: حدثني إسحاق بن أسيد، عن أبي حفص الدمشقي، عن أبي أمامة، يرفع الحديث قال: «استقيموا، ونعما إن استقمتم، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا عصمة بن الفضل، ويحيى بن حكيم، قالا: حدثنا حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، حدثنا حريش بن خريت، أخبرنا ابن أبي مليكة عن عائشة، قالت: كنت أضع لرسول الله ﷺ ثلاثة آنية من الليل مخمرة: إناء لطهوره، وإناء لسواكه، وإناء لشرابه.

---

1 سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء 1/184-185 (277، 278، 279).

2 سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب تغطية الإناء 1/236 (361).

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا عصمة بن الفضل، حدثنا حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، حدثنا حريش بن خريت، أخبرنا ابن أبي مليكة عن عائشة، قالت: كنت أضع لرسول الله ﷺ ثلاثة آنية من الليل مخمرة: إناء لطهوره، وإناء لسواكه، وإناء لشرابه.

وقد يذكر الإمام ابن ماجه متن الحديث مختصرا ليشهد على الباب، ثم يذكر متن الحديث مطولا في باب آخر، ويسوقه في كلا الموضعين بالإسناد نفسه من غير اختلاف.[2]

قال ابن ماجه[3]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من أطاعني، فقد أطاع الله، ومن عصاني، فقد عصى الله.

قال ابن ماجه[4]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، قالا: حدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال: رسول الله ﷺ: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الإمام فقد أطاعني، ومن عصى الإمام فقد عصاني.

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب الأشربة، باب تخمير الإناء 485/4 (3412).

[2] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 78.

[3] سنن ابن ماجه، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ 4/1 (3).

[4] سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب طاعة الإمام 120/4 (2859).

الآثار الموقوفة في سنن ابن ماجه: أورد الإمام ابن ماجه في سننه الأحاديث المرفوعة فقط، وقد يذكر في آخر الباب في بعض المواضع القليلة فتاوى الصحابة وآثارهم أو أقوال التابعين من بعدهم بعد إيراده للأحاديث المرفوعة، ولعله قصد بذلك إتمام الفائدة وبيان ما فهمه الصحابة ومن بعدهم من حديث ذلك الباب.[1]

قال ابن ماجه[2]:

- حدثنا محمد بن عبد العزيز، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا بحر بن كنيز، عن عثمان بن ساج، عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب، قال: إن أفواهكم طرق للقرآن، فطيبوها بالسواك.

التعريف بالرواة: قد يعتني الإمام ابن ماجه عقب إيراده للحديث برجال الإسناد فيعرف بالصحابة أو باسم أحد الرواة ممن ذكر بكنيته أو لقبه، وقد يعرف به بسؤال شيوخه عنه، على قلة ذلك وندرته.[3]

قال ابن ماجه[4]:

- حدثنا هارون بن عبد الله الحمال، حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أبيه طلحة، عن معاوية بن جاهمة السلمي: أن جاهمة أتى النبي ﷺ، فذكر نحوه.

قال أبو عبد الله ابن ماجه: هذا جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي، الذي عاتب النبي ﷺ يوم حنين.

---

[1] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 78، بتصرف.

[2] سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب السواك (1/ 194) (291).

[3] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 99، 100، 101، بتصرف.

[4] سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان 72/4 (2781م).

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، قالا: حدثنا وكيع، حدثنا أبو المليح المدني، سمعت أبا صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع الله سبحانه غضب عليه.

قال ابن ماجه: سألت أبا زرعة عن أبي صالح هذا، قال: هو الذي يقال له: الفارسي، وهو خوزي، ولا أعرف اسمه.

- تسمية المكنى[2]:

قال ابن ماجه[3]:

-حدثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو، قالا: حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي (ح) وحدثنا محمد بن إسماعيل، أخبرنا وكيع، قالا: حدثنا سفيان، عن أبي هاشم الرماني - قال أبو عبد الله: هو يحيى بن الأسود - عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، قال: سمعت أبا ذر يقسم: لنزلت هذه الآيات في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ في حمزة بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث، وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة، يوم بدر اختصموا في الحجج.

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء 5/5 (3827).

[2] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارمي في التأليف: 68-69.

[3] سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب المبارزة والسلب 103/4 (2835).

- بيان نسب الراوي[1]:

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أسامة بن زيد، عن سالم أبي النعمان -وهو ابن سرج- عن أم صبية الجهنية، قالت: ربما اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء من إناء واحد.

قال أبو عبد الله ابن ماجه: سمعت محمدا يقول: أم صبية هي خولة بنت قيس، فذكرت لأبي زرعة، فقال: صدق

- ذكر الاختلاف في اسم الراوي[3]:

قال ابن ماجه[4]:

- حدثنا أبو بكر بن أبي شـيبة، حدثنا وكيع، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن عبيد الله بن أقرم الخزاعي عن أبيه، قال: كنت مع أبي بالقاع من نمرة، فمر بنا ركب فأناخوا بناحية الطريق، فقال لي أبي: كن في بهمك حتى آتي هؤلاء القوم فأسائلهم، قال: فخرج، وجئت -يعني دنوت- فإذا رسول الله ﷺ، فحضرت الصلاة فصليت معهم، فكنت أنظر إلى عفرتي إبطي رسول الله ﷺ كلما سجد.

قال ابن ماجه: الناس يقولون: **عبيد** الله بن **عبد** الله، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: يقول الناس: **عبد** الله بن **عبيد** الله.

---

1 موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 68-69.

2 سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد 248/1 (382).

3 موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 68-69.

4 سنن ابن ماجه، كتاب، إقامة الصلوات، باب السجود 53/2 (881)، وسنن ابن ماجه 285/1 (ت: محمد فؤاد عبد الباقي).

بيان درجة الحديث وأحوال الرواة: لم يتعرض الإمام ابن ماجه في سننه لذكر حكمه على الأحاديث التي أخرجها إلا نادرا، كما أنه لم يتكلم في سننه عن تعديل الرواة أوتجريحهم إلا في مواضع قليلة.[1]

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا علي بن ظبيان، عن عبيد الله، عن نافع عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: المدبر من الثلث.

قال ابن ماجه: سمعت عثمان -يعني ابن أبي شيبة- يقول: هذا خطأ، يعني حديث: "المدبر من الثلث".

قال أبو عبد الله بن ماجه: ليس له أصل.

قال ابن ماجه[3]:

- حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على جنازة في المسجد، فليس له شيء.

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا فليح بن سليمان، عن صالح بن عجلان، عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة، قالت: والله، ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل ابن بيضاء إلا في المسجد.

قال ابن ماجه: حديث عائشة أقوى.

---

[1] بتصرف عن: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124، وموازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 98.

[2] سنن ابن ماجه، كتاب العتق، باب المدبر 558/3 (2514).

[3] سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد 478/2 (1517-1518).

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، حدثنا حماد بن نجيح -وكان ثقة- عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله، قال: «كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة، فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا به إيمان».

قال ابن ماجه[2]:

- حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا إبراهيم بن موسى قال: أنبأنا عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة، ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم».

قال أبو عبد الله بن ماجه: سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر الأعين إلى العوام بن عباد بن العوام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه.

استخدامه لمصطلحات خاصة:

- لفظ **الكراهة**: أطلق الإمام ابن ماجه لفظ الكراهة في عدد من المســـائل في تراجم سـننه، وعدد الأبواب بلفظ الكراهة سـبعة وعشـرون (27) بابا، ويريد بذلك كراهة التحريم لا التنزيه غالبا[3]، كقوله:

(باب كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها)[4]، (باب كراهية لبس الحرير)[5].

---

[1] سنن ابن ماجه كتاب السنة، باب في الإيمان 42/1 (61).

[2] سنن ابن ماجه كتاب الصلاة، باب وقت صلاة المغرب 438/1 (689).

[3] بتصـرف عن: آراء الإمام ابن ماجه الأصـولية من خلال تراجم أبواب سـننه: 216، وموازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارمِي في التأليف: 91-92.

[4] سنن ابن ماجه 229/3، الباب 34 من كتاب الطلاق.

[5] سنن ابن ماجه 4/ 591، الباب 16، من كتاب اللباس.

- لفظ **الرخصة**: عبر الإمام ابن ماجه بلفظ الرخصة في عدد من المواضع من تراجم أبواب السنن، عددها أحد عشر (11) بابا بلفظ الرخصة، ويطلق ذلك على معان مختلفة[1]: يشمل الصور التي فيها دليل تحريم لكن استثنيت هذه الصورة بدليل خاص بها[2]، وما يتعلق بالمسائل التي تعارضت فيها أدلة التحريم والإباحة ثم أطلق لفظ الرخصة على أدلة الإباحة في تلك المسألة[3]، وما فيه توسعة للمكلفين وإن لم يوجد فيه دليلا على التحريم[4].

- لفظ **النهي**: أورد ابن ماجه صيغة النهي وبوب به في سننه اثنان وثمانون (28) بابا، وأراد به في الغالب كراهة التحريم[5]، وقد يريد به كراهة التنزيه[6].

ينبه الإمام ابن ماجه إلى ما اشتمل عليه الإسناد من أنواع العلل: للإمام ابن ماجه تعليقات نقدية على بعض الأحاديث لكنها قليلة، وله عناية ببيان العلل في بعض الأحاديث التي أوردها فيه[7]، لكن تعليله لها جاء مجملا ومختصرا جدا، ولا يسترسل في بيان العلة.[8]

---

[1] آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه: 221.

[2] كقوله بعد (باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة): (باب ما جاء في **الرخصة** في الصلاة بمكة في كل وقت). انظر: سنن ابن ماجه 305/2، الباب 149 من كتاب إقامة الصلوات.

[3] كقوله بعد (باب الوضوء من مس الذكر): (باب **الرخصة** في ذلك). انظر: سنن ابن ماجه 304/1، الباب 64 من كتاب الطهارة.

[4] كقوله: (باب الوضوء بسؤر الهرة **والرخصة** في ذلك). انظر: سنن ابن ماجه 239/1، الباب 32 من كتاب الطهارة.

[5] كقوله: (باب **النهي** صيام يوم الفطر والأضحى). انظر: سنن ابن ماجه 616/2، الباب 36 من كتاب الصيام.

[6] كقوله: (باب **النهي** أن يعاب الطعام). انظر: سنن ابن ماجه 401/4، الباب 4 من كتاب الأطعمة.

[7] وقد تتبعها: أ.د/ عبد العزيز بن عبد الله الهليل فوجدها اثنين وعشرون (22) حديثا، وجميعها مما أعلها ابن ماجه صراحة أو نقل تعليلها عن أحد شيوخه. انظر: الأحاديث التي أعلها الإمام ابن ماجه في سننه: 55.

[8] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 124، والأحاديث التي أعلها الإمام ابن ماجه في سننه: 126، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 125.

- **بيان ما وقع من وهم في الإسناد[1]:**

قال ابن ماجه[2]:

-حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي حاجب، عن الحكم ابن عمرو أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة.

-حدثنا محمد بن يحي قال: حدثنا المعلى بن أسد قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار قال: حدثنا عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة، والمرأة بفضل الرجل، ولكن يشرعان جميعا .

قال أبو عبد الله بن ماجه: الصحيح هو الأول والثاني وهم.

قال أبو الحسن بن سلمة، حدثنا أبو حاتم وأبو عثمان المحاربي قالا: حدثنا المعلى بن أسد نحوه.

- **يشير إلى غرابة الحديث وتفرد الرواة[3]:**

- **قال ابن ماجه[4]:**

-حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرنا ابن جريج، عن أيوب بن هانئ، عن مسروق، عن ابن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «كل مسكر، حرام».

قال ابن ماجه: هذا حديث المصريين.

[1] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 67.

[2] سنن ابن ماجه كتاب الطهارة، باب النهي عن ذلك أي عن الوضوء بفضل المرأة والنهي عن الاغتسال بفضلها 244/1 (373-374).

[3] موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 68.

[4] سنن ابن ماجه، كتاب الأشربة، باب كل مسكر حرام 473/4 (3388).

قال ابن ماجه[1]:

-حدثنا أبو عمير عيسى بن محمد بن النحاس، وعيسى بن يونس، والحسين بن أبي السرى العسقلاني قالوا: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك قال: أتى رجل بقاتل وليه إلى رسول الله ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «اعف». فأبى. فقال: «خذ أرشك». فأبى. قال: «اذهب فاقتله فإنك مثله». قال: فلحق به فقيل له: إن رسول الله قد قال: «اقتله فإنك مثله». فخلى سبيله. قال: فرئي يجر نسعته ذاهبا إلى أهله، قال: كأنه قد كان أوثقه. قال أبو عمير في حديثه: قال: ابن شوذب، عن عبد الرحمن بن القاسم: فليس لأحد بعد النبي ﷺ أن يقول: «اقتله فإنك مثله».

قال ابن ماجه: «هذا حديث الرمليين ليس إلا عندهم».

- **إخراجه للحديث الضـــعيف إذا لم يكن في الباب غيره،** وغالب الأحاديث الضـــعيفة مخرجة في أبواب الفضـــائل والترغيب والترهيب، فقد روى الكثير منها عن الرواة المتروكين والمجهولين.[2]

قال ابن ماجه[3]:

-حدثنا إسماعيل بن أسد قال: حدثنا داود بن المحبر قال: أنبأنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوما أو أربعين ليلة، كان له في الجنة عمود من ذهب، عليه زبرجدة خضراء، عليها قبة من ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين».

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب العفو عن القاتل 695/3 (2691).

[2] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 123، بتصرف.

[3] سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين 70/4 (2780).

وفي إسناده داود بن المُحَبَّر البصري، وهو متروك الحديث وقد رمي بالكذب[1]، لذلك قال الذهبي: "فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها"[2]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "وابن ماجه كأصحاب السنن الثلاثة لم يشترط في كتابه إيراد الأحاديث الصحيحة فقط، بل أدرج فيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، ووقع له بضعة أحاديث موضوعة لا تصح نسبتها إلى النبي ﷺ ولهذا وجب تمييز صحيحها من سقيمها، وتبيين ما يحتج به مما لا يحتج به منها".[3]

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في سنن ابن ماجه

- **شرح غريب الحديث وإيضاح المشكل:** لم يذكر الإمام ابن ماجه في السنن شرحا على الأحاديث إلا في مواضع قليلة منه شرح بعض الألفاظ الغريبة، وبين بعض المصطلحات الفقهية، وما يُشكِل من المعاني، وقد يكون هذا الإيضاح منقولا عن غيره من الأئمة.[4]

قال ابن ماجه[5]**:**

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، والاستنشاق بالماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء». يعني الاستنجاء.

---

[1] انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 72/5، وميزان الاعتدال 20/2.

[2] ميزان الاعتدال 20/2.

[3] سنن ابن ماجه: 26 (مقدمة المحقق).

[4] بتصرف عن: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 128، وموازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 80، ومنهج ابن ماجه في سننه لمحمد خلف عبد الفهداوي.

[5] سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الفطرة 195/1 (293).

قال ابن ماجه[1]:

- حدثنا هارون بن إسحاق، حدثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشـــة، قالت: ما غرت على امرأة قط ما غرت على خديجة، مما رأيت من ذكر رسول الله ﷺ لها، ولقد أمره ربه أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب.

يعني: من ذهب. قاله أبو عبد الله ابن ماجه.

قال ابن ماجه[2]:

- حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي، حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس، حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان.

قال أبو عبد الله بن ماجه: العربان: أن يشتري الرجل دابة بمائة دينار، فيعطيه دينارين أربونا، فيقول: إن لم أشتر الدابة فالديناران لك. وقيل: يعني -والله أعلم-: أن يشتري الرجل الشيء، فيدفع إلى البائع درهما أو أقل أو أكثر، ويقول: إن أخذته وإلا فالدرهم لك.

قال ابن ماجه[3]:

- حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن شيبان النحوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم بكر أنها أخبرت أن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في المرأة ترى ما يريبها بعد الطهر، قال: «إنما هي عرق أو عروق».

قال محمد بن يحيى: يريد بعد الطهر بعد الغسل.

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الغيرة 164/3 (1997).

[2] سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب بيع العربان 313/3 (2193).

[3] ســـنن ابن ماجه، كتاب التيمم، باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصـــفرة والكدرة 411/1 (646).

- **ذكر الناسـخ والمنسـوخ:** كان الإمام ابن ماجه يذكر الأحاديث المنسـوخة ثم يتبعها بالناسخة في الباب الذي يليه، دون تصريح بالنسخ.[1]

كما في كتاب الطهارة، ذكر باب الوضــوء مما غيرت النار وأخرج فيه حديث أبي هريرة: أن النبيﷺ قـال: "توضــؤوا ممـا غيرت النـار"[2]، ثم أتبعـه بـاب الرخصة في ذلك، وأخرج فيه الأحاديث الناسخة له.[3]

وفي كتاب التيمم، ذكر باب الماء من الماء[4]، ثم أردفه بباب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان.[5]

- **ذكر بعض الاستنباطات الفقهية والأصولية:**

أورد في أحد تراجمه حكما أصــوليا في قاعدة القياس، وهي عبارة يفهم منها ذم الرأي والقياس، فقال: (باب اجتناب الرأي والقياس)، وأورد في الباب قول النبي صــلى الله عليه وســلم: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعـا، ينتزعـه من النـاس، ولكن يقبض العلم بقبض العلمـاء، فـإذا لم يبق عـالما اتخـذ النـاس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا». فكأنه يرى أن القياس والرأي ليسا من العلم في شيء.[6]

وقد يقرر الإمام ابن ماجه في تراجمه حكما فقهيا مبنيا على دليل، كتخصيص العـام بعلـة الحكم المســتنبطة، حيث قرر الإمام ابن ماجه كراهة البول في مكان الاغتســال[7]، فقال: (باب كراهية البول في المغتســل)، وأخرج تحته قول

---

[1] انظر: موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 79.

[2] سنن ابن ماجه 306/1 (485).

[3] سنن ابن ماجه 308/1.

[4] سنن ابن ماجه 382/1.

[5] سنن ابن ماجه 383/1.

[6] آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه: 225.

[7] آراء الإمام ابن ماجه الأصــولية من خلال تراجم أبواب ســننه : 228، وموازنة بين منهجي ســنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 93.

النبيﷺ: لا يبولن أحدكم في مستحمه فإن عامة الوسواس منه.[1] ثم نقل قول الطنافسي[2]:

قال أبو عبد الله بن ماجه: **سمعت علي بن محمد الطنافسي** يقول: "إنما هذا في الحفيرة، فأما اليوم فمغتسلاتهم الجص والصاروج والقير، فإذا بال وأرسل عليه الماء، فلا بأس به".

فكأنه فهم من الحديث أن النهي عن البول في المغتسل للابتعاد عن النجاسة عند الاغتسال، ولما كان الاغتسال في التراب سابقا نهى عن البول في مكان الاغتسال لئلا يكون ذلك سببا في النجاسة، لكن إذا كان المغتسل مبنيا، بحيث إذا أرسل عليه الماء غسل البول، فلا مانع من البول فيه، وهذا تخصيص لعموم الحديث بالنهي عن البول في المستحم من خلال قصر الحكم العام على مكتن علته المستنبطة.[3]

أفراد ابن ماجه عن الستة

انفرد الإمام ابن ماجه بالرواية عن كثير من الرواة الذين لم يرو لهم أحد من أصحاب الكتب الخمسة. قال الحافظ ابن حجر: **"كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه** بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم، مثل: حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زياد، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن أبي الجنوب، وغيرهم".[4]

---

[1] سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب كراهية البول في المغتسل 202/1 (304).
[2] سنن ابن ماجه 203/1.
[3] آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه: 228، وموازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: 93.
[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 485/1.

وقد اعتنى شهاب الدين البوصيري في كتابه (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه) ببيان درجة الأحاديث الزوائد.[1]

قال الذهبي: "سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة".[2]

وقال ابن كثير: " وقد حكي عن أبي زرعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثا، ربما يقال: إنها موضوعة، أو منكرة جدا".[3]

وقال السندي: "وقد اشتمل هذا الكتاب من بين الكتب الست على سنن كثيرة انفرد بها عن غيره، والمشهور أن ما انفرد به يكون ضعيفا، وليس بكلي، لكن الغالب كذلك".[4]

وقد حرر هذه المسألة الحافظ ابن حجر فقال: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغني أن المزي كان يقول (مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا)، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة والله تعالى المستعان، ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول (كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف) يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة... لكن حمله على الرجال أولى وأما حمله على أحاديث فلا يصح، كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة".[5]

---

[1] منها حوالي أربعمائة وثمانية وعشرين حديثا صحيحا، والضعيفة نحو ستمائة حديث أو أكثر من هذا بقليل. انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 223.

[2] تذكرة الحفاظ للذهبي 155/2.

[3] البداية والنهاية 609/14.

[4] مقدمة حاشية السندي على سنن ابن ماجه 2/1.

[5] تهذيب التهذيب 531/9.

وعلى هذا فلا يصح الحكم العام بالضعف على زوائد ابن ماجه من الأحاديث والرجال كليهما، وإن كانت سننه دون الكتب الخمسة في المرتبة، لكثرة ما فيها من الضعاف والمناكير، ولانفرادها بالرواية عن رجال متهمين أعرض عنهم الأئمة.[1]

وذكر المحقق الشيخ شعيب الأرنؤوط إحصائية لهذه الأحاديث فقال[2]:

تبين لنا أن الإمام ابن ماجه انفرد من بين أصحاب الكتب الخمسة بـ (1213) حديثا بالمكرر، منها(98) حديثا مما صح إسناده، ومنها(113) أحاديث صحيحة بالمتابعات، ومنها(219) حديثا تصح بالشواهد، ومنها(58) حديثا أسانيدها حسنة، ومنها(42) حديثا هي حسنة بالمتابعات، ومنها(65) حديثا هي حسنة بالشواهد، ومنها(6) أحاديث محتملة للتحسين، ومنها(7) أحاديث أوردها مرفوعة وصححناها موقوفة، ومنها(4) مراسيل، ومنها(384) حديثا كلها ضعاف، ومنها (184) حديثا وهي ضعيفة جدا، ومنها حديث واحد شاذ باللفظ الذي ساقه المصنف، ومنها(21) حديثا منكرا وموضوعا، ومنها(11) حديثا لم نجزم بالحكم عليها.

ويظهر من هذا الإحصاء أن مجموع الأحاديث الصحيحة والحسنة، لذاتها ولغيرها، التي انفرد بها ابن ماجه عن الكتب الخمسة بلغت (600) حديث، وهي تساوي نصف ما انفرد به تقريبا.

وهذه النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للأسانيد دراسة دقيقة، ترد قول من يقول: إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة، فهو ضعيف.[3]

---

[1] الإمام ابن ماجه وكتابه السنن للنعماني: 191، بتصرف.

[2] سنن ابن ماجه: 26 (مقدمة المحقق).

[3] سنن ابن ماجه: 27 (مقدمة المحقق).

زيادات تلميذه ابن القطان

راوي السنن أبو الحسن بن القطان له زيادات وتعليقات قليلة ضمن سنن ابن ماجه، تأتي بعد الحديث الذي يسوقه ابن ماجه، والمقصد منها أنها متابعات على طريقة المستخرجات[1]، يُصدرها بقوله: (قال أبو الحسن)، أو (قال القطان)، أو (قال أبو الحسن بن سلمة)، أو (قال أبو الحسن القطان).[2]

وأكثر الزيادات وقعت في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها فيه خمسا وعشرين (25) زيادة، ثم المقدمة وفيها تسع (9) زيادات، ثم الصلاة وفيه ثلاث (3) زيادات وفي الزهد (2) اثنتان. وقد روى أبو الحسن أكثر تلك الزيادات عن أبي حاتم الرازي، حيث روى عنه اثنتين وعشرين (22) حديثا، يليه: إبراهيم بن نصر روى عنه سبعة (7) أحاديث، ثم حازم بن يحيى ثلاثة (3) أحاديث.[3]

عدد أحاديث السنن

قسّم ابن ماجه السنن إلى (37) كتابا[4]، وبلغ عدد أبوابه ألفا وخمسمائة وخمسة عشر(1515) بابا.

وأما عدد الأحاديث فبلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعون (4341) حديثا[5]، منها (3002) أخرجها معه أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وانفرد بتخريج (1339) حديثا، وهي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة.

---

[1] الواضح في مناهج المحدثين: 265.

[2] وقد ألف الدكتور مسهر الدينبي رسالة في جمع هذه الزيادات بعنوان: "زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه"، وعددها أربع وأربعون زيادة. انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 224.

[3] انظر: التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 128، والمدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه لمسعي: 49.

[4] وذكر أنها 32 كتابا، كما في البداية والنهاية لابن كثير609/14، وكذا قال الذهبي: "وعدد كتب (سنن) ابن ماجه اثنان وثلاثون كتابا". انظر: سير أعلام النبلاء 280/13.

[5] حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وعدد أحداديثه بما فيها من زيادات القطان (4397) حسب ترقيم الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، قال أبو الحسن القطان: "في (السنن) ألف وخمس مائة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث". انظر: سير أعلام النبلاء 13/ 280.

منها (428) حديثا صحيح الإسناد، و (119) حديث حسن الإسناد، و(613) أحاديث ضعيفة الإسناد، و(99) أحاديث واهية الإسناد.[1]

درجة أحاديث السنن

لم يشترط ابن ماجه الصحة فيما يخرجه من الأحاديث في سننه، وأن أحاديثه ليست كلها من قسم الحديث المقبول، بل هي على درجات مختلفة في الصحة والضعف، ويمكن تقسيمها بحسب مراتبها ودرجاتها إلى[2]:

-ما هو صحيح مخرج في الصحيحين أو أحدهما

-ما هو صحيح أو حسن مخرج في غيره من السنن

-ما هو صحيح أو حسن مما انفرد به ابن ماجه

-ما هو ضعيف ضعفا يسيرا

-ما هو ضعيف ضعفا شديدا

-ما هو موضوع أو باطل

فعلى الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث من سنن ابن ماجه إلا بعد البحث والتحري ومعرفة درجته، قال الصنعاني: "أما سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين (يعني كتاب أبي داود وكتاب النسائي)، والبحث عن أحاديثها لازم وفيها حديث موضوع في أحاديث الفضائل".[3]

---

[1] انظر: المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 266، ومناهج المحدثين لسعد بن عبد الله آل حميد: 220-221.

[2] المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه لمسعي: 75، والمدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: 265-266.

[3] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 200/1.

ثلاثيات ابن ماجه: لابن ماجه خمسة أحاديث ثلاثيات، ثلاثة منها في كتاب الأطعمة[1]، وفي كتاب الزهد واحد[2]، وواحد في كتاب الطب[3]، وكلها لا تصح لأنها جاءت بإسناد واحد من طريق جُبارة بن المُغَلِّس عن كثير بن سليم عن أنس. وجُبارة وكَثير انفرد ابن ماجه عن بقية أصحاب الكتب الستة بإخراج حديثهما، وقال عنهما الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب إنَّهما ضعيفان، وهذه الأحاديث الخمسة من زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة.[4]

شرطه في السنن

لم يفصح الإمام ابن ماجه عن شرطه في الأسانيد التي أوردها في سننه، وكذا لم يكتب مقدمة يوضِّح فيها منهجه، لكن استنبطه العلماء من صنيعه في السنن أنه قصد جمع أحاديث الأحكام على سبيل الاختصار، والتي يحتج بها الفقهاء، ولم يشترط في ذلك الصحة، خاصة ما رواه في الفضائل، فقد روى الكثير منها عن الرواة المتروكين والمجهولين، ومن هنا نزلت درجة هذا الكتاب عن بقية الكتب الستة.[5]

قال الإمام ابن الملقن: "وأمّا سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني، فلا أعلم له شرطا، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفا، وفيه الموضوعات".[6]

---

[1] سنن ابن ماجه، في: باب الوضوء عند الطعام 402/4 (3260)، وباب الشواء 428/4 (3310)، وباب الضيافة 452/4 (3356).

[2] سنن ابن ماجه، باب صفة أمة محمد ﷺ 351/5 (4292).

[3] سنن ابن ماجه، باب الحجامة 526/4 (3479).

[4] كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة: 26.

[5] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 123، ومنهج ابن ماجه في سننه لمحمد خلف عبد الفهداوي.

[6] البدر المنير 307/1.

وقال الحافظ ابن حجر: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن السري كان يقول مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة".[1]

وقال الذهبي: "وأما أهل الطبقة الخامسة، كمن أجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهما، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي، ويورد لهم أبو عيسى فيبينه بحسب اجتهاده، لكنه قليل، ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبين -والله أعلم- وقل ما يورد منها أبو داود، فإن أورد بينه في غالب الأوقات.

وأما أهل الطبقة السادسة كغلاة الرافضة والجهمية الدعاة، وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين المهتوكين، كعمر بن الصبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، وأحمد الجويباري، وأبي حذيفة البخاري، فما لهم في الكتب حرف، ما عدا عمر، فإن ابن ماجه خرج له حديثاً واحداً فلم يصب، وكذا خرج ابن ماجه للواقدي حديثا واحدا".[2]

منزلته بين كتب السنة

كتاب سنن ابن ماجه اعتبره أغلب المحدثين سادس الكتب الستة، وأول من أضافه إلى الخمسة مكملا به الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي(ت507هـ) في كتابه (أطراف الكتب الستة)، وكذا في (شروط الأئمة الستة) له، وتبعه ابن عساكر(ت571هـ) في كتابه (الإشراف على معرفة الطراف)، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي(ت600هـ) في كتابه

[1] تهذيب التهذيب 531/9.

[2] سير أعلام النبلاء 576/12.

(الكمال في أســماء الرجال)[1]، قال الإمام ابن كثير: "وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السـنن التي كمل بها الكتب السـتة والسـنن الأربعة بعد الصحيحين ".[2]

والسبب الرئيس لإدخال سنن ابن ماجه في الأصول[3]:

- كثرة زوائده على الكتب الخمسة
- تضمنه الحديث المرفوع
- دقة ترتيبه
- جودة سياقه للأحاديث
- عدم تكرار الأحاديث فيه
- اختصاره للمتون
- كثرة أبوابه

قال الحافظ ابن حجر: "وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة"[4]، وقال أيضا: "حكى ابن عساكر أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر، وهو كما قال؛ فإنه عمل أطرافه معها وصنف جزء آخر في شروط الأئمة الستة فعده منهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المزي فذكره فيهم. وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه

---

[1] انظر: كشف الظنون 1473/2، والحطة في ذكر الصحاح الستة: 221.

[2] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: 462.

[3] انظر: مناهج المحدثين لسعد آل حميد: 228.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 487/1.

عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة".[1]

وقال ابن طاهر: "من نظر في سننه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلّة الأحاديث، وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل، والرواية عن المجروحين، إلّا قدر ما أشار إليه أبو زرعة. وهذا الكتاب، وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء".[2]

أهم الشروح والحواشي حوله

من شروح سنن ابن ماجه[3]:

- شرح سنن ابن ماجه، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري الأندلسي(ت567هـ).[4]
- الإعلام بسنّته عليه الصلاة والسلام، للحافظ علاء الدّين مغلطاي بن قليج الحنفي(ت762هـ)، شرح فيه قطعة من السنن، لكنه لم يتمه، وهو مطبوع.[5]
- ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه، للإمام سراج الدّين عمر بن علي بن الملقن الشافعي(ت804هـ)، خصه بشرح زوائد هذا الكتاب على خمسة من

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 487/1.

[2] المقفى الكبير لتقي الدين المقريزي 259/7.

[3] انظر: مناهج المحدثين، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية: 178، وشروح سنن ابن ماجه لرائد صبري، والموقوفة على الصحابة في سنن ابن ماجه: 15، والتعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 128، والتصنيف في السنة النبوية: 88، وانظر الرابط:
https://www.islamweb.net/ar/article/16803/سنن-ابن-ماجة

[4] ذكره إسماعيل باشا في إيضاح المكنون 28/4.

[5] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 130، وذكره إسماعيل باشا في إيضاح المكنون 103/3.

أصول الرواية وقد ضبط فيه مشكله من الأسماء والكنى وما يحتاج إليه من الغرائب، وهو مطبوع.[1]

- الديباجة على سنن ابن ماجه، لأبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدّمِيري القاهري(ت808هـ)، لم يكمله، مات قبل تحريره وتبييضه.[2]
- عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ).[3]
- مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، وهو شرح مختصر جدا أشبه بالحاشية، وهو مطبوع.
- ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه، لمحمد بن رجب بن عبد العال الزُّبَيْري القاهري الشافعي(ت913هـ).
- كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه، للشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي التنوي السندي(ت1138هـ)، وهو حاشية لطيفة مطبوعة، اعتنى الشارح بذكر تراجم أبواب السنن فشرحها باختصار، ثم شرح أحاديث المتن، لكنه لم يعتن بتخريجها وبالكلام على أسانيدها ولا بترجمة رواتها.[4]
- إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجه، للشيخ عبد الغني الدهلَوي(ت1296هـ)، وهو حاشية مختصرة على السنن، ومقتصرة على بيان المهمات فقط، وهو مطبوع.[5]
- نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، لعلي بن سليمان البجعوي(ت1306هـ)، وهو مطبوع.

---

[1] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 130.

[2] وقد حقق في رسائل علمية بجامعة أم القرى

[3] ذكره إسماعيل باشا في إيضاح المكنون 93/4 .

[4] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 128-129.

[5] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 130، وذكره إسماعيل باشا في إيضاح المكنون 131/3.

- إتحاف ذي التشويق والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه، للشيخ محمد الحفيد بن عبد الصمد كَنون الإدريسي (ت1416هـ)، وهو شرح جيد للسنن، اعتنى فيه المؤلف بترجمة الرواة مع ترجمة لكل صحابي، وشرح غريب الحديث ومفرداته، وبيان أحكامه، وذكر الأحاديث التي انفرد بها الإمام ابن ماجه.[1]
- إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه، للشيخ محمد علي جانباز(ت1429هـ)، وهو شرح مفيد على طريقة أهل الحديث، وهو مطبوع، شرح فيه المؤلف أحاديث السنن بإسهاب مع تخريج الأحاديث وتراجم الرواة وتحقيق الأقوال، والكلام على جميع الرواة جرحا وتعديلا.[2]
- مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، لمحمد الأمين الأثيوبي الهرري البويطي(ت1441هـ)، وهو مطبوع.
- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة، للشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي الولوي(ت1442هـ) يتضمن مقدمة وشرحا مفصلا لأبواب السنن وأحاديثها، يتميز الكتاب بتبويبه وتنظيمه الجيد غير أن هذا الشرح لم يكتمل، وهو مطبوع.
- إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه، لصفاء الضوي أحمد العدوي(ت1449هـ)، وهو شرح مختصر وسهل العبارة، وهو تام ومطبوع، اعتمد فيه المؤلف على كلام العلماء في الشرح والمسائل الفقهية من غير تقليد ولا مذهبية، وأخذ من أقوالهم ما رآه أبلغ في الحجة وأوفق للنص، وذكر أحكام الشيخ الألباني على أحاديث الكتاب.[3]

---

[1] التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث: 129.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

- مفتاح الحاجة بشــرح ســنن ابن ماجه، للإمام محمد بن عبد الله العلوي الفنجاني الهندي، وهو مطبوع.

الدراسات المعاصرة حول منهجه

- الأحاديث التي أعلها الإمام ابن ماجه في ســننه -تخريج ودراســة-، لعبد العزيز بن عبد الله الهليل، مجلة العلوم الشرعية، العدد 21، شوال1432هـ
- آراء الإمام ابن ماجه الأصـولية من خلال تراجم أبواب سـننه، لسـعد بن ناصـر بن عبد العزيز الشـثري، مجلة البحوث الإسـلامية، الرياض، العدد 63، سنة 1422هـ
- الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، محمد عبد الرشيد النعماني
- الرواة الضـعفاء والــمجهولون والــمتكلم فيهم الذين انفرد ابن ماجة بالرواية عنهم عن أصـحاب الكتب الخمسـة -دراسـة نقدية-، لسـتار محمد عباس، ماجستير، قسم علوم القرآن، جامعة تكريت، 1430هـ/2009م
- زيادات أبي الحســن القطان على ســنن ابن ماجه، مســفر بن غرم الله الدميني، مجلة البيان، ع11، شعبان1408هـ/ نيسان1988.
- المـدخـل إلى ســنن ابن مـاجـه، نور الـدين بن عبـد الســلام مســعي، 1431هـ/2010م
- مختلف الحديث عند الإمام ابن ماجه في سننه -أبواب المناسك والأضاحي أنموذجا-، لمحمد بن عبد الله الصفدي، مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 31، العدد 1، 2023.
- منهج التصـحيح على الباب عند ابن ماجه في سـننه -دراسـة تطبيقية على كتـاب الحـدود-، لمحمـد عودة أحمـد الحوري، ومحمـد زهير عبـد الله المحمـد، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد 10، العدد 4، يوليو2017.

- موازنة بين منهجي سـنن ابن ماجه وسـنن الدَّارِمي في التأليف -دراسة وصفية مقارنة-، خير الرازقين منفسير بن سومارتونو، ماجستير، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم التربوية، جامعة الجزيرة، 2018م
- الموقوفة على الصحابة في سنن ابن ماجه، شادي إسماعيل خالد أبو خالد التميمي، رسالة ماجستير، تحت إشراف: شرف القضاة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003

الخاتمة

الحمد لله ذي الفضل والإنعام والمنّة والإحسان حمدا يليق بجلاله وعظمته، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيد الأنام، وبعد:

كان هذا العرض الموجز لمناهج المحدثين في تصنيف السنن الأربعة، والذي يمكن أن نتبين من خلاله أن علم الحديث كان حصيلة لتطور معرفي ومنهجي دقيق، أرسى قواعده علماء الحديث، حيث وضعوا مناهج منضبطة في جمع الرواية ونقدها لتمييز صحيح المرويات من سقيمها، وقد شكلت مناهجهم نماذج رائدة في التعامل مع الرواية والرواة من حيث التثبت والتحري والنقد الموضوعي، ولا ينبغي لطالب العلم أن يقف عند حدّ التلقي النظري لهذه القواعد، بل لا بد أن يستفيد من تلك الآليات المنهجية ويستخدمها في التحليل والنقد العلمي من أجل تطوير أدواته البحثية.

وحسبي في الأخير أنَّني بذلت وسعي في جمع مباحث هذا الكتاب وتحريرها، والله أسأل أن ينفع به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر

قائمة المراجع

1. . أبحاث ملتقى أعلام الإسلام الثالث الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة، ط1، مبرة الآل والأصحاب، 1446هـ/2024م
2. إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: خليل بن عثمان الجبور السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م
3. الأحاديث التي أعلها الإمام ابن ماجه في سننه -تخريج ودراسة-، لعبد العزيز بن عبد الله الهليل، مجلة العلوم الشرعية، العدد 21، شوال1432هـ
4. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ
5. آراء الإمام ابن ماجه الأصولية من خلال تراجم أبواب سننه، لسعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد 63، سنة 1422هـ
6. الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، الدار السلفية بومباي، الهند، ط1، 1410هـ/1989م.
7. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
8. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي، دار ابن حزمن بيروت، ط1، 1420 هـ/ 1999م
9. أعلام المحدثين، محمد بن محمد أبو شهبة، مركز كتب الشرق الوسط، مصر.
10. أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية، تقي الدين الندوي، ترجمة: جاويد أحمد الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1428هـ/2007م
11. أعلام المحدثين ومناهجهم في القرن الثاني والثالث الهجري، رجاء مصطفى حزين.
12. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، أبو بكر معين الدين ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ
13. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الله، علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري الحنفي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ/2001م

14. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، تعليق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط2، 1993م.
15. الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، نور الدين محمد عتر الحلبي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد 4، السنة 1406هـ/1985م
16. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، 1390هـ/1970م.
17. الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب محمود الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر، عَمّان، ط1، 1423هـ/2003م.
18. الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، محمد عبد الرشيد النعماني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط6، 1419هـ
19. الإمام النسائي وكتابه المجتبى، عمر إيمان أبو بكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م.
20. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ/1962م.
21. إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه، صفاء الضوي أحمد العدوي، مكتبة داراليقين، البحرين، ط1، 1422هـ/2001م.
22. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ/2007م.
23. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت
24. الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2.
25. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية
26. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، 1424هـ/2003م.

27. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير أبو حفص سراج الدين ابن الملقن الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1425هـ/2004م.
28. بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل أحمد السهارنفوري، تعليق: تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، ط1، 1427هـ/2006م
29. بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1424هـ/2003م
30. برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي البلنسي السبتي، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م
31. برنامج الوادي آشي، شمس الدين أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.
32. بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، ولي الله الدهلوي، ترجمة: محمد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي.
33. بغية الراغب المتمني في ختم النسائي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1414هـ/1993م
34. بلدان الخلافة الشرقية، كي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984.
35. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ /2007م
36. التدوين في أخبار قزوين، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، 1408هـ/1987م
37. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
38. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
39. تاريخ بغداد وذيوله، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417 هـ
40. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م.

41. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.
42. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر
43. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، دار القلم، دمشق، بيروت، حلب، ط1، 1414هـ/1993م.
44. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
45. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
46. التصنيف في السنة النبوية، خلدون بن محمد سليم الأحدب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
47. التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث، سيد عبد المجيد الغوري، معهد دراسات الحديث الشريف، دار الشاكر للطباعة والنشر والتوزيع، ماليزيا، ط1، 1439هـ/2018م.
48. تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود، علي بن إبراهيم بن سعود عجين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ/2003م
49. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/ 1999م.
50. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م
51. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر معين الدين ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م.
52. تمام المنة في تعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، ط5.
53. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط2، 1406هـ/1986م
54. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ

55. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ
56. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.
57. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب، ط1، 1416هـ/1995م.
58. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، المعروف بالأمير، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
59. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ/1973م
60. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، 1389هـ
61. حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، أبو الحسن نور الدين السندي، دار الجيل، بيروت
62. حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م
63. الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي: محمد بن تركي التركي، دار العاصمة،الرياض، ط1، 1430هـ/2009م.
64. الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في 2جمادى الثانية 1378هـ
65. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاهن مصر، ط1، 1387هـ/1967م.
66. الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار الكتب التعليمية، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.
67. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
68. دراية الحديث عند الإمام النسائي من خلال كتابه المجتبى، نبيل زياني، دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013م.

69. ذخيرة العقبى في شــرح المجتبى، محمـد بن علي بن آدم الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية للنشر [جـ 1 - 5]، دار آل بروم للنشر والتوزيع [جـ 6 - 40]، ط1، جـ (1 - 5)، 1416 هـ/ 1996 م، جـ (6 - 7)، 1419 هـ/1999مـ، جـ (8 - 9)، 1420هـ/1999مـ، جـ (10 - 12)، 1419هـ/2000مـ، جـ (13 - 40)، 1424هـ/2003مـ

70. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

71. رسـالة في فضـل الأخبار وشـرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السـنن: أبو عبد الله محمد بن إســحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ط1، 1414هـ

72. الرســالة المسـتطرفة لبيان مشـهور كتب السـنة المشـرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الحســني الإدريسـي الشـهير بـــالكتاني ، تحقيق: محمد المنتصـر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 1421هـ/2000مـ

73. الرواة الضــعفاء والمجهولون والمتكلم فيهم الذين انفرد ابن ماجه بالرواية عنهم عن أصـحاب الكتب الخمســة البخاري ومســلم وأبي داود والترمذي والنســائي -دراســة نقدية-، ســتار محمد عباس، ماجسـتير، تحت إشـراف: محمد إبراهيم خليل، قسـم علوم القرآن، جامعة تكريت، 1430هـ/2009مـ

74. زيادات أبي الحســن القطان على ســنن ابن ماجه، مسـفر بن غرم الله الدميني، مجلة البيان، ع11، شعبان1408هـ/ نيسان1988.

75. الاسـتغناء في معرفة المشـهورين من حملة العلم بالكنى، بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: عبد الله مرحول السـوالمة، دار ابن تيمية للنشـر والتوزيع والإعلام، الرياض، ط1، 1405هـ /1985مـ

76. سنن أبي داود: مكانتها وشرطها ورواياتها وشروحها، زياد عبد الوهاب أوزون

77. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.

78. سـنن الترمذي، أبو عيسـى محمد بن عيسـى بن سـورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شـاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض الـــمدرس في الأزهر الشـريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي: مصر، ط2، 1395هـ/1975مـ

79. سـنن الترمذي، أبو عيسـى محمد بن عيسـى بن سـورة الترمذي، تحقيق: بشـار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1998مـ

80. ســنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شــعيب الأرنؤوط، وعادل مرشـد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعبد اللّطيف حرز الله، دار الرسـالة العالمية، ط1، 1430هـ/2009مـ

81. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي
82. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م.
83. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
84. شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، ط1، 1437هـ/ 2016م
85. شرح سنن النسائي =ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية للنشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط1، 1416هـ ، 1424هـ
86. شرح سنن ابن ماجه، جلال الدين السيوطي، قديمي كتب خانة، كراتشي
87. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1407هـ/1987م.
88. شروط الأئمة الستة، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ويليه: شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/1984م
89. شروط الأئمة = رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه العبدي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ط1، 1414هـ
90. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
91. الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أحمد محرم الشيخ ناجي، ط5.
92. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
93. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
94. طبقات الشافعية، أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.

95. طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م.
96. طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي، الطبعة المصرية القديمة.
97. طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، دخيل بن صالح اللحيدان، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة 34، العدد (117)، 1422هـ
98. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت
99. العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
100. العلل الصغير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
101. علوم حديث في سنن أبي داود -دراسة في عوالي السنن-، فايزة محمدي، دكتوراه، تحت إشراف: سعيد فكرة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.
102. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ.
103. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط2، 1389هـ/1969م.
104. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، أبو الخير شمس الدين السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2001م.
105. الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، أبو الفضل عياض اليحصبي السبتي، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1402هـ/1982م.
106. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ
107. فتح المغيث بشرح الفية الحديث، شمس الدين محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة: مصر، ط1، 1424هـ/2003م.
108. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ابن خير الإشبيلي تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009م.

109.فهرسة ابن عطية، أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983م.
110.الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط2، 1417هـ/1997م.
111.الفوائد المتعلقة بالمتن عند الإمام أبي داود السجستاني في كتابه السنن، كلثوم محمد حريد، وقاسم علي سعد، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 20، العدد 3، سبتمبر 2023.
112.قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين محمد بن قاسم الحلاق القاسمي، دار الكتب العلمية: بيروت.
113.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413هـ/1992م.
114.الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.
115.كتب السنن الأربعة ومكانتها في تدوين السنة النبوية لوائل عصام صيام. انظر الرابط:
https://www.nabdalarab.com/كتب-السنن-الأربعة/
116.الكتب الستة ومنزلتها بين كتب الحديث، موسى فرحات الزين. على الرابط:
https://awkafonline.gov.eg/content-sections/112/5076/الكتب-الستة-ومنزلتها-بين-كتب-الحديث
117.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
118.الكوكب الدري على جامع الترمذي، رشيد أحمد الكنكوهي، جمعها ورتبها: محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي، تحقيق: محمد زكريا بن محمد يحيى الكاندهلوي، مطبعة ندوة العلماء الهند، 1395هـ.
119.كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة، عبد المحسن بن حمد العباد، دار المغني: الرياض، ط1، 1423هـ/2002م.
120.لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد اللَّه البخاري الدِّهلوي، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار النوادر، دمشق، ط1، 1435هـ/2014م.
121.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ

122.مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
123.المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1413هـ
124.مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ/1995م
125.محاضرات في مناهج المحدثين، خريف زتون
126.المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، المطبعة الحسينية المصرية، ط1.
127.المدخل إلى جامع الإمام الترمذي، الطاهر الأزهر خذيري، إدارة الشؤون الفنية، الكويت، ط3، 1444هـ/2023م
128.المدخل إلى جامع الترمذي، عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار المحدث، الرياض، دار الأوراق، جدة، ط1، 1443هـ/2022م
129.المدخل إلى سنن الامام أبي داود السجستاني، محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، إدارة الشؤون الفنية، الكويت، ط3، 1444هـ/2023م
130.المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه، نور الدين بن عبد السلام مسعي، إدارة الشؤون الفنية، الكويت، ط3، 1444هـ/2023م
131.مدخل إلى مناهج المحدثين: الأسس والتطبيق، رفعت فوزي عبد المطلب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م
132.مدرسة الحديث في مصر، محمد رشاد خليفة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة
133.المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط1، 1408هـ
134.مراسيل التابعين في سنن أبي داود، جمال شوكت أحمد دلال، ماجستير، تحت إشراف: محمد عيد الصاحب، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1415هـ/1994م
135.مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ/2012م
136.مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن سالم ابن واصل المازني التميمي الحموي، تحقيق: جـ 1، جـ 2، جـ 3: جمال الدين الشيال،

جـ 4، جـ 5 : حسنين محمد ربيع، وسعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب والوثائق القومية، المطبعة الأميرية، القاهرة ، 1377 هـ/1957م.

137.معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: محمد راغب الصباح، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ/1932م.

138.معالم المدرسة الحديثية في الجزيرة الفراتية في القرون الثلاث الأول، الحارث فخري عبد الله، مجلة دراسات، المجلد 45، العدد 4، 2018.

139.المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، ط1، 1404هـ/1984م.

140.معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

141.المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.

142.المعجم المفهرس= تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.

143.معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ/2002م.

144.معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ/1977م.

145.المقفى الكبير، تقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط2، 1427هـ/2006م.

146.الموقوفة على الصحابة في سنن ابن ماجه، شادي إسماعيل خالد أبو خالد التميمي، رسالة ماجستير، تحت إشراف: شرف القضاة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003م.

147.مناهج المحدثين، سعد بن عبد الله آل الحميد، اعتني به: أبو عبيدة ماهر صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الرياض، ط1، 1420هـ/1999م.

148.مناهج المحدثين العامة والخاصة: الصناعة الحديثية، علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1430هـ/2009م.

149.مناهج المحدثين، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، دار أطلس الخضراء، الرياض، 1444هـ

150.المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه، لمختار نصيرة، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 1997/1996م.
151.منهج أبي داود في إعلال الأحاديث في كتابه السنن، عصام عبد الله الضو، مجلة كلية أصول الدين، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 6.
152.منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الجرح والتعديل، قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1422هـ/2002م
153.منهج الإمام الترمذي في جامعه، عبد العزيز أحمد العباد، برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، 2017/2016م
154.منهج ابن ماجه في سننه، محمد خلف عبد الفهداوي، بحث منشور على الشبكة، وهو غير مرقم
155.منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط3، 1401هـ/1981م.
156.المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، تحقيق: أمين محمود محمد خطاب، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1351، 1353هـ
157.موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى، نجم عبد الرحمن خلف، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة: السنة 18، العددان 71، 72، رجب- ذوالحجة 1406هـ
158.موازنة بين منهجي سنن ابن ماجه وسنن الدَّارِمي في التأليف: دراسة وصفية مقارنة، خير الرازقين منفسير بن سومارتونو، ماجستير، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم التربوية، جامعة الجزيرة، 2018م
159.موسوعة علوم الحديث، محمد حمدي زقزوق وآخرون، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1426هـ/2005م
160.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1382هـ/1963م.
161.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3، 1421هـ/2000م.
162.النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس اليعمري الربعي، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، وعبد العزيز أبو رحلة، وصالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م

163.النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط1، 1405هـ/1985م.

164.النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428هـ/2007م.

165.النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1404هـ/1984م.

166.النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف: الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.

167.النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428هـ/2007م.

168.الواضح في مناهج المحدثين، ياسر الشمالي، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط3، 1427هـ/2006م.

169.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1900، 1994م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقريظ	
مقدمة	
المحور التمهيدي: مدخل مفاهيمي	1
• التصنيف في السنن	3
• التعريف بمناهج المحدثين	4
• كيفية معرفة مناهج المحدثين	4
• فوائد دراسة مناهج المحدثين	6
المحور1 : الإمام أبو داود ومنهجه في السنن	9
التعريف بالإمام أبي داود	11
• أبرز شيوخه	14
• أبرز تلامذته	15
• أشهر مصنفاته	15
التعريف بسنن أبي داود	16
• اسم الكتاب	16
• موضوع الكتاب	17
• رواة سنن أبي داود	18
منهج الإمام أبي داوَد في السنن	23
• منهج الإمام أبي داود في التبويب	24
• منهج الإمام أبي داود في تراجم الأبواب ومسالكها	25
الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في سنن أبي داود	34
الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في سنن أبي داود	72
عدد أحاديث السنن	82

درجة أحاديث سنن أبي داود	83
شرط الإمام أبي داود في سننه	85
منزلة سنن أبي داود بين كتب السنة	85
أهم شروح سنن أبي داود	87
الدراسات المعاصرة حول منهج أبي داود في سننه	90
المحور2 : الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع	93
التعريف بالإمام الترمذي	95
• أبرز شيوخه	97
• أبرز تلاميذه	97
• أشهر مصنفاته	98
التعريف بجامع الترمذي	99
• اسم الكتاب	99
• موضوع الكتاب	100
• رواة الجامع	101
منهج الإمام الترمذي في الجامع	102
• منهج الإمام الترمذي في التبويب	103
• منهج الإمام الترمذي في تراجم الأبواب ومسالكها	104
الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في جامع الترمذي	109
الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في جامع الترمذي	137
عدد أحاديث الجامع	139
درجة أحاديث الجامع	140
شرط الترمذي في الجامع	141
منزلة جامع الترمذي بين كتب السنة	142
أهم شروح جامع الترمذي	143

الدراسات العلمية المعاصرة حول منهجه	145
المحور3 : الإمام النسائي ومنهجه في السنن	149
التعريف بالإمام النسائي	151
• أبرز شيوخه	155
• أبرز تلاميذه	157
• أشهر مصنفاته	158
التعريف بسنن النسائي	160
• اسم الكتاب	160
• موضوع الكتاب	164
• رواة السنن	164
منهج الإمام النسائي في المجتبى	166
• منهج الإمام النسائي في التبويب	167
• منهج الإمام النسائي في تراجم الأبواب ومسالكها	168
الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في المجتبى	171
الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في المجتبى	193
عدد أحاديث السنن	196
درجة أحاديث سنن النسائي	196
شرطه في سننه	197
منزلته بين كتب السنة	199
أهم شروح سنن النسائي	200
الدراسات المعاصرة حول منهجه	201
المحور4 : الإمام ابن ماجه ومنهجه في السنن	204
التعريف بالإمام ابن ماجه	206
• أبرز شيوخه	207

• أبرز تلاميذه	208
• أشهر مصنفاته	208
التعريف بسنن ابن ماجه	209
• اسم الكتاب	209
• موضوع الكتاب	209
• رواة السنن	210
منهج الإمام ابن ماجه في السنن	211
• منهج الإمام ابن ماجه في التبويب	211
• منهج الإمام ابن ماجه في تراجم الأبواب ومسالكها	213
الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد في سنن ابن ماجه	216
الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن في سنن ابن ماجه	230
عدد أحاديث السنن	236
درجة أحاديث السنن	237
شرطه في السنن	238
منزلته بين كتب السنة	239
أهم الشروح والحواشي حوله	241
الدراسات المعاصرة حول منهجه	244
الخاتمة	246
قائمة المراجع	248
فهرس الموضوعات	262

cover by #reg_zaKaria

Adresse: Batna Algérie.
Télé : 06.71.82.78.76
E-mail :editionjouda@gmail.com

JOUDA EDITION

9 789969 140446